هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

التقرير السنوي

1444 - 1445هـ (2023م)

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

cma.org.sa

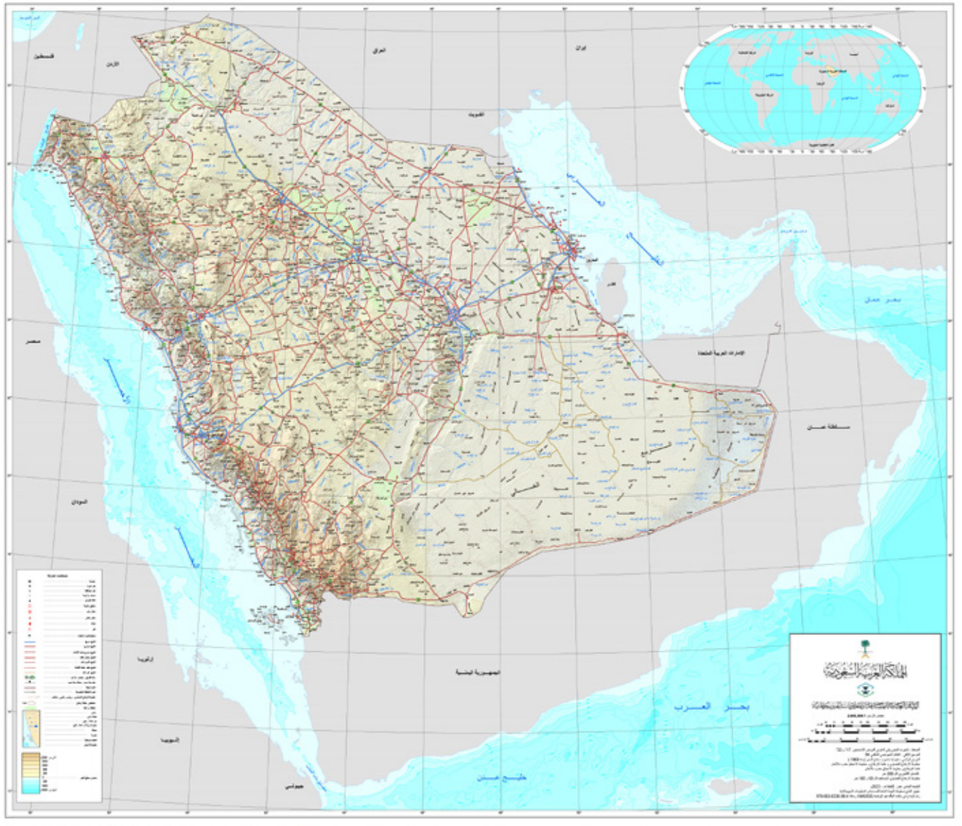

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله

ملك المملكة العربية السعودية

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

مجلس هيئة السوق المالية

صدر الأمر الملكي رقم (53597) وتاريخ 1444/8/6هـ بإعادة تشكيل مجلس الهيئة ليكون على النحو الآتي:

معالي الأستاذ

محمد بن عبدالله القويز*

رئيساً

سعادة الأستاذ

يوسف بن حمد البليهد

نائباً للرئيس

سعادة الأستاذ

خالد بن عبدالعزيز الحمود

عضواً

سعادة الدكتور

وليد بن محمد العيسى

عضواً

سعادة الأستاذ

عبدالعزيز بن عبدالمحسن بن حسن

عضواً

* صدر الأمر الملكي رقم(أ/582) وتاريخ 1442/10/22هـ القاضي بتمديد خدمة معالي الأستاذ/ محمد بن عبدالله بن إبراهيم القويز رئيس مجلس هيئة السوق المالية بمرتبة وزير لمدة أربع سنوات ابتداءً من تاريخ 26 / 10 / 1442هـ.

مجلس هيئة السوق المالية

معالي الأستاذ محمد بن عبدالله القويز

رئيس مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية ستيرن، جامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية	2003م
درجة البكالوريوس في الأنظمة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية	1998م
الشهادة العامة للتعامل في الأوراق المالية (CME-1)	2008م

الخبرة العملية:

رئيس مجلس هيئة السوق المالية.	2017م - حتى الآن
نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية.	2016 - 2017م
الرئيس التنفيذي، شركة دراية المالية.	2006 - 2016م
مستشار إداري، شركة ماكينزي وشركاه، دبي، الإمارات العربية المتحدة.	2004 - 2006م
مدير أول في قطاع المصرفية الاستثمارية وتمويل الشركات، مجموعة سامبا المالية.	1999 - 2004م
وسيط في الأسهم الدولية والعملات والمعادن الثمينة، البنك العربي الوطني.	1996 - 1999م

العضويات:

- رئيس مجلس أمناء الأكاديمية المالية.
- رئيس لجنة تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين.
- عضو في اللجنة الإشرافية على برنامج تطوير القطاع المالي، مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
- عضو اللجنة الوطنية للاستقرار المالي.
- عضو مجلس الأمناء في مجموعة عقال.
- عضو سابق في لجنة الأوراق المالية والاستثمار في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
- عضو سابق في اللجنة الاستثمارية لمؤسسة الملك فيصل الخيرية.
- عضو سابق في اللجنة الاستثمارية في شركة أوقاف سليمان بن عبدالعزيز الراجحي.
- عضو سابق في اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية.
- عضو سابق في مجلس إدارة بنك البلاد.
- عضو سابق في لجنة شباب الأعمال في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
- عضو سابق في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد.
- عضو سابق في مجلس إدارة شركة اليمامة للحديد.

الأستاذ يوسف بن حمد البليهد

نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

درجة الماجستير في القانون (LL.M)، كلية القانون، جامعة ويك فورست، الولايات المتحدة الأمريكية	2008م
دبلوم عال، برنامج دراسات الأنظمة (ماجستير وظيفي)، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية	2002م
درجة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية، تخصص (فقه وأصوله)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية	2000م

الخبرة العملية:

نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية.	2017م - حتى الآن
وكيل الهيئة للشؤون القانونية والتنفيذ، هيئة السوق المالية.	2016 - 2017م
مدير عام الإدارة العامة للمتابعة والتنفيذ المكلف، هيئة السوق المالية.	2016م
مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية، هيئة السوق المالية.	2015 - 2016م
مدير إدارة الاستشارات القانونية، هيئة السوق المالية.	2010 - 2015م
مستشار قانوني في الإدارة العامة للشؤون القانونية، هيئة السوق المالية.	2005 - 2010م
باحث قضايا، الإدارة العامة للأنظمة، الديوان الملكي.	2002 - 2005م

العضويات:

رئيس وفد هيئة السوق المالية في اجتماعات اللجنة التنفيذية لرؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
رئاسة/عضوية عدد من اللجان وفرق العمل المختصة المشكلة من الجهات المنظمة للأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطار مشروع تكامل الأسواق المالية الخليجية.
رئيس وفد هيئة السوق المالية في عدد من مجالس التنسيق السعودية مع دول الخليج العربية.
رئاســة عدد من اللجان الثنائية التي تضم هيئة السوق المالية مع جهات حكومية أخرى، بهدف إنجاز مبادرات ومهام مشتركة، ووضع آلية للتعامل مع الاختصاصات المتداخلة لضمان سير العمل وأداء كل جهة لمهامها الموكلة لها.
رئيس اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخص لها.
رئاسة/عضوية عدد من اللجان وفرق العمل لإعداد اللوائح التنفيذية لنظام السوق المالية ونظام الشركات.
رئيس اللجنة العليا لفصل الاختصاصات والمهام بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول).
نائب رئيس اللجنة الإدارية-هيئة السوق المالية.
رئيس اللجنة الإشرافية على مبادرة توثيق السوق المالية.

الأستاذ خالد بن عبدالعزيز الحمود

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة كينت بأوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية.	1999م
درجة البكالوريوس في المحاسبة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.	1995م

الخبرة العملية:

عضو مجلس هيئة السوق المالية.	2017م - حتى الآن
وكيل الهيئة للشؤون الاستراتيجية والدولية، هيئة السوق المالية.	2013 - 2017م
مدير إدارة صناديق الاستثمار، هيئة السوق المالية.	2006 - 2012م
مسؤول أول تمويل الشركات، هيئة السوق المالية.	2004 - 2005م
عضو هيئة التدريب (تمويل واستثمار) في البنك المركزي السعودي.	1995 - 2004م

العضويات:

رئيس لجنة الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.
عضو مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «أيوسكو».
نائب رئيس لجنة الأسواق الناشئة - المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «أيوسكو».
عضو مجلس إدارة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
عضو لجنة المكافآت والترشيحات – هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
رئيس اللجنة الإشرافية على تطبيق منهجية المخاطر – هيئة السوق المالية.
عضو اللجنة الإشرافية لمؤتمر القطاع المالي.
رئيس سابق للجنة الحساب التمويلي لبرنامج التوعية في السوق المالية، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في اللجنة الوطنية للادخار.
عضو سابق في لجنة تطوير الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في لجنة التعاملات الإلكترونية، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في لجنة الادخار والاستثمار، هيئة السوق المالية.
أمين عام سابق في اللجنة الاستشارية، هيئة السوق المالية.

الدكتور وليد بن محمد العيسى

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

دكتوراه محاسبة، جامعة ولاية بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.	2009 م
ماجستير إدارة أعمال، جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلس، الولايات المتحدة الأمريكية.	2003م
دبلوم مالية، جامعة كاليفورنيا، فرع بيركلي، الولايات المتحدة الأمريكية.	2001م
دبلوم إدارة أعمال، جامعة كاليفورنيا، فرع بيركلي، الولايات المتحدة الأمريكية.	2000م
بكالوريوس هندسة كهربائية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.	1997م

الخبرة العملية:

عضو مجلس هيئة السوق المالية.	2023م - حتى الآن
العضو المنتدب، شركة أصيلة للإستثمار، المملكة العربية السعودية.	2019 – 2023 م
الرئيس التنفيذي للاستثمار، شركة أصيلة للاستثمار، المملكة العربية السعودية.	2016 – 2019 م
أستاذ محاسبة مشارك، كلية الدراسات العليا الإدارية، باريس، فرنسا.	2009 – 2016 م
مساعد باحث، جامعة ولاية بنسلفانيا،الولايات المتحدة الأمريكية.	2004 – 2009 م
مهندس كهربائي، الشركة السعودية للبتروكيماويات، الجبيل.	1997 – 2000 م

العضويات:

- رئيس لجنة المراجعة، هيئة السوق المالية.
- عضو مجلس إدارة المركز الوطني للمنشآت العائلية.
- رئيس مجلس إدارة سابق، شركة طيبة القابضة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- رئيس مجلس إدارة سابق، شركة العقيق للتنمية العقارية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- عضو مجلس إدارة سابق، شركة مكارم المعرفة للضيافة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- عضو مجلس إدارة سابق، شركة الغراء العالمية للتطوير العقاري، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- عضو مجلس إدارة سابق، وعضو سابق في اللجنة التنفيذية، مدينة المعرفة الاقتصادية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- عضو مجلس إدارة سابق، وعضو سابق في لجنة المراجعة، شركة سابك للمغذيات الزراعية، الجبيل الصناعية، المملكة العربية السعودية.
- عضو مجلس إدارة سابق، ورئيس سابق للجنة الاستثمار ولجنة المراجعة، شركة أصيله للاستثمار، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- عضو مجلس إدارة سابق، ورئيس سابق للجنة المراجعة ولجنة الترشيحات، شركة واحة الألياف الزجاجية، ينبع، المملكة العربية السعودية.
- عضو مجلس إدارة سابق، ورئيس سابق للجنة الترشيحات والمكافآت، الشركة السعودية للضيافة التراثية (نزل)، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- عضو مجلس إدارة سابق، ورئيس سابق للجنة المراجعة، الشركة العربية للمناطق السياحية (أراك)، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- عضو مجلس إدارة سابق، وعضو سابق في لجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت، شركة هرفي للخدمات الغذائية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالمحسن بن حسن

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

دبلوم برنامج المواءمة الاستراتيجية، مدرسة سعيد للأعمال، جامعة أكسفورد – المملكة المتحدة.	2020م
بكالوريوس القانون، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية.	1991م
التدريب على رأس العمل في سيتي بنك (نيويورك 1998) وفي بنك ليمان برذرز الاستثماري (لندن 1999م) – وباركليز كابيتال (لندن 2001م)	

الخبرة العملية:

عضو مجلس هيئة السوق المالية.	2023م – حتى الآن
رئيس مجلس الإدارة – الشركة العالمية للتأمين.	2018 – 2023م
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب – شركة كريديت سويس العربية السعودية.	2010 – 2019م
عضو مجلس الإدارة والعضو المنتدب – شركة رنا للاستثمارات.	مارس 2010 – يونيو 2010م
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب – الشركة العربية المالية.	2008 – 2009م
نائب الرئيس ورئيس الخزانة والاستثمار – بنك مسقط، المملكة العربية السعودية.	2006 – 2008م
مساعد مدير عام، رئيس قسم الاستثمارات البديلة – مجموعة سامبا المالية.	1994 – 2006م
متعامل في وحدة إدارة الشركات – بنك الرياض.	1992 – 1994م

العضويات:

- نائب رئيس لجنة التحول الرقمي – هيئة السوق المالية.
- عضو سابق في مجلس الإدارة – مجموعة الفيصلية القابضة.
- عضو سابق في مجلس الإدارة – السعودي الفرنسي كابيتال.
- عضو سابق في مجلس الإدارة – السوق المالية السعودية (تداول).
- رئيس سابق للجنة الحوكمة والمطابقة و الالتزام، ورئيس سابق للجنة المراجعة – السعودي الفرنسي كابيتال.
- رئيس سابق للجنة المخاطر، وعضو سابق في لجنة السياسات والإشراف، ولجنة الاستثمار – السوق المالية السعودية (تداول).
- رئيس سابق للجنة الاستثمار، وعضو سابق في لجنة الترشيحات والمكافآت – الشركة العالمية للتأمين.
- عضو سابق في اللجنة الاستشارية – هيئة السوق المالية.
- عضو سابق في لجنة المراجعة – البنك العربي الوطني.

أُعد هــذا التقريــر لتحقيق التــزام الهيئة بأعلــى معايير الشــفافية، ورغبةً منها في إطلاع العمــوم على أعمالها خلال العام المنصرم، واســتجابةً لمتطلبات المادة السادسة عشــرة من نظام الســوق المالية التي تنص على أن "يرفع رئيــس المجلــس تقريراً ســنوياً لرئيس مجلس الــوزراء عن أعمال الهيئة ومركزها المالي في الســنة المالية السابقة، وذلك خلال تسعين يوماً من انتهاء السنة". وقد روعي في منهجية إعداد التقرير تلبية متطلبات إعداد التقارير السنوية للأجهزة العامة [1]، بما ينطبق منها على الهيئة.

1. تنفيذاً للأمر الســامي رقم (25819) تاريخ 1443/04/23 هـ، المشــار فيه إلى اعتماد دليل إعداد التقارير السنوية للأجهزة العامة وأن يحل محل قواعد إعداد التقارير السنوية التي يتعين على الوزارات والمؤسسات العامة بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى رفعها ابتداءً من السنة المالية 1443-1444 هـ (2022م).

كلمة رئيس
مجلس هيئة السوق المالية

تتواصل جهود هيئة السوق المالية للوفاء بدورها جنباً إلى جنب مع شركائها في برنامج تطوير القطاع المالي (أحد برامج تحقيق رؤية المملكة 2030م)، استشعاراً منها لأهمية مهامها التنظيمية والرقابية والتطويرية الهادفة إلى تطوير السوق المالية السعودية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات. ويسرّني في هذا المقام تقديم التقرير السنوي للهيئة لعام 1444-1445هـ (2023م)، الذي يتضمن بياناً بأهم أعمال وأنشطة الهيئة التنظيمية والإشرافية والرقابية والتطويرية التي تمكنت من تحقيقها خلال عام 2023م.

شهد العام الماضي انتهاء الهيئة من تنفيذ خطتها الاستراتيجية للأعوام 2021-2023م، وإعلان البدء في مرحلة إعداد خطة استراتيجية جديدة للهيئة ستنشر للعموم حال اعتمادها من مجلس الهيئة، مستلهمين في بنائها رؤية المملكة 2030 ومستهدفاتها الاستراتيجية، وقد حفّل عام 2023م بإنجازات نفخر بها، منها: اعتماد مجلس هيئة السوق المالية اللوائح التنفيذية لنظام الشركات الجديد الخاصة بشركات المساهمة المدرجة تعزيزاً لثقة المستثمرين ورفعاً لمستوى الحوكمة في السوق المالية، واعتماد الهيئة القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية تحفيزاً للاستثمار ورفعاً لجاذبية السوق المالية وتعزيزاً لتنافسيتها إقليمياً ودولياً، و صدور موافقة مجلس الوزراء على نظام المساهمات العقارية، ويُعَدّ هذا النظام عملاً مشتركاً بين الهيئة والهيئة العامة للعقار، ويمثّل خطوة مهمة في تنمية الاستثمار العقاري في المملكة؛ وذلك من خلال زيادة قنوات التمويل والاستثمار بالتوازي مع الصناديق الاستثمارية العقارية.

وخلال عام التقرير، وبهدف تعميق السوق المالية، بلغ عدد الإدراجات في السوقين الرئيسية والموازية 43 إدراجاً، واكتمل طرح أسهم 36 شركة للاكتتاب العام بلغت القيمة الإجمالية لأسهمها المطروحة 12.3 مليار ريال، منها أسهم 29 شركة للاكتتاب العام في السوق الموازية (نمو)، وقد ناهزت مبالغ طرح الأسهم (عام، وخاص، وحقوق أولوية) 19.8 مليار ريال. ويعد عام 2023م عاماً استثنائياً للصكوك وأدوات الدين؛ إذ بلغ إجمالي الأموال المجمعة من طروحات الصكوك وأدوات الدين 29.95 مليار ريال. وارتفعت بشكل ملحوظ الصفقات المنفذة لتبلغ 40.6 ألف صفقة مقارنة بنحو 5.8 ألف صفقة خلال عام 2022م. كذلك ارتفعت قيمة الإصدارات الإجمالية للصكوك وأدوات الدين المدرجة بنسبة 13.2% لتبلغ 549.8 مليار ريال. ووافقت الهيئة خلال عام 2023م على طرح وحدات 29 صندوقاً استثمارياً طرحاً عاماً، منها 9 صناديق تستثمر في الأسهم، و9 صناديق وقفية، و3 صناديق تستثمر في أسواق النقد، و3 صناديق متعددة الأصول، وصندوقان عقاريان متداولان، وصندوقا صكوك وأدوت دين، وصندوق مؤشر متداول. وبلغ بذلك عدد المشتركين في الصناديق العامة والخاصة 1,172,865 مشتركاً وهو ما يعكس دور الصناديق الاستثمارية المتنامي في تنمية المدخرات والاستثمارات. وعلى صعيد الاستثمارات البديلة، شهدت قيم أصول صناديق رأس المال الجريء نمواً قدره 71.9% وذلك بالمقارنة مع العام الماضي لتبلغ قيم أصولها 2.5 مليار ريال بنهاية العام 2023م.

وتأكيداً لدورها في حماية المستثمرين والمتعاملين في السوق، حرصت الهيئة على إنهاء إجراءات التحقيق في مخالفات السوق المالية خلال عام 2023م، فأنهت الهيئة إجراءات 146 قضية، ونفّذ 179 قرار عقوبة ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، وعوضت 579 مستثمراً بقرارات قطعية صادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية بمبالغ تجاوزت 245.3 مليون ريال في عام 2023م، ليتجاوز حجم التعويضات حجم الغرامات المالية الصادرة بقرارات قطعية، مما يعكس الدور المتزايد للسوق المالية ليس فقط في تنمية المدخرات واستثمارها، بل وفي حماية الاستثمارات والمستثمرين.

وانعكس الأثر الايجابي لمبادرات الهيئة الاستراتيجية على البيئة الاستثمارية في منظومة السوق المالية؛ فارتفعت وتيرة دخول الشركات الاستثمارية إلى السوق، ليبلغ عدد مؤسسات السوق المالية 163 مؤسسة مالية مرخصاً لها بنهاية عام 2023م،وأصدرت الهيئة 25 قرار ترخيص جديد لعدد من مؤسسات السوق المالية. كذلك ارتفعت إيرادات مؤسسات السوق المالية عن العام السابق بنسبة 11% فوصلت إلى 13.5 مليار ريال، لتبلغ أرباحها 6.3 مليار ريال بزيادة قدرها 4% عن العام الماضي.

وانعكاساً لتلك الجهود، واصلت المملكة العربية السعودية تقدّمها في مؤشرات التنافسية محققةً المركز الثالث بين الدول الأكثر تنافسية على مستوى دول العشرين (G20)، وفقاً للكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادرة عن مركز التنافسية التابع لمعهد التنمية الإدارية (IMD) لعام 2023م. إذ قفزت سبع مراتب من مركزها الذي حققته عام 2022م. وعلى مستوى المؤشرات المرتبطة بالسوق المالية احتلت المملكة المركز الأول في مؤشر مجالس الإدارة (تقوم مجالس إدارة الشركات بالإشراف على الشركات بفعالية)، والمركز الثاني في مؤشر الأسواق المالية (سهولة الوصول إلى الأسواق المالية الأجنبية والمحلية)، ومؤشر رسملة سوق الأسهم (نسبة من الناتج المحلي)، ومؤشر حقوق المساهمين (حقوق المساهمين مطبقة بشكل كاف)، ومؤشر رأس المال الجريء (إتاحة رأس المال الجريء للأعمال بسهولة)، فيما جاءت ثالثاً في مؤشر السوق المالية (نسبة التغير في المؤشر)، وخامساً في مؤشر أسواق الأسهم (توفير التمويل للشركات)، بين دول المجموعة.

واستمراراً للتميز في توفير بيئة عمل جاذبة للكفاءات، حصلت الهيئة على المركز الأول كأفضل بيئة عمل على مستوى القطاع الحكومي لعام 2023م، وهو ما يعكس تطبيقها لأفضل المعايير والممارسات التي تؤدي بدورها إلى تحسين بيئة العمل ورفع مستوى إنتاجية الموظفين.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أعبر عن خالص الشكر والعرفان لسيدي خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين –حفظهما الله-على الدعم المستمر الذي تلقاه الهيئة من لدنهما، والتمكين المتواصل لنا في كل ما من شأنه تحقيق التطور والنمو والاستقرار للسوق المالية. ولا يفوتني أن أشكر كلّ من ساهم في نجاحات الهيئة، وفي مقدمتهم أعضاء مجلسها والجهاز التنفيذي وجميع منسوبي هيئة السوق المالية، والجهات الخاضعة لإشراف الهيئة كافة، وجميع الشركاء في القطاع المالي.

محمد بن عبدالله القويز

رئيس مجلس هيئة السوق المالية

التعريفات

الهيئة	هيئة السوق المالية
المجلس	مجلس هيئة السوق المالية
الرئيس	معالي رئيس مجلس الهيئة
النظام	نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ1424/6/2هـ.
اللوائح التنفيذية	أي لوائح أو قواعد أو تعليمات أو إجراءات أو أوامر تصدرها الهيئة لتطبيق أحكام النظام.
صاحب الصلاحية	مجلس الهيئة/ معالي رئيس مجلس الهيئة
السوق	السوق الأساسية أو نظام التداول البديل. وتشمل حيث يسمح سياق النص بذلك أي لجنة، أو لجنة فرعية، أو موظف، أو مسؤول، أو تابع، أو وكيل، يمكن أن يكلف في الوقت الحاضر بأي من وظائف السوق. وعبارة "في السوق" تعني أي نشاط يتم من خلال أو بواسطة التجهيزات التي توفرها السوق.
السوق الأساسية	سوق مرخص لها في مزاولة العمل في تداول الأوراق المالية في المملكة.
السوق الرئيسية	السوق التي تُتداول فيها الأسهم التي تم تسجيلها وطرحها بموجب الباب الرابع من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.
السوق الموازية	السوق التي تُتداول فيها الأسهم التي تم تسجيلها وطرحها بموجب الباب الثامن من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.
صانع السوق	مؤسسة سوق مالية مرخص لها بنشاط التعامل تقوم بإدخال أوامر بيع وشراء لأوراق مالية بشكل مستمر لغرض توفير السيولة لتلك الأوراق المالية وفقاً لما تصدره الهيئة أو السوق من لوائح أو قواعد أو إجراءات.
طلب إدراج	يعني في قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة أي طلب يقدم للسوق لإدراج أوراق مالية من أي نوع.
الإدراج	إدراج الأوراق المالية في السوق سواء في السوق الرئيسية أو السوق الموازية، أو -حيث يسمح سياق النص بذلك- تقديم طلب إلى السوق لإدراج الأوراق المالية.
التسجيل والطرح	تسجيل الأوراق المالية لدى الهيئة، أو -حيث يسمح سياق النص بذلك - تقديم طلب إلى الهيئة للتسجيل وقبول الإدراج.
التسجيل	تسجيل الأسهم لدى الهيئة، أو-حيث يسمح سياق النص بذلك - تقديم طلب إلى الهيئة لتسجيل الأسهم لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية.
الاستحواذ	صفقة تتضمن بيع وشراء أسهم لشركة مدرجة أسهمها في السوق من خلال تقديم عرض أو صفقة بيع وشراء خاصة.
الاندماج	صفقة، كيفما تمت، تتضمن شركة معروضاً عليها مدرجة أسهمها في السوق، وينتج عن هذه الصفقة أي من الآتي: 1) ضم الشركة المعروض عليها إلى شركة أخرى مدرجة أسهمها في السوق. 2) ضم الشركة المعروض عليها إلى شركة أخرى غير مدرجة أسهمها في السوق. 3) إنشاء كيان قانوني جديد عن طريق اندماج شركتين أو أكثر (من ضمنها الشركة المعروض عليها).
اشعار الطرح الخاص	الإشعار الواجب تقديمه إلى الهيئة بموجب الفقرة الفرعية (2) من الفقرة (أ) من المادة العاشرة من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، ويُقصد به لأغراض لائحة صناديق الاستثمار: الإشعار الواجب تقديمه إلى الهيئة بموجب الفقرات الفرعية (1 و2 و3)من الفقرة (أ) من المادة الحادية والثمانين من لائحة صناديق الاستثمار بالنسبة إلى الصناديق الخاصة، وبالنسبة إلى الصناديق الأجنبية، الفقرات الفرعية (1و2 و3)من الفقرة (أ) من المادة التاسعة والتسعين من لائحة صناديق الاستثمار.
صندوق الاستثمار	برنامج استثمار مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه للمشاركة جماعياً في أرباح البرنامج، ويديره مدير الصندوق مقابل رسوم محددة.

صندوق الاستثمار العقاري	برنامج استثمار عقاري مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه للمشاركة جماعياً في أرباح البرنامج، ويديره مدير الصندوق مقابل رسوم محددة.
صندوق الاستثمار العقاري المتداول	صندوق استثمار عقاري تُتداول وحداته في السوق الرئيسية أو السوق الموازية، ويتمثل هدفه الاستثماري الرئيس في الاستثمار في عقارات مطورة تطويراً إنشائياً، قابلة لتحقيق دخل دوري وتأجيري، وتوزّع نسبة محددة من صافي أرباح الصندوق نقداً على مالكي الوحدات في هذا الصندوق خلال فترة عمله، وذلك بشكل سنوي بحد أدنى.
مالك الوحدات	الشخص الذي يملك وحدات في صندوق الاستثمار أو صندوق الاستثمار العقاري تمثل حصة مشاعة في صافي أصول الصندوق.
منشأة ذات أغراض خاصة	منشأة مؤسسة ومرخص لها بموجب القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة.
نشرة الإصدار	الوثيقة المطلوبة لطرح أوراق مالية طرحاً عاماً أو طرحاً في السوق الموازية بموجب النظام وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.
الوظائف واجبة التسجيل	أي وظائف تحدد أهلية وجوب تأديتها من شخص مسجل لدى الهيئة.
وكالة التصنيف الائتماني المرخص لها	الشخص الاعتباري المؤسس في المملكة والمرخص له في ممارسة نشاطات التصنيف الائتماني وفقاً لأحكام لائحة وكالات التصنيف الائتماني، أو وكالة التصنيف الائتماني الأجنبية المرخص لها.
العضو التنفيذي	يُقصد به في لائحة مؤسسات السوق المالية: عضو مجلس الإدارة الذي يكون متفرغاً في الإدارة التنفيذية لمؤسسة السوق المالية ويشارك في الأعمال اليومية لها.
العضو المستقل	يُقصد به في لائحة مؤسسات السوق المالية: عضو مجلس الإدارة الغير تنفيذي يتمتع بالاستقلال التام في مركزه وقراراته، ولا تنطبق عليه أي من عوارض الاستقلال المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة الثالثة والخمسين من لائحة مؤسسات السوق المالية. ويُقصد به في لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية: عضو مجلس الإدارة الغير تنفيذي الذي يتمتع بالاستقلال التام في مركزه وقراراته، بما في ذلك عدم وجود أي أعمال أو قرابة أو علاقة أخرى تؤدي إلى تعارض في المصالح فيما يتعلق بالسوق أو مركز الإيداع، أو إدارة أو أعضاء أي منهما، إضافة إلى عدم وجود أي من هذه العلاقات خلال السنتين السابقتين لعضويته في مجلس الإدارة.
العضو غير التنفيذي	يُقصد به في لائحة مؤسسات السوق المالية: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة مؤسسة السوق المالية ولا يشارك في الأعمال اليومية لها.
مكتب المحاسبة	الجهة التي تمارس عمليات المراجعة وفقاً لأحكام نظام مهنة المحاسبة والمراجعة، سواء أكانت مكتباً فردياً أم شركة مهنية.
المحاسب القانوني	الشخص الطبيعي الذي يمارس عمليات المراجعة ويكون مسؤولاً عن عمليات المراجعة وأدائها والتوقيع على تقارير المراجعة الصادرة من مكتب المحاسبة وفقاً لأحكام نظام مهنة المحاسبة والمراجعة.
منتجات التقنية المالية	منتجات وخدمات ونماذج أعمال ابتكارات التقنية المالية.
تصريح تجربة التقنية المالية (التصريح)	تصريح لتمكين مقدمي الطلبات من المشاركة في مختبر التقنية المالية لتقديم وتجربة منتجات التقنية المالية المبتكرة ذات العلاقة بالسوق المالية ضمن ضوابط وأطر زمنية محددة.
التمويل الجماعي بالأوراق المالية	طرح أوراق مالية من خلال منصة تمويل جماعي بالأوراق المالية على مشتركي تلك المنصة، وذلك بواسطة مؤسسة سوق مالية مرخص لها في ممارسة أعمال الترتيب

الملخص التنفيذي:

يستعرض التقرير السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي 1444-1445 هـ (2023م) أهم أعمال وأنشطة الهيئة لعام 2023م، ومنها اعتماد القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، واعتماد اللوائح التنفيذية لنظام الشركات الجديد الخاصة بشركات المساهمة المدرجة، وموافقة مجلس الوزراء على نظام المساهمات العقارية، وتدشين برنامج "مكّن" بالتعاون مع البنك المركزي السعودي لدعم شركات التقنية المالية الناشئة، وتجاوز عدد الإدراجات الـ40 إدراجاً خلال العام 2023م.

وعُنيت الهيئة بتطوير ونمو سوق الصكوك وأدوات الدين التي تُعّد إحدى قنوات التمويل الرئيسة في المملكة، فشهدت السوق المالية عدداً من التطورات الإيجابية في هذا المجال، شملت اعتماد استراتيجية تطوير سوق أدوات الدين والتي تتضمن أكثر من 35 مبادرة استراتيجية خلال الأعوام 2023-2025م، وإلغاء هيئة السوق المالية لحصتها من عمولة تداول الصكوك والسندات ابتداءً من مايو 2023م تحفيزاً لنشاطات السوق الثانوية لأدوات الدين والسيولة بشكل عام، وبدأ استقبال الهيئة لطلبات الحصول على الترخيص في ممارسة أعمال السوق من فئة نظام التداول البديل في المملكة.

وعلى صعيد تعميق السوق المالية، استمر زخم الطروحات والإدراجات في السوقين الرئيسية والموازية، فطُرحت جزء من أسهم 36 شركة للاكتتاب العام في السوقين بقيمة 12.3 مليار، إلى جانب 39 طرحاً خاصاً بقيمة تقارب أربعة مليارات ريال، واكتملت أيضاً 6 طروحات لأسهم حقوق أولوية، وشهد العام 2023م أيضاً أول طرح لأسهم مع وقف العمل بحق الأولوية، وهي آلية أُقرّت في العام 2022م وتُعدّ من الخيارات الإضافية التمويلية للشركات، ليبلغ بذلك إجمالي قيمة الطروحات في السوق المالية السعودية نحو 19.8 مليار ريال. وفي ذات السياق، سُجلت أسهم 6 شركات لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية.

واضطلاعاً بمسؤوليتها في تنظيم السوق المالية، اعتمدت الهيئة خلال عام 2023م القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، وعدّلت أربعاً من اللوائح التنفيذية والتعليمات ذات العلاقة.

+35

مبادرة استراتيجية خلال الأعوام 2023-2025م

12.3 مليار ريال

قيمة طرح جزء من أسهم 36 شركة للاكتتاب العام في السوقين

19.8 مليار ريال

إجمالي قيمة الطروحات في السوق المالية السعودية

وتأكيداً على أهمية حماية المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية، أنهت الهيئة الإجراءات اللازمة للتّ في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها، فأنهت الإجراءات اللازمة لـ 146 قضية من أصل 162 قضية واردة خلال العام، وعالجت 5,056 شكوى من أصل 7,025 شكوى وردتها في عام 2023م عبر القنوات الرسمية لاستقبال الشكاوى، وبلغ إجمالي مبالغ التعويضات المحكوم بها في الدعاوى المدنية والدعاوى الجزائية الصادرة بقرارات قطعية عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية نحو 245.3 مليون ريال، وبلغ عدد المعوضين 579 في عام 2023م.

وانطلاقاً من دورها الإشرافي والتطويري لقطاع مؤسسات السوق المالية، أصدرت الهيئة 25 قراراً بالترخيص لمؤسسات سوق مالية جديدة، وواصلت كذلك التصريح لشركات التقنية المالية في المملكة، فصرّحت لتجربة أربعة نماذج تقنية مالية، منها أول نموذج في خدمة المشورة باستخدام الذكاء الاصطناعي، ليبلغ عدد تصاريح تجربة التقنية المالية القائمة بنهاية العام 2023م 38.

وإيماناً بأهمية التوعية والثقافة الاستثمارية في مجال الأوراق المالية، بثت الهيئة أكثر من 2,200 منشور في قنوات التواصل الاجتماعي، وأصدرت ما يربو على 200 بيان صحفي وإعلان نشرتها في موقعها الإلكتروني، وعقدت ما يزيد على 80 حملة تواصلية خلال عام 2023م، كذلك نظمت 164 لقاءً مؤسساتياً مع أصحاب المصلحة في السوق المالية للوقوف على مواضيع محددة من شأنها تطوير السوق المالية والاستماع إلى وجهات النظر وسبل التطوير والتحديات التي تواجه أصحاب المصلحة.

هذا ومضت الهيئة في تعزيز علاقاتها مع الشركاء والمنظمات النظيرة في محيطها المحلي والإقليمي والدولي، وتقدمت نتائج مؤشرات السوق المالية في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر في عام 2023م، كذلك سعت الهيئة لمد جسور التواصل مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية لتعزيز دور البحث العلمي وزيادة تغطية السوق المالية السعودية من خلال الأجندة البحثية، وقد فاق إجمالي المقترحات البحثية المتسلّمة في عام 2023م 60 مقترحاً بحثياً، أُعتُمد 5 منها، وبلغ عدد الباحثين للدراسات المعتمدة خلال نفس الفترة 12 باحثاً يمثلون 5 جامعات محلية وعالمية.

245 مليون ريال

إجمالي مبالغ التعويضات المحكوم بها في الدعاوى المدنية والدعاوى الجزائية الصادرة بقرارات قطعية عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.

38 تصريح

تجربة التقنية المالية القائمة بنهاية العام 2023م.

الملخص التنفيذي:

43 إدراج

عـــدد الإدراجـــات في الســـوق الرئيســـية والسوق الموازية.

12,265.4 مليون ريال

قيمة الطرح العام للأســـهم في الســـوق الرئيسية والسوق الموازية.

3,817,232 مكتتب

عدد المكتتبين الأفراد عبـــر قنوات الاكتتاب المختلفة.

29.95 مليار ريال

الأمـــوال المجمعة من طروحـــات الصكوك وأدوات الدين.

40,601 صفقة

عدد صفقات الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية.

871 مليار ريال

إجمالي قيم الأصول المدارة.

1,285 صندوق

عدد صناديق الاستثمار.

1,172,865 مشترك

عدد المشتركين في صناديق الاستثمار.

401 مليار ريال

قيمـــة ملكيـــة المســـتثمرين الأجانب في السوق الرئيسية.

5,689 موظف

الموظفـــون العاملـــون لدى مؤسســـات السوق المالية.

1,516.5 مليون ريال

قيمة الصكـــوك المطروحة من خلال منصات طرح أدوات الدين.

1,417.1 مليون ريال

قيمـــة المحافـــظ المـــدارة فـــي منصات المستشار الآلي.

579 مستثمر

عدد المعوضين بمبالغ التعويضات المحكوم بها الصادرة بقرارات قطعية عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.

464 منشأة

عدد المنشآت ذات الأغراض الخاصة.

1,395.1 مليون ريال

إجمالي الغرامات والجزاءات المالية الواجب تنفيذهـــا بقرارات صادرة عـــن الهيئة ولجان الفصل لعام 2023م.

6,339.8 مليون ريال

صافي أرباح مؤسسات السوق المالية لعام 2023م.

13,493.7 مليون ريال

إيرادات مؤسســـات الســـوق المالية لعام 2023م.

245.3 مليون ريال

مبالغ التعويضات المحكـــوم بها والصادرة بقرارات قطعية عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.

المحتويات

لمحة عامة عن الهيئة 29

1.نشأة الهيئة 31

2.المهام الأساسية للهيئة 32

3.الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة 34

4.الهيكل التنظيمي 36

الباب الأول: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية 45

أولا: الرؤية والرسالة والقيم 46

ثانياً: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية (2021 - 2023م) 48

ثالثاً: الترابط بين الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي 50

رابعاً: حوكمة الخطة الاستراتيجية 53

خامساً: إنجازات الخطة الاستراتيجية للسوق المالية لعام 2023م 54

سادساً: حالة المبادرات المعتمدة 58

سابعاً: تطلعات الهيئة للعام 2024م والتحديات والدعم المطلوب 59

الباب الثاني: أعمال الهيئة 61

الفصل الأول: الوضع الراهن للهيئة 63

الفصل الثاني: تنظيم السوق المالية 91

الباب الثالث: تطورات السوق المالية 99

الفصل الأول: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية 101

الفصل الثاني: أعمال الأوراق المالية 121

الباب الرابع: حماية المستثمر 135

الفصل الأول: توعية المستثمر 137

الفصل الثاني: الرقابة 143

الفصل الثالث: الإفصاح والحوكمة في السوق المالية 147

الفصل الرابع: الشكاوى والبلاغات ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها والادعاء والعقوبات والطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين 157

الباب الخامس: الإفصاح المالي للهيئة 175

الباب السادس: الملحق الإحصائي للتقرير السنوي 213

لمحة عامة عن الهيئة

1. نشأة الهيئة
2. المهام الأساسية للهيئة
3. الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة
4. الهيكل التنظيمي

1. نشأة الهيئة

أُنشئت هيئة الســوق المالية بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2هـ الموافق 2003/7/31م، وترتبط مباشــرةً برئيس مجلس الوزراء، وتتمتع بالشــخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتضطلع بالإشراف على تنظيم الســوق المالية وتطويرها وإصــدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمــة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية.

2. المهام الأساسية للهيئة

وفقاً للمادة الخامسة من نظام السوق المالية، الهيئة هي الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات، وتطبيق أحكام هذا النظام. وفي سبيل ذلك تقوم الهيئة بما يأتي:

تنظيم السوق المالية وتطويرها، والعمل على تنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية، وتطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية.

تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها.

تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.

حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة، أو غير السليمة، أو التي تنطوي على احتيال، أو غش، أو تدليس، أو تلاعب.

العمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.

تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية، والجهات المصدرة لها، وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين فيها، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور.

تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.

الترخيص في تأسيس منشأة ذات أغراض خاصة، وتنظيم ومراقبة أعمالها واستعمالاتها وإصدارها للأوراق المالية، وتسجيلها في السجل الخاص بها الذي تضعه الهيئة وأحكام نظام تأسيسها، وتنظيم أحكام تسجيل الأموال المنقولة إليها، بما في ذلك توثيق الحقوق عليها وحجيتها في مواجهة الغير، وإصدار القواعد المنظمة لذلك.

تنظيم رهن الأوراق المالية والتنفيذ عليها.

3. الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة

تُشرف الهيئة على كل من:

01 مؤسسات البنية الأساسية في السوق المالية

02 مؤسسات السوق المالية

03 الشركات المدرجة في السوق المالية

04 المتداولون والمتعاملون في السوق المالية

05 المنشآت ذات الأغراض الخاصة

06 شركات ووكالات التصنيف الائتماني

07 الصناديق الاســتثمارية وبرامج الاستثمار الجماعي في السوق المالية

08 مقدمــو منتجات التقنية الماليــة المصرح لهم من الهيئة

09 مراجعو حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة

4. الهيكل التنظيمي

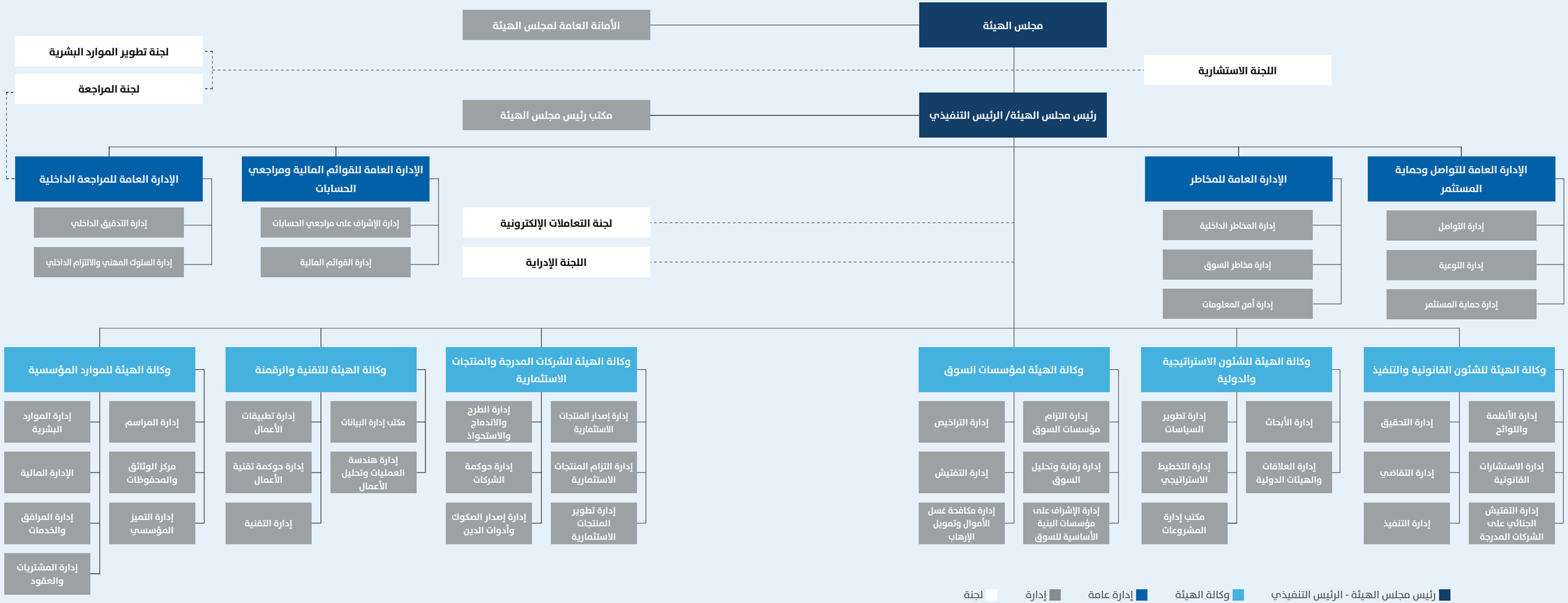

الهيكل التنظيمي الجديد

بهدف تحسين وتعزيز كفاءة وفاعلية وتكامل المكونات التنظيمية الداخلية، وتسخيرها لتحقيق الخطة الاستراتيجية للهيئة من خلال حصر مكامن القوة، والفجوات المحتملة، وتحديد فرص التحســين والاستخدام الأمثل للموارد، صدر قرار مجلس الهيئة رقم (2-52-2023) وتاريخ 1444/11/18 هـ الموافــق 2023/06/07م القاضي باعتماد الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة. ويســري العمل به ابتداءً من تاريخ 2024/01/01م. ويتضمن الهيكل التنظيمي للهيئة التعديلات التالية:

نوع التعديل	وصف التعديل
استحداث	استحداث وحدة تنظيمية بمستوى وكالة تسمى «وكالة الهيئة للإشراف» تحل محل الإدارة العامة للقوائم المالية ومراجعي الحسابات.
	استحداث وحدتين تنظيميتين بمسمى «إدارة شؤون المجلس» و«إدارة الحوكمة الداخلية».
	استحداث وحدة تنظيمية بمستوى إدارة بمسمى «إدارة الاستدامة»
رفع مستوى	رفع مستوى الأمانة العامة للمجلس والحوكمة الداخلية إلى مستوى إدارة عامة
	رفع المستوى التنظيمي لـ«وحدة مركز تجربة المستفيد» إلى مستوى إدارة
	رفع المستوى التنظيمي لـ «وحدة مركز الاتصال» إلى مستوى إدارة
	رفع المستوى التنظيمي لـ«وحدة تطوير مؤسسات السوق» إلى مستوى إدارة
	رفع المستوى التنظيمي لـ«وحدة التقنية المالية» إلى مستوى إدارة

نوع التعديل	وصف التعديل
تعديل مسمى	تعديل مسمى (وكالة الهيئة للشؤون الاستراتيجية والدولية) إلى «وكالة الهيئة للاستراتيجية والأبحاث والعلاقات الدولية»
	تعديل مسمى (وكالة الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية) الى «وكالة الهيئة للتمويل والاستثمار»
	تعديل مسمى (الأمانة العامة للمجلس) إلى «الأمانة العامة للمجلس والحوكمة الداخلية»
	تعديل مســمى (إدارة التفتيش الجنائي على الشــركات المدرجة) في وكالة الهيئة للشــئون القانونية والتنفيذ إلى «إدارة التفتيش الجنائي»
	تعديل مسمى (إدارة تطوير المنتجات الاستثمارية) في وكالة الهيئة للتمويل والاستثمار إلى «إدارة تطوير التمويل والاستثمار».
	تعديل مسمى (إدارة إصدار المنتجات الاستثمارية) في وكالة الهيئة للتمويل والاستثمار إلى «إدارة إصدار برامج الاستثمار الجماعي».
	تعديل مسمى (إدارة القوائم المالية) في وكالة الهيئة للإشراف إلى « إدارة الاشراف على التقارير المالية ».
	تعديل مسمى (إدارة التزام المنتجات الاستثمارية) في وكالة الهيئة للإشراف إلى «إدارة التزام برامج الاستثمار الجماعي»
	تعديل مسمى (إدارة امن المعلومات) إلى « إدارة الأمن السيبراني ».
	تعديل مسمى (لجنة التعاملات الالكترونية) إلى «لجنة التحول الرقمي».
	تعديل مسمى (لجنة تطوير الموارد البشرية) إلى «لجنة الموارد البشرية».
نقل	نقل وحدة «التقنية المالية» من إدارة تطوير السياســات في وكالة الهيئة للاستراتيجية والأبحاث والعلاقات الدولية إلى وكالة الهيئة للتمويل والاستثمار ورفع مستواها إلى إدارة «إدارة التقنية المالية»
	نقل إدارة «حوكمة الشــركات» وإدارة «التزام برامج الاســتثمار الجماعي» من «وكالة الهيئة للتمويل والاستثمار» إلى «وكالة الهيئة للإشراف»
إلغاء	الغاء إدارة تطوير السياسات وإسناد مهامها إلى إدارة الأنظمة واللوائح في وكالة الهيئة للشؤون القانونية والتنفيذ.
	إلغاء إدارة المراسم وإسناد مهامها إلى إدارة التواصل، وإدارة المرافق والخدمات، وإدارة المشتريات والعقود، كلّ فيما يخصه.

وتتولى وكالة " الهيئة للإشراف" عدداً من المهام و المسؤوليات منها :

الإشراف على مدى التزام القوائم المالية للشركات المدرجة بالمعايير المحاسبية.

الإشـــراف على التـــزام مراجعي حســـابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة بالأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

الإشـــراف على التـــزام الشـــركات المدرجة بالإفصاح وحوكمة الشركات وفقاً للأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

رفع الوعي لدى شـــركات المساهمة المدرجة فيما يتعلق بحوكمة الشركات والقوائم المالية، ولدى مكاتب المحاسبة والمحاسبين المسجلين وفيما يتعلق بالتزام برامج الاستثمار الجماعي؛ لضمان التطبيق الصحيح للأنظمة واللوائح التنفيذية.

الإشـــراف علـــى التـــزام برامج الاســـتثمار الجماعي بالأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

تحديـــد فـــرص تحســـين وتطويـــر الأنظمة واللوائح التنفيذية التي تختص بها الوكالة، والسعي إلى تفعيلها.

ضبط ومعالجة المخالفات وحالات الاشتباه في مخالفة نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية بحسب اختصاص الوكالة.

وتتولى الإدارات المستحدثة عدداً من المهام والمسؤوليات كالآتي:

وتتولى إدارة شئون المجلس عدداً من المهام والمسؤوليات منها :

تنفيذ المهام والواجبـــات النظامية والإدارية المنوطة بأعمال اجتماعات مجلس الهيئـــة واللجان المنبثقة عنه وصياغة ومراجعة القرارات والتوصيات الصادرة عنها، والتحقق من الالتزام بلوائح المجلس واللجان المنبثقة عنه.

و تتولى إدارة الحوكمة الداخلية عدداً من المهام والمسؤوليات منها :

تنفيذ مهام حوكمة المجلس واللجان المنبثقة عنه وتحديث اختصاصاتها، وإدارة جدول الصلاحيات والصلاحيات المفوضة.

تتولى إدارة الاستدامة عدداً من المهام والمسؤوليات منها :

دعم تحقيق المســـتهدفات والالتزامات الوطنية للتنمية المســـتدامة والتغير المناخي وقيادة جهود الاســـتدامة في الهيئة وتحسين بيئة المعلومات والبيانات ذات الصلة لقطاع السوق المالية السعودية.

الهيكل التنظيمي الجديد

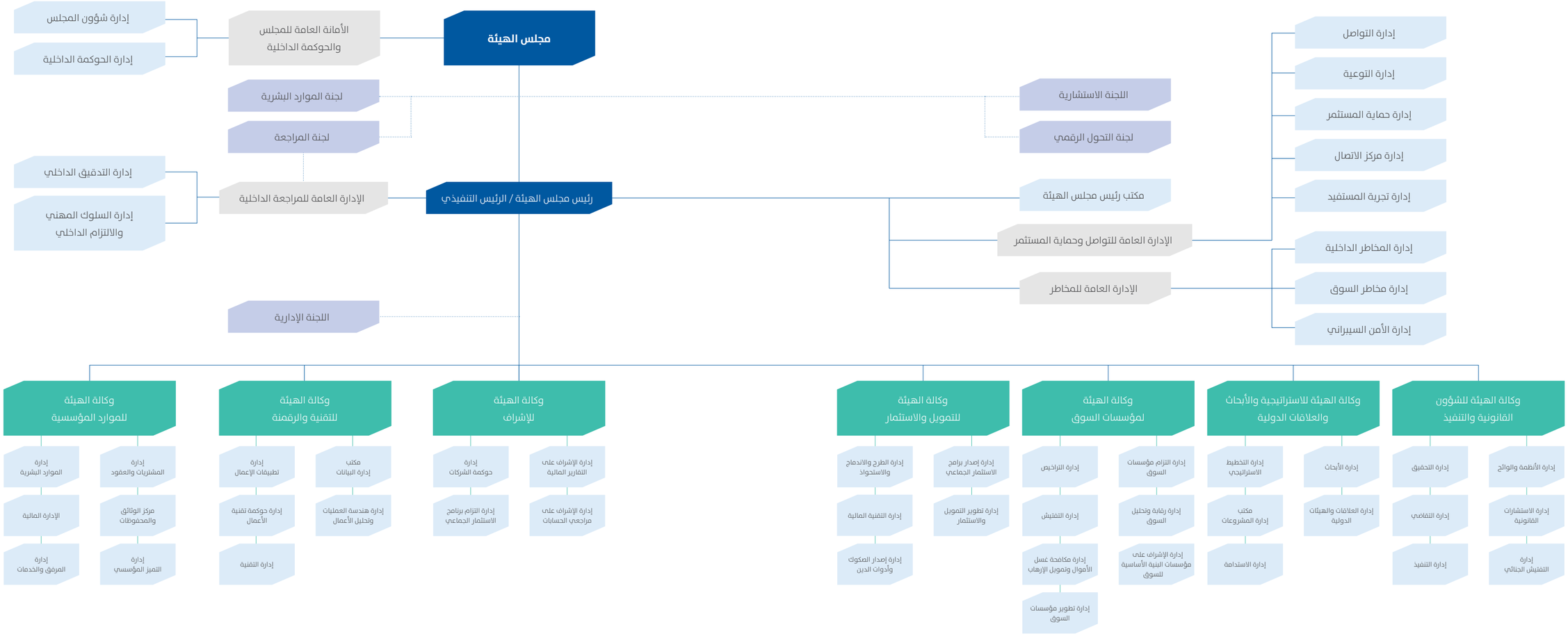

01

الباب الأول:
الخطة الاستراتيجية للسوق المالية

أولاً: الرؤية والرسالة والقيم

ثانياً: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية (2021 - 2023م)

ثالثاً: الترابط بين الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي

رابعاً: حوكمة الخطة الاستراتيجية

خامساً: إنجازات الخطة الاستراتيجية للسوق المالية لعام 2023م

سادساً: حالة المبادرات المعتمدة

سابعاً: تطلعات الهيئة للعام 2024م والتحديات والدعم المطلوب

أولاً: الرؤية والرسالة والقيم

الرؤية 2030

أن تُصبح السوق الرئيسية في الشرق الأوسط
ومن أهم عشر أسواق مالية في العالم.

الرسالة

سوق مالية مُسّهلة للتمويل
ومحفزة للاستثمار
وداعمة للثقة
ومنبعاً للقدرات

القيم

01
نستمر في التطوير

تعمل الهيئة على التطوير والتحسين المستمر للسياسات والإجراءات والأنظمة والبرامج المستخدمة في تسيير الأعمال، مما يؤدي بدوره إلى تطوير الخدمات المقدمة إلى المتعاملين في السوق المالية ونمو الاقتصاد الوطني.

02
نسعى إلى التميز

تتميز الهيئة بكفاءة منسوبيها وتحرص على تطوير مهاراتهم وخبراتهم لتحقيق أعلى مستويات الجودة بمهنية عالية ومراعاة لقواعد السلوك المهني وتقديم أفضل الخدمات إلى المتعاملين في السوق المالية.

03
نتواصل ونتشاور

تعزيز التعاون والتشاور والتواصل باحترافية ومهنية كفريق عمل جماعي يتسم بالاحترام والمهنية داخل الهيئة وخارجها مع المشاركين المتعاملين في السوق المالية.

04
نهتم بموظفينا ومجتمعنا

تؤمن الهيئة بأن منسوبيها هم أهم مورد لديها، وأن تعزيز ولائهم من خلال الاهتمام بهم يعود بالفائدة على المجتمع والوطن، لذلك تحرص الهيئة على خلق بيئة عمل داعمة ومحفزة، وتقدم برامج متنوعة لخدمة المجتمع في مجال التطوير والتدريب والتوعية المالية.

05
نتحمل المسؤولية

عكس إحساس الهيئة بمسؤولياتها وواجباتها تجاه مجتمعها وموظفيها وكذلك إحساس الموظفين بمسؤولياتهم تجاه مهامهم، واستشعار العمل بأمانة وجهد وإخلاص لتحقيق رؤية ورسالة الهيئة.

ثانياً: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية (2021 - 2023م)

ترتكز الخطة الاستراتيجية على أربعة محاور رئيسية وهي:

المحور الأول

تســـهيل التمويل: ويهدف إلى بناء ســـوق مالية متقدمة ومنفتحة على العالم، قادرة على جذب رؤوس الأموال المحلية والدولية، وذات دور فاعل ومحوري في تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد.

المحور الثاني

تحفيز الاستثمار: وتسعى الهيئة من خلاله إلى إيجاد بيئة جاذبة لجميع فئات المستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء، وتطوير مكونات البيئة الاستثمارية وتسهيل سبل الاستثمار، بما يسهم في رفع جاذبية وكفاءة السوق المالية ويعزز من تنافسيتها إقليمياً ودولياً.

المحور الثالث

تعزيز الثقة: ويهدف إلى حماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة والحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية وتعزيز البيئة التنظيمية والاستقرار في السوق المالية.

المحور الرابع

بنـــاء القـــدرات: وتطمح الهيئة من خلاله إلى دعم تطوير وتنافسية مؤسسات السوق المالية كجهة رئيسة في رفع قدرات قطاع الأوراق الماليـــة ليصبح منبعـــاً للقدرات وجاذبـــاً للكفـــاءات، بالإضافة إلى رفع مســـتوى الوعي والثقافة المالية الاســـتثمارية في الســـوق؛ إيماناً منها بأن وعي المشاركين في الســـوق وإدراكهم له دور رئيس في رفع مستوى الالتزام وحماية المدخرات.

تشمل محاور الخطة الاستراتيجية مجموعة من الأهداف وهي:

تسهيل التمويل	تحفيز الاستثمار	تعزيز الثقة	بناء القدرات
تعميق السوق المالية وتعزيز دورها في تكوين رؤوس الأموال	دعم نمو إدارة الأصول وتعزيز الاستثمار المؤسسي	تبني منهجية الإشراف المبني على المخاطر مع تعزيز آليات معالجة المخالفات النوعية	تطوير قدرات مؤسسات السوق المالية ومؤسسات البنية الأساسية للسوق
تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين	رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي	تعزيز الاستقرار في السوق المالية	رفع مستوى الوعي والثقافة المالية في السوق
دعم نمو آليات التمويل البديلة	تنويع المنتجات الاستثمارية والآليات المتاحة في السوق المالية	تعزيز حماية المستثمر وإجراءات فض المنازعات	تسهيل التطوير في حلول البيانات والتقنية المالية
	تحسين آليات التداول المتاحة في السوق المالية	تعزيز مستوى الحوكمة والشفافية للمشاركين في السوق	

ممكنات التنفيذ

وتهدف إلى تعزيز التميز المؤسسي ورفع القدرات البشرية والكفاءة التشغيلية التي تمكن الهيئة من أداء مهامها والقيام بواجباتها بنجاح.

تتضمن هذه المحاور 14 هدفاً اســـتراتيجياً، تُحقَّق من خلال أكثر من 100 مبادرة. وتســـعى الهيئة عن طريق خطتها الاستراتيجية إلى جعل السوق المالية السعودية السوق الرئيسية في الشرق الأوسط ومن أهم الأسواق المالية في العالم، وأن تكون سوقاً متقدمةً وجاذبةً للاستثمار المحلي والأجنبي بما يمكّنها من أداء دور محوري في تنمية الاقتصاد وتنويع مصادر دخله.

وفي سبيل مواكبة التغييرات المتجددة في الأسواق العالمية ولتحقيق تطلعات المملكة في جعل السوق المالية السعودية في مصاف الأسواق المالية العالمية، قامت الهيئة بتطوير خطتها الاســـتراتيجية للأعوام (2024 – 2026) التي تركز على جعل السوق المالية الســـعودية قناة رئيسية لتمويل الاقتصاد الوطني من خلال تفعيل دور الســـوق المالية في التمويل والاستثمار وتمكين منظومة الســـوق المالية من القيام بدورها على أكمل وجه في تحقيق المستهدفات، بالإضافة إلى حماية حقوق المستثمرين من خلال تطبيق أعلى مستويات الشفافية والعدل في السوق المالية.

ممكّنات التنفيذ

تعزيز دور المورد البشري وتطوير قدراته

تعزيز التميز المؤسسي

تيسير التحول الرقمي لهيئة السوق المالية وإثراء تجربة المستخدمين

ثالثاً: الترابط بين الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي

بعـد إطلاق رؤية المملكة 2030 في عام 2016م، شـرعت الهيئة في مراجعة خططها الاسـتراتيجية لتطوير "برنامج الريادة المالية 2020" كجزء من خطتها الاستراتيجية 2017-2020م، بهدف مواءمة توجهاتها وأهدافها الاستراتيجية مع أهداف رؤية 2030.

وفي عام 2017م أطلـق مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية عشـرة برامج تنفيذية لتحقيق رؤية 2030، من أبرزها برنامـج تطوير القطاع المالـي المرتبط بمحور اقتصاد مزدهر ووطـن طموح، والذي يهدف إلى تطوير قطاع مالي متنوع وفاعل يدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر دخله، وتحفيز الادخار والتمويل والاسـتثمار، من خلال تطوير وتعميق مؤسسات القطاع المالي، وتطوير السـوق المالية السعودية لتكوين سوق مالية متقدمة بما لا يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار ومتانة القطاع المالي.

وعملت الهيئـة كأحد أعضاء البرنامج علـى بناء خطته التنفيذيـة وتطوير الأهداف والمبادرات الاسـتراتيجية للركيزة الاسـتراتيجية الثانية "تطوير سوق مالية متقدمة" من خلال مراجعة برنامج الريادة المالية 2020 وتحديد المؤشرات والمبادرات الاستراتيجية التي لها أثر في تطور القطاع المالي وزيادة كفاءته ونمو السوق المالية لتصبح سـوقًا مالية متقدمة توفر بدائل استثمارية ومصادر تمويل متنوعة مما يسهم في رفع جاذبيته. وفي عام 2020م عملت الهيئة على تحديث خطتها الاستراتيجية للأعوام 2021 - 2023م سعياً نحو التحسين المستمر ومواكبة التطورات المحيطة بما يسهم في الوصول إلى رؤيتها، وبما يتواءم مع برنامج تطوير القطاع المالي.

وتهدف الهيئة من مشـاركتها في برنامج تطوير القطاع المالي إلى دعم حركـة التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال تنمية القطاع المالي وتطوير السوق المالية السعودية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات، لبناء سوق مالية مسهلة للتمويل، محفزة للاستثمار وداعمة لثقة المتعاملين بها.

برامج تحقيق رؤية المملكة 2030

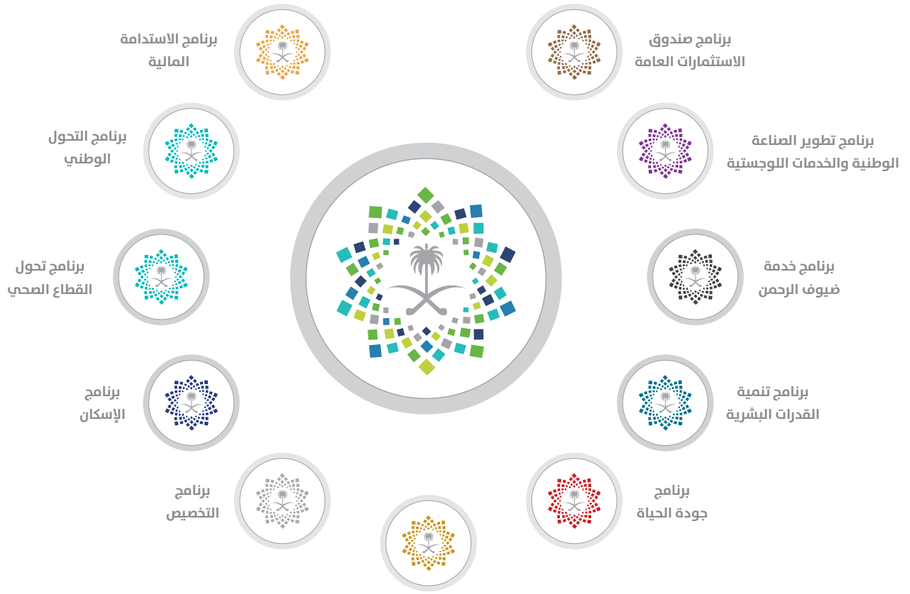

رابعاً: حوكمة الخطة الاستراتيجية

اعتمدت الهيئة إطار حوكمة متكامل يمكّنها من متابعة تنفيذ خطتها الاستراتيجية، ويهدف إلى ضمان مأسسة العمل ورفع كفاءته وتسهيل تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة. وسعياً إلى تعزيز معايير الجودة والتنفيذ واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، اعتمدت الهيئة منهجية عمل لمتابعة أعمال المبادرات الاستراتيجية بشكل دوري من خلال تطوير خطط تفصيلية لكل مبادرة تتضمن الأنشطة التنفيذية ومواعيد إنجازها ومسؤولية التنفيذ بالإضافة إلى شركاء العمل من الجهات الخارجية والأدوار المتوقعة منهم.

ويشـــمل إطار الحوكمة عدداً من اللجان المشـــتركة مع جهات خارجية شُـــكّلت بهدف التنســـيق بين الأجهزة ذات العلاقـــة لتنفيذ المبادرات الاســـتراتيجية والأعمال المشتركة المرتبطة بها. وحرصاً على اســـتمرارية العمل والمرونة في مواجهة التحديات وتذليل العقبات المتعلقة بعملية التنفيذ، وســـعياً نحو التحسين المســـتمر ومواكبة المتغيرات، تعمل الهيئة على مراجعة الخطة الاستراتيجية بجميع مكوناتها بشكل دوري بهدف تحديد الفجوات وتطوير المبادرات بما يسهم في تحقيق المستهدفات.

وتشارك الهيئة في أربع لجان رئيسية ضمن إطار الحوكمة للخطة الاستراتيجية وهي:

اللجنة الثنائية
مع البنك المركزي

اللجنة الثنائية
مع منظومة التجارة

اللجنة الثنائية
مع مجموعة تداول السعودية

اللجنة الثنائية
مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

خامساً: إنجازات الخطة الاستراتيجية للسوق المالية لعام 2023م

تساهم هيئة السوق المالية في مسيرة التنمية الاقتصادية المستمرة لتحقيق رؤية المملكة 2030، وخلق اقتصاد مزدهر للوطن والمواطن من خلال تطوير السوق المالية في المملكة لتلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني، وتطوير البرامج والمبادرات للوصول إلى أهدافها الاستراتيجية.

أبرز إنجازات الخطة الاستراتيجية لعام 2023م والأثر المتوقع منها:

أبرز الأنشطة والأعمال المنجزة	الأثر
اعتماد قواعد الكفاية المالية المعدلة	- رفع ثقة المشاركين بالسوق المالية السعودية. - تعزيز الإجراءات الرقابية ومستوى الكفاية المالية لمؤسسات السوق المالية. - رفع كفاءة إدارة موارد مؤسسات السوق المالية لتقديم خدمات أفضل إلى عملائها تماشيا مع أفضل الممارسات العالمية.
اعتماد القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية	- تيسير الاطلاع على الأطر التنظيمية المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية. - تعزيز سيولة السوق المالية السعودية وتعميقها ورفع جاذبيتها . - تعزيز مكانة السوق المالية السعودية على المستوى العالمي. - نقل المعارف والخبرات للمؤسسات المالية المحلية والمستثمرين.
تجاوز عدد الإدراجات في السوق المالية السعودية الأربعين إدراجاً في العام 2023م	- تنمية القطاعات الجديدة والواعدة وتوفير قنوات التمويل لها. - تعميق السوق المالية وإتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية لعموم المستثمرين.
موافقة مجلس الوزراء على نظام المساهمات العقارية	- زيادة قنوات التمويل والاستثمار وتعزيز الأنشطة العقارية في المملكة العربية السعودية. - تعزيز حماية المستثمرين في القطاع العقاري من الممارسات غير المرخص لها.
اعتماد اللوائح التنفيذية لنظام الشركات الجديد الخاصة بشركات المساهمة المدرجة	- تنظيم السوق المالية وتطويرها. - تعزيز ثقة المستثمرين ورفع مستوى الحوكمة في السوق المالية.
إدانة عدد من المخالفين لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية وإلزامهم بدفع المكاسب غير المشروعة والغرامات بمبالغ تجاوزت 1,700 مليون ريال	- زيادة ثقة المستثمرين بالسوق المالية السعودية. - حماية حقوق المستثمرين في السوق المالية السعودية.

أبرز الأنشطة والأعمال المنجزة	الأثر
اعتماد تعديلات لائحة مؤسسات السوق	- تعزيز حماية أموال وأصول العملاء. - زيادة ثقة المشاركين بالسوق المالية.
نمو أصول الصناديق الوقفية بمستوى قياسي خلال عام 2023م	- تطوير وتنمية القطاع الوقفي. - تحسين عملية الترخيص للمنتجات الاستثمارية الوقفية وإجراءاتها الخاصة. - تمكين الأفراد والكيانات الوقفية وتحفيزهم. - التوسع في تنفيذ الأعمال في مختلف مجالات الأوقاف الاستثمارية.
تدشين برنامج «مكّن» بالتعاون مع البنك المركزي السعودي لدعم شركات التقنية المالية الناشئة	- تشجيع التنمية والتطوير من خلال خفض تكاليف الالتزام بالمعايير التقنية والفنية. - ضمان تركيز رواد الأعمال الناشئين على تطوير المنتجات المقدمة والرفع من جودتها. - تسهيل دخول المستثمرين إلى القطاع، وتقديم الخدمات الابتكارية. - دخول عدد من الكفاءات الوطنية للقطاع، وبناء الخبرات النوعية في مجالات نادرة وذات متطلبات تقنية عالية.
تقدم ترتيب المملكة في مؤشرات التنافسية العالمية المرتبطة بالسوق المالية والصادرة عن المعهد الدولي للتطوير الإداري (IMD) للعام 2023م	- جذب الاستثمارات الأجنبية. - تعزيز ثقة المشاركين بالسوق المالية السعودية.

الجدول رقم (1): نتائج المؤشرات الاستراتيجية لعام 2023م:

#	مؤشر الأداء	المستهدف لعام 2023م[1]	القيمة المحققة بنهاية عام 2023م	نسبة الإنجاز
1	عدد الإدراجات في السوق المالية	24	43	%179
2	القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)[2,3]	%78.10	%80	%102
3	حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%20.10	%18.3	%91
4	الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%27.4	%21	%77
5	نسبة التركز في القيمة السوقية لأكبر 10 شركات (%)[4,3]	%53.8	%52.4	%103
6	حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)	%41	%41.3	%101
7	نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%)	%16.5	%12.8	%78
8	عدد المنشـــآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنســـبة من إجمالي عدد الشـــركات المدرجة (%)[5]	%44	%77	%175
9	معدل تذبذب مؤشر السوق المالية السعودية[4]	25=>	11	%227
10	الحد الأدنى لقيمة الأسهم الحرة كنسبة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم (%)[3]	%50	%59.3	%119
11	متوسط زمن معالجة المخالفات من وقت اكتشاف الاشتباه حتى اقفالها داخل الهيئة (أشهر)[4]	3>=	3.2	%94
12	نسبة الحسابات الاستثمارية التي تم فتحها من خلال إجراءات معرفة العميل الإلكترونية	%90	%98.4	%109
13	متوســـط الفترة الزمنية لإجراءات التقاضي في منازعات الأوراق المالية، شـــاملاً زمن الاستئناف (أشهر)[4]	8.50=>	5.5	%153

حقق المستهدف
%100 - %90

أقل من حقق المستهدف
%90 - %80

أقل من 80%
إنجاز منخفض

1. العلامة «=>» تعني أكبر من أو يساوي، والعلامة «=>» تعني أصغر من أو يساوي.
2. الناتج المحلي الإجمالي المستخدم هو لعام 2022م، والصادر من الهيئة العامة للإحصاء.
3. لا يدخل في حساب هذه المؤشرات القيمة السوقية لشركة أرامكو السعودية.
4. المؤشر تنازلي.
5. تعريف منتدى الاقتصاد العالمي: الشركات متناهية الصغر تبلغ قيمتها السوقية أقل من 65 مليون دولار، والشركات الصغيرة تبلغ قيمتها السوقية من 65 إلى 200 مليون دولار (برنامج تطوير القطاع المالي).

سادساً: حالة المبادرات المعتمدة

بلغ عدد المبادرات المعتمدة وفق الإجراءات الرسمية والمرتبطة مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة «أداء» خمس مبادرات، ويوضح الجدول رقم (2) حالة المبادرات المعتمدة.

الجدول رقم (2): حالة المبادرات المعتمدة وفق الإجراءات الرسمية:

المبادرة	حالة المبادرة	تاريخ البداية	موجز سير العمل	نسبة الاكتمال الفعلية	نسبة الاكتمال المخططة	تاريخ الانتهاء المحدد	برنامج تحقيق الرؤية
تطوير اللوائح الخاصة بتشجيع الشركات الأجنبية لطرح أسهمها في السوق المالية السعودية	●	2023-01-01م	تسير المبادرة وفق المخطط له	%67	%67	2024-06-30م	برنامج تطوير القطاع المالي
تحفيز و تشجيع شركات القطاع الخاص على طرح و إدراج أسهمها في السوق المالية	●	2017-04-12م	تسير المبادرة وفق المخطط له	%78	%78	2025-12-31م	برنامج تطوير القطاع المالي
تعميق سوق أدوات الدين	مكتملة	2017-10-01م	مبادرة مكتملة	%100	%100	2021-03-31م	برنامج تطوير القطاع المالي
معالجة آلية احتساب الزكاة على المنتجات المالية	مكتملة	2020-09-30م	مبادرة مكتملة	%100	%100	2021-06-30م	برنامج تطوير القطاع المالي
التمكين التنظيمي للتقنية المالية ضمن إطار هيئة السوق المالية	مكتملة	2022-01-01م	مبادرة مكتملة	%100	%100	2023-09-30م	برنامج تطوير القطاع المالي

● على المسار، الاختلاف 5% وما فوق. ● متأخر عن المسار، أكثر 5% إلى 15%. ● متأخر جدًا عن المسار، أكثر من 15%.

سابعاً: تطلعات الهيئة للعام 2024م والتحديات والدعم المطلوب

تستكمل هيئة السوق المالية مسيرة التنمية الاقتصادية المستمرة من خلال تطوير السوق المالية لتكون سوق مالية متقدمة بهدف خلق قطاع مالي متنوع وفاعل يدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر دخله، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، وتطوير وتعميق مؤسسات القطاع المالي. وفي هذا الصدد واستكمالاً للجهود والإنجازات في تطوير القطاع المالي، ستواصل الهيئة عملها ضمن استراتيجيتها لتحقيق رؤية المملكة 2030 بتسهيل التمويل في السوق المالية، وتعزيز مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال استمرار زيادة وتيرة الإدراجات في السوق المالية، ودعم تنمية القطاعات الجديدة والواعدة وتوفير قنوات تمويل لها.

كما تولي الهيئة أولوية عالية لتطوير وتعميق سوق الصكوك وأدوات الدين، حيث عملت على استراتيجية تهدف إلى تطوير وتعميق السوق وتحفيز نشاطات السوق الثانوية، وتعزيز دورها كقناة تمويلية لمشاريع القطاعين العام والخاص وإكمال منظومة المنتجات الاستثمارية لشرائح المستثمرين المختلفة، وتمكينهم من تنويع استثماراتهم.

وستستمر الهيئة في العمل على تطوير مكونات البيئة الاستثمارية وتمكين نمو صناعة إدارة الأصول وزيادة جاذبيته لعامة المستثمرين، حيث عملت الهيئة على تطوير استراتيجية لرفع جاذبية إدارة الأصول في المملكة تهدف من خلالها إلى مراجعة التنظيمات واللوائح التنفيذية الحالية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية بما في شأنه دعم نمو الأصول المدارة في السوق المالية من خلال توفير منتجات استثمارية متنوعة، وإدارة مهنية لأصول العملاء، ورفع للممارسات المهنية والسلوك المؤسسي.

وعلى الصعيد الدولي، تتطلب المرحلة القادمة تعزيز مكانة السوق المالية السعودية على المستوى العالمي وزيادة جاذبية السوق المالية للاستثمارات إقليمياً ودولياً، حيث تسعى الهيئة إلى رفع جاذبية السوق للمستثمرين الدوليين وزيادة ملكيتهم في السوق المالية لتعميق السوق المالية ونقل المعارف والخبرات للمؤسسات المالية المحلية والمستثمرين.

وستمضي الهيئة في طريقها لتحقيق المزيد من الإنجازات من خلال برنامج تطوير القطاع المالي، لدعم تعزيز النمو الاقتصادي واستدامته في المجالات كافة، وإرساء أسس جديدة لتنويع مصادر الدخل.

ومن أبرز التحديات التي قد تواجه الهيئة في الفترة القادمة من شأنها أن تؤثر على تطلعاتها المستقبلية كالمستجدات الاقتصادية والتنظيمية المحلية والعالمية، وما لها من آثار على السوق المالية وجاذبيتها للمصدرين والمستثمرين المحليين والدوليين على حدٍ سواء. كما أن ضعف الإقبال على سوق أدوات الدين وضعف إصدارات القطاع الخاص لأدوات الدين قد يحد من جاذبية سوق أدوات الدين في المملكة، إضافة إلى انخفاض سيولة هذا السوق وذلك مقارنة بأسواق الدين على الصعيد العالمي. إلا أن الهيئة ستواصل عملها بالتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة بالسوق المالية على معالجة تلك التحديات لتخفيف آثارها السلبية، ولا تستلزم دعم في الوقت الحالي.

الباب الثاني:
أعمال الهيئة

الفصل الأول: الوضع الراهن للهيئة

الفصل الثاني: تنظيم السوق المالية

02

الفصل الأول:
الوضع الراهن للهيئة

أولاً: البيئة الداخلية

ثانياً: اللجان

ثالثاً: العلاقات الدولية

02

أولاً: البيئة الداخلية للهيئة

1. الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء

تلقت الهيئة خلال عام 2023م عدداً من الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء وتعاميم الديوان الملكي، واتخذت حيالها الإجراءات اللازمة، منها ما يلي:

1. تعميم الديوان الملكي رقم (64595) وتاريخ 1444/9/19هـ

بشـأن نظام مكافحة جريمة التحرش الصادر بالمرسـوم الملكي رقم (م/96) في 1436/9/16هـ وتعديله المتضمن أنه يجب على الجهات المعنية في القطاع الحكومي والقطاع الأهلي، وضع التدابير اللازمة للوقاية من التحرش ومكافحته في إطار بيئة العمل ومسـاءلة أيٍّ من منسوبيها – تأديبياً -في حال مخالفة أيٍّ من الأحكام المنصوص عليها في هذا النظام.

» تنفيذاً للتوجيه قامت الهيئة بالآتي:

- اتخذت الهيئة الإجراءات اللازمة لتطبيق الأحكام المنصوص عليها في نظام مكافحة جريمة التحرش، وذلك من خلال تضمين الأحكام الواردة في النظام ضمن قواعد السـلوك المهني لمنسـوبي الهيئة والمعتمدة من مجلس الهيئة والتي شملت توضيح ماهية جريمة التحرش وآليـة التبليـغ عنها ومعالجتها من قبل الجهة المختصة في الهيئة.
- تقوم الهيئة بشكل دوري وبهدف الوقاية من التحرش ومكافحته بتوعية منسـوبيها بأحكام نظام مكافحة جريمة التحرش الواردة ضمن قواعد السـلوك المهني وإلزام منسوبيها سنوياً بالإقرار بما تضمنته هذه القواعد.
- تأكيد الهيئة لمنسوبيها على أنها ستعمل على تكثيف جهودها وإجراءاتهـا للوقاية من التحـرش ومكافحته فـي بيئة العمل، والتعامل مع حالات التحرش أياً كان نوعها أو شـكلها بحزم واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها دون تهاون.

» أيضاً قامت الهيئة تنفيذاً للتوجيه الكريم الوارد ضمن التعميم بالعمل على النقاط التالية:

- تكثيف الحملات التوعوية لنشـر تدابير الوقاية وتعريف منسوبي الهيئـة بجريمة التحرش وإبراز إجراءات وآليـات التعامل مع هذه الجريمة، تتضمن بشـكل ظاهر قناة التواصل المخصصة لاستقبال الشـكاوى والبلاغات المرتبطة بالإيـذاء ومخالفة نظام مكافحة جريمة التحرش، وتضمنت نشر عدد من الرسائل التوعوية المرتبطة بآلية تقديم ومعالجة هذه الشـكاوى وتوضيح الجهة المختصة في الهيئة والمعنية باسـتقبال هذه الشـكاوى ومعالجتها، إذ جرى إرسال رسـالة توعوية عبر البريد الإلكتروني إلى منسوبي الهيئة كافة، بالإضافة إلى نشـر عدة رسائل توعوية عبر شاشات الهيئة من خلال حساب الهيئة في تطبيق (سناب تشات).
- التوعية بآلية تقديم ومعالجة الشكاوى المرتبطة بجريمة التحرش وتوضيـح الجهة المختصة في الهيئة والمعنية باسـتقبال هذه الشـكاوى ومعالجتها من خلال الـورش التوعوية التي تعقدها الهيئة على مدار العام.

2. تعميم الديوان الملكي رقم (8325) وتاريخ 1445/02/05هـ

المتضمــن الإشــارة إلى قــرار مجلــس الــوزراء رقــم (277) في 1444/4/14هـ المشتمل في الفقرة (1) من البند (سادساً) منه أن على جميع الجهات الحكومية تزويد الهيئة العامة لعقارات الدولة بجميع بيانات المخططات والأراضي المملوكة لها أو المخصصة أو المحجوزة لصالحها بما في ذلك الشــركات التي تدير مرفقاً عاماً وتشرف عليها تلــك الجهات، وذلك خلال مدة لا تتجاوز (6) أشــهر مــن تاريخ صدور القرار، وعلى الهيئة العامة لعقارات الدولة – بعد انتهاء هذه المدة – رفع تقرير يتضمن بياناً بالجهات التي اســتجابت لذلك والجهات التي لم تستجب، مع إيضاح مبررات عدم الاستجابة إن وجدت.

» تنفيذاً للتوجيه قامت الهيئة بالآتي:

التزمــت الهيئة بالتواصل مع الهيئة العامــة لعقارات الدولة لتقديم المعلومــات والوثائق المطلوبة عبر منصة انتفــاع، علماً أنه لا يوجد لدى الهيئــة أي مخططــات أو أراضي مملوكة لهــا أو مخصصة أو محجوزة لصالحها خلال العام 2023م.

3. تعميم الديوان الملكي رقم (62693) وتاريخ 1444/09/12هـ

بشأن المعاملة المشــتملة على برقية معالي رئيس الديوان العام للمحاســبة رقم (73050) فــي 1443/11/23هـ المتضمنة توصيات الندوة الســنوية الـ (18) وموضوعها " انعكاسات التحول إلى أساس الاســتحقاق المحاســبي على أعمال المراجعة بالقطاع العام " وما أوضحته الأمانــة العامة من أن مجلس الــوزراء اطلع على الموضوع في 1444/9/6هـ ووجه بالآتي: أولاً: قيام الديوان العام للمحاســبة – بالتنســيق مع من يــراه من الجهات ذات العلاقــة – بتطوير برنامج يهدف إلى تهيئة إدارات المراجعــة الداخلية في الجهات الحكومية للتحوّل في أعمال المراجعة بما يتلاءم مع متطلبات أعمال ومهمات تلك الإدارات في ظل تطبيق أســاس الاســتحقاق المحاســبي. ثانياً: قيام الجهات الحكومية – بالتنســيق مع مركز الاستحقاق المحاسبي بوزارة المالية – بسرعة العمل على إنجاز متطلبات وممكنات مشروع التحول لمبدأ المحاســبة على أساس الاســتحقاق المحاسبي، وذلك بما يتفق مع الخطط الزمنية الموضوعــة من قبل المركز. ثالثاً: قيام الجهــات الحكومية التي أتمت إعداد أرصدتهــا الافتتاحية وقوائمها المالية بمشــاركتها مع الديوان العام للمحاســبة ومركز الاستحقاق المحاســبي. رابعاً: قيام الديــوان العام للمحاســبة بتضمين تقريره السنوي فصلاً عما أنجز في شــأن ما ورد في البنود (أولاً، ثانياً، ثالثاً) أعلاه، والصعوبات والمعوقات – إن وجدت -، ومدى تنســيق وتعاون الجهات الحكومية ذوات العلاقة فيما بينها.

» تنفيذاً للتوجيه قامت الهيئة بالآتي:

التزمــت الهيئة بتطبيق مبدأ المحاســبة على أســاس الاســتحقاق المحاســبي منذ العام 2018م، كما تقدم الهيئــة لجميع موظفيها البرامج والدورات التدريبية المتخصصة لضمان تطبيق أفضل الممارسات ولتزويد موظفيهــا بالمهارات والمعارف اللازمــة لتحقيق أعمالها على أكمل وجه.

4. تعميم الديوان الملكي رقم (13162) وتاريخ 1445/02/24هـ

بشأن برقية الأمانة العامة لمجلس الوزراء حيال مشروع اللائحة التنظيمية للمحتوى الإعلاني، وما تضمنه التعميم من وضع وثيقة جامعة لضوابط المحتوى الإعلاني، وتحديثها متى تطلب الأمر، وتزويد الهيئة العامة للإعلام المرئي والمســموع بالأحكام والضوابط والمعايير التي تصدرها في شأن تلك المنتجات والخدمات ذوات العلاقة بالمحتوى الإعلاني.

» تنفيذاً للتوجيه قامت الهيئة بالآتي:

نســقت الهيئة مع الهيئــة العامة لتنظيم الإعلام في شــأن مجال اختصاصهــا، إذ تختص الهيئة بتنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية بموجب الفقرة الفرعية (6) من الفقرة (أ) من المادة الخامسة من نظام السوق المالية، وعليه أصدرت الهيئة عدداً من القواعد والتعليمات واللوائح التنفيذية المنشورة في موقع الهيئة الإلكتروني والتي تنظم عملية الإفصاح في الســوق المالية، وهي:

قواعد طرح الأوراق المالية
تضمنت مــا يتعلق بوضــوح معلومات الإفصاح وصحتهــا واكتمالها،

الإجــراءات والتعليمات الخاصة بالشــركات المدرجة أســهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها
(من خلال المواد الثالثة والرابعة والخامسة)،

لائحة حوكمة الشــركات (اشــتملت على ما يتعلق بسياسات الإفصاح وإجراءاته)،

التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات
(تضمنت العناصر الأساســية التي لا بد من توافرها في جميع إعلانات الشــركات المدرجة المعلنــة في الموقع الالكتروني لشــركة تداول السعودية)،

التعليمات الخاصة بإعلانات الصناديق الاستثمارية
(تضمنــت ضوابط للإعلان فــي الموقع الالكتروني للســوق المالية والموقع الإلكتروني لمدير الصندوق)،

لائحة أعمال الأوراق المالية
(تضمنت في الباب الثالث منها ضوابط «إعلانات الأوراق المالية» التي تعنى بتنظيم أي إعلان شــفهي أو الكتروني أو غير ذلك في سياق النشــاط التجاري بغرض دعوة شخص أو تشجيعه على ممارسة نشاط في الأوراق المالية)،

لائحة مؤسسات السوق المالية
(تضمن الفصل الثاني من الباب الخامس منها «إعلانات الأوراق المالية» التي تنظم جميع الإعلانات عن الأوراق المالية التي تقوم بها مؤسسة السوق المالية في المملكة أو توافق عليها لإرسالها من قبل شخص آخر).

2. اجتماعات مجلس الهيئة وقراراته

تنص الفقرة (أ) من المادة العاشـــرة من نظام الســـوق المالية على الآتي: " يعقد المجلس اجتماعاته بناءً على دعوة من رئيسه، ويُشترط حضور 3 من أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه، وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وإذا تســـاوت الأصوات يُرجّح الجانب الذي يصوت معه رئيس الاجتماع".

اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب عدد من حضر من الأعضاء

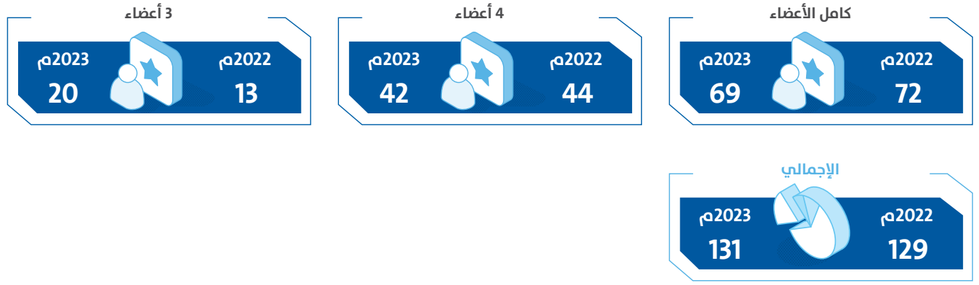

عدد الموضوعات التي ناقشها مجلس الهيئة مصنفة بحسب النوع

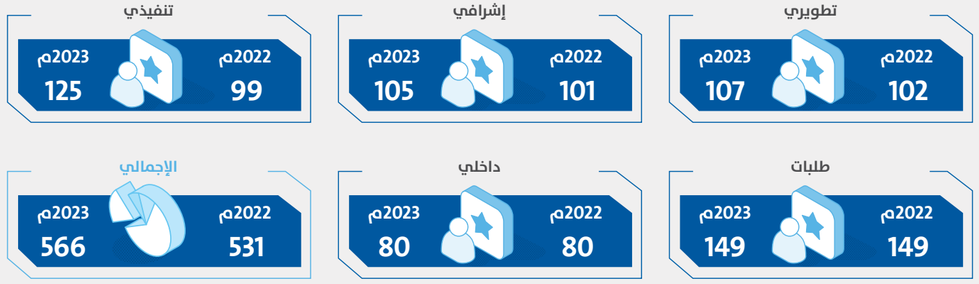

3. القوى العاملة وبرامج التدريب والتطوير والمسؤولية الاجتماعية

» القوى العاملة

الموظفون المنضمون والمغادرون

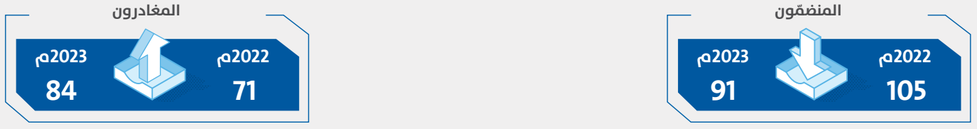

الجدول رقم (3): التأهيل العلمي لمنسوبي الهيئة

المؤهل العلمي	الثانوية العامة فما دونها	دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عال / ماجستير	دكتوراه	الإجمالي
العدد عام 2022م	59	60	388	266	4	777
النسبة من الإجمالي	%7.6	%7.7	%50.0	%34.2	%0.5	%100
العدد عام 2023م	56	65	409	251	3	784
النسبة من الإجمالي	%7.1	%8.3	%52.2	%32.0	%0.4	%100

» برامج التدريب والتطوير

عدد المشاركين/المشاركات من منسوبي الهيئة في برامج تطوير الموارد البشرية

» المسؤولية الاجتماعية

واصلت الهيئة إسهاماتها المجتمعية الفعّالة وكان من أبرزها في عام 2023م الآتي:

التدريب على رأس العمل داخل الهيئة

لتأهيل الخريجين السعوديين المتفوقين من مختلف الجامعات:

يهـدف البرنامج إلى اسـتقطاب المتفوقين من خريجي الجامعـات ذوي التخصصـات المناسـبة، بهـدف تنمية المعـارف والمهـارات المهنيـة للملتحقيـن بالبرنامج بأسـلوب التدريب على رأس العمل في مجالات السوق المالية وأنشـطتها. وبلغ عدد الملتحقيـن بالبرنامج عام 2023م 69 متدرباً/ متدربةً، موزعين على خمسة مسارات تخصصية هي: المالية، القانون، المحاسبة، الإدارة، التقنية والرقمنة.

التدريب التعاوني لطلاب وطالبات الجامعات والكليات في المملكة:

تتيـح الهيئة لطلاب وطالبات الجامعـات والمعاهد ممن تتطلب تخصصاتهم الممارسـة التطبيقيـة فرصة التدرّب في إحـدى إدارات الهيئة المختلفة. وتقدم لهم الهيئة المزايا التنافسية إضافةً إلى دعمهم ومساعدتهم على تحقيق أهدافهـم من البرنامج، وقد التحق بهذا البرنامج 134 طالباً وطالبةً خلال عام 2023م من مختلف الجامعات والتخصصات.

الأجندة البحثية:

تسعى الهيئة عبر أجندتها البحثية إلى مد جسور التواصل مع الباحثين في المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية بهدف تقديم الأبحاث التطبيقية الرصينة في المجالات ذات الصلة بالأسـواق المالية ووظائف الهيئة الرئيسـة، إذ تحدّث الهيئة بشـكل دوري قائمة المجالات البحثية لتعكس أبرز المواضيع ذات الأهمية للسوق المالية، وقد فاق إجمالي المقترحات البحثية المستلمة 60 مقترحاً بحثياً في عام 2023م اعتُمد 5 منها. وبلغ عدد الباحثين للدراسات المعتمدة خلال نفس الفترة 12 باحثاً يمثلون 5 جامعات محلية وعالمية.

أبرز أهداف الأجندة البحثية والتعاون مع الجهات البحثية والأكاديمية:

1. رفع مستوى الوعي والثقافة المالية من خلال نشر مخرجات تلك الأبحاث في موقع الهيئة الإلكتروني الرسمي وحساباتها في وسائل التواصل الاجتماعي.
2. تحقيق الاستقلالية في عدد من الأبحاث العلمية الرصينة بما يدعم عملية اتخاذ القرار.
3. دعم الباحثين الأكاديميين في التعرف والتعرض لقضايا السوق المالية.
4. تحقيق المستويات المأمولة من تبادل المعرفة بين الممارسين في السوق المالية والأكاديميين.

4. برنامجا التوفير والادخار، والتمويل السكني للموظفين

وفرت الهيئة لمنسوبيها البرنامجين التحفيزيين التاليين:

1. برنامج التوفير والادخار

تُعدّ الهيئة سباقة في مجال نشر وتشجيع ثقافة التوفير والادخار بين منسوبيها؛ فقد وضعت برنامجاً لتحفيز الموظفين على الادخار باســم «برنامج التوفير والادخار»، وهو برنامج ادخاري طويل الأمــد يتميز بالمرونة، تقدم الهيئة من خلاله مساهمة مالية تُضاف إلى قيمة مساهمة الموظف المشترك في البرنامج بما يحقق هدف نشر وتشجيع ثقافة الادخار، ويُعد الدخول في البرنامج والانســحاب منه اختيارياً وفي أي وقت، وتجدر الإشــارة إلى أن عدد المشتركين في البرنامج حتى نهاية عام 2023م بلغ 564 موظفاً وموظفةً بنسبة 71.94 % من إجمالي موظفي الهيئة.

2. برنامج التمويل السكني

تماشــياً مع التوجهات الحكومية لرفع المستوى المعيشــي للمواطنين وتوفير المسكن الملائم لهم، ولتوطيد علاقة الهيئة بموظفيها، ولتعزيز روح الانتماء لديهم، رعت الهيئة برنامج «التمويل الســكني للموظفين» بالتعاون مع عدد من البنوك المحلية؛ إذ تتحمل الهيئة كامل نســبة المرابحة على التمويل. ومن مزايا هذا البرنامج توفير التمويل طويل الأجل، وينتفع من هذه المزايا جميع موظفي الهيئة السعوديين بحسب شروط البرنامج وأحكامه، ولمرة واحدة فقط خلال فترة خدمتهم في الهيئة. وقد بلغ عدد المســتفيدين من البرنامج 180 موظفاً وموظفةً حتى نهاية عام 2023م، وبنســبة 22.96 % من إجمالي موظفي الهيئة.

5. بيئة العمل المادية في الهيئة

يضع الدليل الإرشـــادي لبيئة العمل المادية المفاهيم المعيارية و المواصفات القياســية لضمان بيئة عمل فاعلة في الأجهزة الحكومية لكل من العاملين والمســتفيدين من خدماتها. وتم تحديد المكونات ومؤشراتها المختلفة وفقاً لما توصلت إليه الدراسات و المسوحات الميدانية في هذا المجال وذلك لضمان جودة البيئة المادية وما يتعلق بها من آثار في العاملين في تلك البيئات و بالتالي إنتاجية الجهة الحكومية.

تتكون المكونات الرئيســة لبيئة العمل المادية للمكاتب بحســب ما وردت في الدليل الإرشــادي للأجهزة الحكومية الصــادر عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من:

01 تصميم المكاتب

02 تأثيث المكاتب

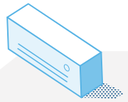

03 التكييف

04 الإضاءة والصوتيات

05 الأمن والسلامة

06 النظافة

07 الهدوء والحد من الضوضاء

08 تنظيم وترتيب مكان العمل

09 تهيئة أماكن استقبال المستفيدين

10 استخدام الألوان في المكاتب

11 تجميل المكاتب

12 الخدمات المساندة

وبعد مراجعة الدليل وعناصر بيئة العمل المادية ومقارنتها مع الممارسات المطبقة في الهيئة تبين ما يلي:

342 عنصراً يغطيها الدليل

325 عنصراً مطبقة في الهيئة حالياً

6 عناصر قابلة للتحسين وفقاً لطبيعة عمل الهيئة، هي:

01 أجهزه ترجمة في قاعة الاجتماعات الرئيسية.

02 أجهزة تدفئة "مركزية ومنفصلة".

03 مصادر الطاقة البديلة لتشغيل أنظمة التكييف والتدفئة.

04 الاستفادة من الطاقة الشمسية لتوفير الطاقة لأماكن العمل.

05 تخصص الجهة جوائز تقديرية للمكاتب النظيفة.

06 توفير قاعات للقراءة والاطلاع مع أحدث الكتب ومصادر المعرفة.

11 عنصراً لا تنطبق على طبيعة عمل الهيئة، هي:

01 استخدام الأجهزة الصوتية لغير الأغراض المخصصة لها

02 تحليل مياه الشرب

03 تقع الجهة في محيط المصانع والورش

04 تقع الجهة في محيط المجمعات التعليمية

05 تقع الجهة بجوار محطات النقل المتنوعة

06 تقع الجهة في محيط المجمعات الحكومية

07 تُعد الآلات والأجهزة المكتبية في الجهة مصدر ضوضاء

08 تُعد الأبواب في الجهة مصدر ضوضاء

09 يُعد المستفيدون من الجهة مصدراً للضوضاء

10 يُعد العاملون في الجهة مصدراً للضوضاء

11 تضع الجهة إرشادات للحد من الضوضاء

6. مركز الوثائق والمحفوظات

يُعدّ مركز الوثائق والمحفوظات الجهة المسؤولة عن حفظ وأرشفة الوثائق بالهيئة بما يتوافق مع اللوائح والأنظمة الصادرة عن المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، ويبرز كذلك دور المركز في تنظيم المعاملات الإدارية بالهيئة من خلال نظام تقني يتم من خلاله تتبع سير المعاملات بشكل كامل، والتأكد من اكتمالها وجاهزيتها وإمكانية استرجاعها عند الحاجة.

ومن أبرز إنجازات المركز في عام 2023م ما يلي:

01 إيداع تسع عشرة (19) وثيقة خاصة بالهيئة لدى المركز الوطني للوثائق والمحفوظات؛ استجابةً للتشريعات ذات العلاقة.

02 معالجة (10,535) معاملة صادرة، مقارنة بـ (9,723) معاملة في العام 2022م؛ بزيادةٍ مقدارها 8% .

03 معالجة (10,501) معاملة واردة، مقارنة بـ (9,954) معاملة تم الانتهاء من توريدها في عام 2022م؛ بزيادةٍ مقدارها 5% .

04 تقديم خدمة التدقيق اللغوي لـ (330) طلباً متنوعاً؛ ما بين أخبار للنشر، ومحاضر اجتماعات، وقرارات للجان، ولوائح وسياسات لمختلف إدارات الهيئة والأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.

05 تقديم خدمة الترجمة لـ (20) طلباً متنوعاً، مقارنة بـ (22) طلباً خلال العام 2022م.

06 تدشين حملة توعوية حول أهمية الحفاظ على الوثائق والبيانات والمعلومات، والحد من تسربها بالتعاون مع إدارة المخاطر الداخلية، وإدارة السلوك المهني والالتزام الداخلي، وإدارة أمن المعلومات.

07 نقل وتبادل المعارف والخبرات مع الجهات الخارجية (محلياً وإقليمياً) من خلال اللقاءات الثنائية، والزيارات المتبادلة، والتواصل الإلكتروني (من بين هذه الجهات: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، الهيئة العامة للغذاء والدواء، الهيئة الملكية لمدينة الرياض، هيئة الزكاة والضريبة والجمارك).

7. مباني الهيئة المملوكة والمستأجرة

مملوكة

- مبنى مقر هيئة السوق المالية الرئيسي – الرياض

مستأجرة

- مبنى مقر الهيئة 2 -البرج الشرقي -مركز الملك عبدالعزيز للتواصل الحضاري -الرياض
- أرض مواقف سيارات خارجية لمبنى مقر الهيئة الرئيسي-الرياض مخصصة للزوار والموظفين

8. المشروعات الاستراتيجية والتشغيلية والرأسمالية

عملت الهيئة على تنفيذ ستة مشروعات مرتبطة بمستهدفات الخطة الاستراتيجية للهيئة بلغت تكلفتها الإجمالية ما يقارب 46.2 مليون ريال، وبلغت نسبة تنفيذ هذه المشروعات 80% نظراً إلى أن بعضها سيكتمل إنجازه خلال الأعوام القادمة.

كذلك نفذت الهيئة عدداً من المشروعات التشغيلية والرأسمالية في عام 2023م، تركزت في تحقيق مستهدفات الخدمات الإدارية والصيانة والتشغيل وتحسين مشروعات تطبيقات الأعمال الداخلية والبنية التحتية للهيئة. وقد بلغت تكلفتها الإجمالية ما يقارب 311,4 مليون ريال، ومعظم هذه المشروعات تتعلق بالخدمات التشغيلية المستمرة التي يتطلبها الجهاز.

الجدول رقم (4): المشروعات التشغيلية والرأسمالية والاستراتيجية

نوع المشروعات	التكلفة (الريال السعودي)	الاعتماد الوارد في الميزانية	متوسط نسبة التنفيذ
تشغيلية	297,793,393.9	314,401,943.0	خدمات مستمرة[1]
رأسمالية	13,592,214.3	14,220,500.0	%77
إستراتيجية	46,139,651.8	50,765,500.0	%80
الإجمالي	**357,525,260.0**	**379,387,943.0**	**%79**

1. معظم المشروعات التشغيلية للهيئة مشروعات خدمية ولا تتضمن نسب تنفيذ، وتقاس نسبة التنفيذ فيها بانتهاء العقد مع مقدم الخدمة.

ثانياً: اللجان

1. اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية

تشكلت اللجنة بناءً على قرار المجلس رقم 2023-80-5 وتاريخ 2023/09/05 بعضوية كل من:

معالي الدكتور
نبيل كوشك
الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للاستثمار الجريء

الدكتور
وليد عبدالله المقبل
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمصرف الراجحي

المهندس
عمر عبدالله النعماني
الرئيس التنفيذي للشركة العربية لخدمات الإنترنت والاتصالات

الأستاذ
عادل العتيق
الرئيس التنفيذي لشركة عوائد الأصول المالية

الأستاذة
خلود عبدالعزيز الدخيل
المالكة والرئيسة التنفيذية لشركة ارتقاء المالية

الأستاذ
راشد إبراهيم شريف
الرئيس التنفيذي لشركة الأهلي المالية

الأستاذ
عبدالعزيز العمران
الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة تأثير المالية

الأستاذ
باسم السلوم
العضو المنتدب لشركة شور العالمية للتقنية

الدكتور
عبدالوهاب القحطاني
أستاذ مشارك في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن - كاتب اقتصادي

الدكتور
سلطان المسعود
شريك إداري في مكتب سلطان المسعود بالشراكة مع شيرمن اند سترلينغ

الأستاذ
صالح عبدالله اليحيى
شريك في شركة تركي اللحيد وصالح اليحيى محاسبون ومراجعون قانونيون

تهدف اللجنة إلى تفعيل التواصل بين الهيئة والمشاركين في السوق وإيجاد آلية منظمة لذلك في سبيل تعزيز أداء الهيئة لمهامها وتحقيق أهدافها، وتشمل مهام اللجنة الآتي:

01
تقديم التوصيات والآراء والمقترحات حيال الموضوعات المقدمة من الهيئة

02
إبداء المرئيات والمقترحات للهيئة بشأن كل ما من شأنه المساهمة في تطوير السوق وحماية المستثمرين في الأوراق المالية

تمارس اللجنة مهامها بصفتها جهة استشارية تابعة لمجلس الهيئة.

وعقدت اللجنة اجتماعين خلال دورة أعمالها العاشرة في عام 2023م، وقدمت فيها مجموعة من المقترحات والتوصيات بخصوص عدة موضوعات، وفيما يلي أبرز الموضوعات التي ناقشتها اللجنة خلال اجتماعاتها:

- استعراض تاريخ اللجنة ومهامها الرئيسية والاطلاع على الأجندة العامة
- الخطة الاستراتيجية للسوق المالية لعام (2024-2026م)
- ترشيح رئيس اللجنة ونائبه

2. اللجنة الإدارية

عُدلت لائحة اللجنة الإدارية بقرار المجلس رقم (5-12-2022) وتاريخ 21/06/1433هـ الموافق 24/01/2022م. وتتكون هذه اللجنة من:

رئيس المجلس
رئيساً للّجنة

نائب رئيس المجلس
نائب رئيس اللجنة

الأمين العام للمجلس والحوكمة الداخلية
عضواً وأميناً للجنة

وكيل الهيئة للموارد المؤسسية
عضواً

وكيل الهيئة للشئون القانونية والتنفيذ
عضواً

وكيل الهيئة للتمويل والاستثمار
عضواً

وكيل الهيئة للاستراتيجية والأبحاث والعلاقات الدولية
عضواً

وكيل الهيئة للتقنية والرقمنة
عضواً

وكيل الهيئة لمؤسسات السوق
عضواً

وكيل الهيئة للإشراف
عضواً

المدير العام للمخاطر
عضواً

المدير العام للمراجعة الداخلية
عضواً

المدير العام للتواصل وحماية المستثمر
عضواً

وقد عقدت اللجنة 30 اجتماعًا، خلال عام 2023م، ناقشت خلالها 69 موضوعاً مدرجاً على جدول أعمالها.

3. لجنة التحول الرقمي

بناءً على قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (9-22-2023) وتاريخ 1444/08/16 هـ الموافق 2023/03/08م أعيد تشكيل اللجنة لتتكون من:

وقد عقدت اللجنة 11 اجتماعاً، ناقشت خلالها 33 موضوعاً مدرجاً على جدول أعمالها واتخذت في شأنها القرارات والتوصيات المناسبة، وبلغ عدد القرارات 14 قراراً. وكان من أبرز إنجازات اللجنة الآتي:

- تحديث الخطة الاستراتيجية للتحول الرقمي ومواءمتها مع خطة الهيئة الاستراتيجية.
- الموافقة على التوصيات النهائية لمشروعات الخدمات الرقمية، شاملةً التكامل مع عدد من الجهات الحكومية، للعام 2024م.
- إطلاق عدد من الأنظمة و الخدمات الرقمية لتعزيز التحول الرقمي للهيئة والتكامل بين الهيئة وعدد من الجهات الحكومية مما ساهم في تقديم تجربة سلسة ومتكاملة لخدمات الهيئة الرقمية المقدمة للمشاركين في السوق المالية والجهات الأخرى ذات العلاقة، ومن أبرزها:
  1. إطلاق نظام حماية المستثمر المطور.
  2. خدمات رقمية جديدة لنظام «نافذ» بين الهيئة ووزارة العدل (خدمة البيع والتصفية وقسمة الورثة لموجودات المتوفى).
  3. خدمات رقمية جديدة لنظام «مكّن» كالربط مع الجهات الحكومية و مؤسسات السوق و رقمنة إجراءات العمل و نمذجتها.
  4. خدمة «سهل» للخدمات الرقمية لمنسوبي الهيئة على الأجهزة الذكية والمحمولة.
  5. إطلاق نظام الاتصالات الإدارية للهيئة المطور - (تراسل).

وأعلنت هيئة الحكومة الرقمية نتائج قياس التحول الرقمي للجهات الحكومية في دورته الحادية عشرة للعام 2023م (القياس الحادي عشر) وبلغت نسبة الهيئة 84.81% في مرحلة التكامل مقارنة بنسبة 87.47% للقياس العاشر للعام 2022م .

4. لجنة الموارد البشرية

وبناءً على قرار مجلس الهيئة رقم (2-52-2023) وتاريخ 1444/11/18هـ الموافق 2023/06/07م، اعتُمد تعديل الهيكل التنظيمي للهيئة على أن يسري العمل به ابتداءً من تاريخ 2024/01/01م، وتضمن الهيكل التنظيمي تعديل مسمى لجنة تطوير الموارد البشرية إلى لجنة الموارد البشرية. ووفقاً للائحة عمل اللجنة في مادتها الخامسة المعدلة بقرار مجلس الهيئة رقم المجلس رقم (5-12-2022) وتاريخ 1443/06/21هـ الموافق 2022/01/24م، تشمل مهام اللجنة الآتي :

1. رسم السياسة العامة لتطوير الموارد البشرية بما في ذلك بناء علاقات التعاون مع المؤسسات التعليمية والتدريبية.
2. اعتماد خطة تطوير الموارد البشرية.
3. التوصية لصاحب الصلاحية بالموافقة على ميزانية تطوير الموارد البشرية.
4. وضع الضوابط المنظمة لجميع برامج تطوير الموارد البشرية بالهيئة ومنها الضوابط المتعلقة ببرامج التعليم والتخصصات المستهدفة ومعايير المفاضلة بين المرشحين والجامعات الموصى بها، والضوابط المنظمة لبرامج الانتظام الجزئي بالمؤسسات التعليمية، وبرنامج الإلحاق بالمنظمات الخارجية، والبرامج التخصصية، وبرامج التدريب الداخلي، والشهادات المهنية والاختبارات العلمية وبرامج اللغة الإنجليزية، وبرامج الواعدين للوظائف القيادية.
5. دراسة الترشيحات المتعلقة ببرامج التعليم من حيث مدى الحاجة وتوافر الشروط في المتقدم، ومناسبة الدرجة العلمية المراد الالتحاق بها واعتمادها.
6. دراسة الترشيحات المتعلقة ببرنامج الإلحاق بالمنظمات الخارجية واعتمادها.
7. دراسة الحالات الخاصة للموظفين الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب التي تُرفع من إدارة الموارد البشرية، بما فيها طلبات تمديد أو إنهاء الدراسة أو التدريب، والإلحاق ببرنامج التدريب العملي بعد التخرج وغيرها، والتقرير بشأنها.
8. الاطلاع على تقارير برامج التعليم والتدريب واتخاذ ما يلزم حيالها.
9. المصادقة على البرامج الموجهة لحديثي التخرج والتوصية باعتمادها من صاحب الصلاحية.

وقد عقدت اللجنة 6 اجتماعات خلال عام 2023م، ناقشت خلالها عدد 21 موضوعاً مدرجاً على جدول أعمالها، واتخذت في شأنها القرارات و التوصيات المناسبة، وصدر عن اجتماعات اللجنة 16 قراراً.

5. لجنة المراجعة

تلتزم اللجنة في ممارسة مهامها المذكورة بصلاحيتها المحددة لها بموجب جدول الصلاحيات، وتشكلت عضوية اللجنة على النحو الآتي:

الدكتور
وليد بن محمد العيسى
عضو مجلس الهيئة/ رئيساً للجنة

الأستاذ
خالد بن محمد الطويل
عضو مستقل - نائباً للرئيس

الأستاذ
خالد بن محمد الخويطر
عضو مستقل - عضواً

وتتولى اللجنة المسؤوليات التالية:

1. متابعة أعمال الإدارة العامة للمراجعة الداخلية في الهيئة بما في ذلك إدارة السلوك المهني والالتزام؛ من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ أعمالها ومهامها.
2. دراسة أي قيود على أعمال الإدارة العامة للمراجعة الداخلية من شأنها التأثير في قدرتها على أداء أعمالها ومهامها، وتقديم المقترحات والتوصيات لمعالجتها.
3. دراسة نظام الرقابة الداخلية في الهيئة وإعداد تقرير يتضمن المقترحات والتوصيات في شأنه.
4. دراسة خطة أعمال المراجعة الداخلية السنوية للهيئة والتأكد من فاعليتها.
5. دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية وفق ما تضمنته تلك التقارير.
6. تقديم المشورة إلى المجلس حيال فاعلية مدير عام الادارة العامة للمراجعة الداخلية.
7. التوصية لصاحب الصلاحية بخصوص تقييم أداء مدير عام الإدارة العامة للمراجعة الداخلية.
8. اختيار الجهة التي تقوم بمراجعة خارجية كل خمس سنوات لتأكيد الجودة (Quality Assurance) لأعمال التدقيق الداخلي.
9. التأكد من ملاءمة ترتيبات الهيئة وكفايتها فيما يخص قيام موظفيها بالإبلاغ عما يقلقهم حيال أي ممارسات مخالفة أو نظامية داخل الهيئة، والتأكد من اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها.
10. التوصية لصاحب الصلاحية بتشكيل فريق للتحقيق في الانشطة المخالفة المشتبه فيها داخل الهيئة/ والرفع للجنة بالنتائج والتوصيات المقترحة.
11. التوصية للمجلس بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وإنهاء خدماته، على أن لا يتجاوز مجموع مدة تعيينه خمس سنوات متصلة، ويجب انقضاء فترة سنتين قبل معاودته أعمال المراجعة.
12. دراسة خطة المراجع الخارجي للقيام بأعمال المراجعة الخارجية.
13. متابعة أعمال المراجع الخارجي، ودراسة الصعوبات التي يواجها وملحوظاته، ومتابعة ما تم في شأنها، وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة في ذلك، على أن يُعقد اجتماع بالمراجع الخارجي مرة واحدة على الأقل في السنة.
14. مراجعة التقارير المقدمة من الإدارة المالية حول أداء الميزانية وتحليل الانحرافات بين المنصرف الفعلي والميزانية التقديرية المعتمدة.
15. دراسة القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية والتوصية للمجلس باعتمادها.
16. دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية، وإبداء الرأي والتوصية للمجلس في شأنها إن تطلب الأمر.
17. تنفيذ أي مهام اضافية يطلبها المجلس ذات صلة بإطار عمل اللجنة، ورفع ما تراه من مسائل ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها لصاحب الصلاحية، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.

وعقدت اللجنة 8 اجتماعات خلال عام 2023م، ناقشت خلالها 49 موضوعاً مدرجاً على جدول أعمالها، وشملت التقارير المقدمة من الإدارة المالية حول الأداء وتحليل الانحرافات بين المنصرف الفعلي والميزانية التقديرية المعتمدة، ودراسة القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية، والتوصية للمجلس باعتمادها بالإضافة إلى تقارير التدقيق الداخلي المدرجة على جدول أعمالها وذلك للتحقق من وجود وكفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية وتقديم أي توصيات من شأنها تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتطويره بما يحقق أغراض الهيئة ويحمي مصالحها بكفاءة عالية وتكلفة مناسبة، وتقارير متابعة أعمال إدارة السلوك المهني والالتزام الداخلي الربعية، وأصدرت في شأنها التوصيات المناسبة.وأصدرت في شأنها 30 قراراً، و 9 توصيات.

ثالثاً: العلاقات الدولية

1. الشؤون الدولية

واصلت الهيئة توطيد وتعزيز علاقاتها الإقليمية والدولية بالمنظمات والهيئات النظيرة، وغيرها من الجهات العاملة في تنظيم ومراقبة الأسواق المالية، والاستفادة من أفضل التجارب والممارسات الدولية في المجالات ذات العلاقة. وسعياً إلى اكتساب المعارف وتبادل الخبرات والمعلومات وتوطيد العلاقات الدولية الثنائية والمتعددة، وتعزيز سبل التعاون المشترك، تعاونت الهيئة مع عدد من الجهات التنظيمية المعنية في جملة من المجالات، بالإضافة إلى المشاركة في فرق عمل دولية لتنفيذ مشاريع تتعلق بالأسواق المالية، كذلك شاركت في عام 2023م في مجموعة من المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بالأسواق المالية وتطويرها والرقابة عليها.

ومن أبرز إنجازات وإسهامات الهيئة في المنظمات الدولية:

1. شاركت الهيئة في الاجتماعات السنوية "للآيوسكو"، وكذلك الاجتماعات السنوية للجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط، ولجنة الأسواق النامية والناشئة التابعتين للمنظمة، وشاركت أيضاً في مؤتمر الهيئة العامة للرقابة المالية بجمهورية مصر العربية من خلال الجلسة النقاشية حول دور التقنية المالية في إتاحة الأسواق والخدمات المالية لشريحة أكبر من المستثمرين ورواد الأعمال.
2. استمرار ترؤس الهيئة لفريق عمل التقنية المالية للجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط التابعة لمنظمة «آيوسكو».
3. شاركت الهيئة في التقييم الدوري الثالث الخاص بتطبيق معايير المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ("ISIM")
4. المشاركة في أسبوع المستثمر العالمي المنظم من قبل "الآيوسكو"، وبمشاركة العديد من الجهات التنظيمية والجهات ذات العلاقة على مستوى العالم، والذي يهدف إلى تعزيز الثقافة المالية للمستثمرين وحمايتهم.
5. استضافت الهيئة الاجتماع السنوي السابع عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، وذلك يوم الاثنين الموافق 11 شوال 1444هـ (01 مايو 2023م) في مدينة الرياض، وشهد الاجتماع مشاركة أصحاب المعالي والسعادة ممثلي الهيئات الأعضاء في مجلس الاتحاد. وخلال الاجتماع، انتقلت رئاسة الاتحاد للدورة السابعة عشرة إلى هيئة السوق المالية.
6. اعتماد الصيغة النهائية للائحة التسجيل البيني لصناديق الاستثمار وذلك خلال الاجتماع السابع والعشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس، وتمت التوصية برفعها للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس لاعتمادها.
7. تولت الهيئة للعام الثاني قيادة برنامج التوعية الاستثمارية "هَلم" لعام 2023م، ومن ضمن فعاليات برنامج "هَلم" جائزة المستثمر الذكي الخليجي. الجدير بالذكر أن برنامج "هلم" أُطلق عام 2022م تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمشاركة هيئات الأوراق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بهدف رفع الوعي بثقافة التعاملات المالية والاستثمار في الأسواق المالية، وذلك من خلال عدد من الحملات والفعاليات التوعوية التي يقدمها البرنامج.
8. شاركت الهيئة في مجلس الحوكمة والأخلاقيات التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) والذي أصدر عدداً من المعايير ومسودات المعايير خلال عام 2023م.

9. انضمام الهيئة لفريق عمل تطورات الأسواق التابعة للجنة الأسواق النامية والناشئة وكذلك الانضمام لفريق عمل شبكة الأسواق الأولية التابعين للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (آيوسكو).
10. انضمام الهيئة لمجموعة عمل المستثمر وأصحاب المصلحة الآخرين (IOSWG) التابعة للمنتدى الدولي لمنظمي مهنة المراجعة المستقلين (IFIAR)، والتي تهدف إلى تعزيز حماية المستثمر وتحسين جودة التدقيق بناءً على اقتراحات كل من المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين المهتمين بالمسائل المتعلقة بالتدقيق.

وتشارك الهيئة في عضوية عددٍ من المنظمات الإقليمية والدولية على النحو التالي:

اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

أبوظبي | تاريخ الانضمام: 2007م

المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (آيوسكو)

مدريد | تاريخ الانضمام: 2010م

مشروع تكامل الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الرياض | تاريخ الانضمام: 2010م

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)

المنامة | تاريخ الانضمام: 2016م

مجلس الخدمات المالية الإسلامية

كوالالمبور | تاريخ الانضمام:2017م

المنتدى الدولي لمنظمي مهنة المراجعة المستقلين

طوكيو | تاريخ الانضمام: 2019م

2. المؤشرات الدولية

حققت المملكة مراتب متقدمة في المؤشـــرات المرتبطة بالسوق المالية، وفقاً للكتاب الســـنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتطوير الإداري IMD للعام 2023م. وارتفع ترتيب المملكة في 6 مؤشرات ضمن 12 مؤشراً متعلقاً بالأسواق المالية، في حين حافظت على ترتيبها في مؤشرين مقارنةً بالعام 2022م. ويمثل هذا التقدم انعكاساً لعدد من الجهود والإجراءات التي أُتخِذت في السوق المالية خلال الفترة الماضية لتطوير قطاع الســـوق المالية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية فيها. وستواصل الهيئة الجهود لتحقيق رؤية السعودية 2030، من خلال محور اقتصاد مزدهر لتحقيق مراكز متقدمة في عدد من مؤشرات التنافسية العالمية.

الجدول رقم (5): ترتيب المملكة العربية الســـعودية في المؤشـــرات المرتبطة بالســـوق المالية وفقاً للكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2023م على مستوى دول مجموعة العشرين وعالمياً:

	اسم المؤشر	ترتيب المملكة بين دول مجموعة العشرين G20	ترتيب المملكة عالمياً
1	مؤشر الأسواق المالية (سهولة الوصول إلى الأسواق المالية الأجنبية والمحلية)	2	11
2	مؤشر أسواق الأسهم (توفير التمويل للشركات)	5	14
3	مؤشر مجالس الإدارة (تقوم مجالس إدارة الشركات بالإشراف على إدارة الشركات بفعالية)	1	9
4	مؤشر السوق المالية (نسبة التغير في المؤشر)	3	5
5	مؤشر رسملة سوق الأسهم (نسبة من الناتج المحلي)	2	3
6	القيمة المتداولة في سوق الأسهم (بالدولار للفرد)	10	18
7	مؤشر الطروحات العامة الأولية (متوسط الفترة 2020-2022)	8	8
8	مؤشر حقوق المساهمين (حقوق المساهمين مطبقة بشكل كاف)	2	11
9	مؤشر رأس المال الجريء (إتاحة رأس المال الجريء للأعمال بسهولة)	2	3
10	إدراج الشركات المحلية (عدد الشركات المحلية المدرجة)	16	26
11	نشاط الاندماج والاستحواذ (الصفقات بحسب الشركات المدرجة)	16	40
12	مؤشر رسملة سوق الأسهم (مليار دولار)	8	9

الفصل الثاني:
تنظيم السوق المالية

أولاً: اللوائح التنفيذية

ثانياً: منهجية الهيئة في إصدار وتطوير لوائحها وقواعدها التنفيذية

02

أولاً: اللوائح التنفيذية

تتولى الهيئة مسؤولية سن واعتماد اللوائح التنفيذية المنظمة للسوق المالية وإصدار التعليمات بناءً على ما نصت عليه أحكام نظام السوق المالية ونظام الشركات.

وتمارس الهيئة أدوارها التنظيمية والتطويرية بشكل متوازن وبما يضمن عدم تداخل تلك الأدوار؛ إذ تقوم بتنظيم السوق المالية وتطويرها، وتنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية، وتعزيز الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية، وتعمل أيضاً على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية وتعزيز مبدأ الإفصاح كما تنص عليه المادة الخامسة من نظام السوق المالية.

1. اللوائح التنفيذية الجديدة

أصدرت الهيئة خلال عام 2023م اللائحة الجديدة التالية:

» القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية

صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية باعتماد القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية بموجب قراره (2-26-2023) وتاريخ 1444/9/5هـ الموافق 2023/3/27م، وتهدف القواعد إلى تطوير الأحكام المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، وتيسير الاطلاع على الأطر التنظيمية المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية من خلال جمع الأحكام المنظمة لذلك في وثيقة تنظيمية واحدة، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات دخول المستثمرين الأجانب للسوق المالية السعودية من خلال تطوير شروط التأهيل الواجب استيفاؤها من المستثمر الأجنبي المؤهل، وإلغاء متطلبات تقديم طلب التأهيل واتفاقية تقييم المستثمر الأجنبي المؤهل والاكتفاء بمتطلبات فتح الحساب الاستثماري وفقاً لتعليمات الحسابات الاستثمارية.

وتضمنت القواعد أيضاً إتاحة قناة جديدة للاستثمار الأجنبي في الأسهم المدرجة في السوق الرئيسية، وذلك من خلال تمكين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الأجانب من الاستثمار في الأسهم المدرجة في السوق الرئيسية من خلال المحافظ الاستثمارية المدارة من مؤسسات السوق المالية.

أيضاً شملت القواعد تطوير شروط استثمار الأجنبي غير المقيم في الأوراق المالية المدرجة من خلال اتفاقيات المبادلة، بما في ذلك إلغاء الشرط المفروض على مدة الاتفاقية، وكذلك إلغاء متطلّب إشعار الهيئة قبل إبرام اتفاقية المبادلة. وقد حلت القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية محل القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في السوق المالية ومحل التعليمات المنظمة لتملك المستثمرين الاستراتيجيين الأجانب حصصاً استراتيجية في الشركات المدرجة ومحل الدليل الاسترشادي لاستثمار الأجانب غير المقيمين في السوق الموازية.

2. اللوائح التنفيذية المعدّلة

اعتمدت الهيئة خلال عام 2023م عدداً من التعديلات على مجموعة من اللوائح التنفيذية ، وهي:

1. اللوائح التنفيذية لنظام الشركات الجديد الخاصة بشركات المساهمة المدرجة

صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (8-5-2023) وتاريخ 1444/6/25هـ الموافق 2023/1/18م باعتماد تعديل الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة الصادرة بموجب قراره رقم (8-127-2016) وتاريخ 1438/1/16هـ الموافق 2016/10/17م، وتعديل لائحة الاندماج والاستحواذ الصادرة بموجب قراره رقم (1-50-2007) وتاريخ 1428/9/21هـ الموافق 2007/10/3م، وتعديل لائحة حوكمة الشركات الصادرة بموجب قراره رقم (8-16-2017) وتاريخ 1438/5/16هـ الموافق 2017/2/13م، وتعديل الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها الصادرة بموجب قراره رقم (4-48-2013) وتاريخ 1435/1/15هـ الموافق 2013/11/18م وتعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة بموجب قراره رقم (3-123-2017) وتاريخ 1439/4/9هـ الموافق 2017/12/27م، وتعديل قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها الصادرة بموجب قراره رقم (4-11-2004) وتاريخ 1425/8/20هـ الموافق 2004/10/4م.

ويأتي اعتماد اللوائح تنفيذاً لنظام الشركات الجديد، واستناداً إلى الصلاحية التي منحها النظام للهيئة في تنظيم المسائل والموضوعات المتعلقة بالشركات المدرجة في السوق المالية والتي نص عليها النظام الجديد، كما تأتي هذه اللوائح في سياق دور الهيئة في تنظيم السوق المالية وتطويرها والمساهمة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلال تعزيز الثقة ورفع مستوى الحوكمة في السوق المالية، وتهدف إلى بيان الأحكام اللازمة لتنفيذ النظام بما يُسهم في تحقيق أهدافه.

وقد شملت أبرز العناصر الرئيسية للمشروع تعديل مسمى (الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة) ليصبح المسمى (اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة)، وإجراء تعديلات تهدف إلى رفع مستوى حوكمة مجلس إدارة شركة المساهمة المدرجة في السوق، وتحديد مدة تعيين مراجع حسابات الشركة، وتنظيم ضوابط توزيع الأرباح على المساهمين وما يعد منها قابلاً للتوزيع، وبيان الأحكام الخاصة بإصدار وتحويل أنواع وفئات الأسهم وتنظيم عمليات تقسيم الأسهم ودمجها، وتنظيم حالات الإلزام بشراء الأسهم أو بيعها الواردة في المادة الثلاثين بعد المائتين من النظام، بما في ذلك الشروط والمتطلبات المتعلقة بالإفصاح للمساهمين وبسعر الشراء، وبيان الأحكام الخاصة بعمليات تقسيم الشركة، وغيرها من الموضوعات التي تناولها المشروع.

2. تعديل تعليمات الحسابات الاستثمارية وتعديل اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة وتعديل قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها

صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (2-26-2023) وتاريخ 1444/9/5هـ الموافق 2023/3/27م باعتماد تعديل تعليمات الحسابات الاستثمارية الصادرة بموجب قراره رقم (4-39-2016) وتاريخ 1437/6/25هـ الموافق 2016/4/3م، وتعديل اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة الصادرة بموجب قراره رقم (8-127-2016) وتاريخ 1438/1/16هـ الموافق 2016/10/17م، وتعديل قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها الصادرة بموجب قراره رقم (4-11-2004) وتاريخ 1425/8/20هـ الموافق 2004/10/4م، وذلك لتطوير الأحكام ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية.

3. تعديل لائحة مؤسسات السوق المالية وتعديل قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها

صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (1-101-2023) وتاريخ 1445/4/8هـ الموافق 2023/10/23م باعتماد تعديل لائحة مؤسسات السوق المالية الصادرة بموجب قراره رقم (1-83-2005) وتاريخ 1426/5/21هـ الموافق 2005/6/28م، وتعديل قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها الصادرة بموجب قراره رقم (4-11-2004) وتاريخ 1425/8/20هـ الموافق 2004/10/4م.

وتهدف هذه التعديلات إلى تطوير الأحكام الواردة في الباب الثامن من لائحة مؤسسات السوق المالية في ضوء اختصاصات الهيئة بموجب نظام السوق المالية ونظام الإفلاس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/50) وتاريخ 1439/5/28هـ، وتطوير الأحكام المنظمة لاتخاذ مؤسسة السوق المالية قراراً بحلها وفقاً لأحكام نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1443/12/1هـ، بما يُسهم في تعزيز حماية المستثمرين، وتطوير كل ما من شأنه تعزيز ثقة المشاركين بالسوق المالية دعماً لنموها وازدهارها.

4. تعديل التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات

صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (3-79-2023) وتاريخ 1445/2/19هـ الموافق 2023/9/4م باعتماد تعديل التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات الصادرة بموجب قراره رقم (1-199-2006) وتاريخ 1427/7/18هـ الموافق 2006/8/12م.

ويأتي تعديل التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات استمراراً لجهود الهيئة في تطوير وتيسير إجراءات الإفصاح على شركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية، وامتداداً للحرص على تطبيق أفضل المعايير المتعلقة بإفصاح الشركات للمستثمرين والمتداولين في السوق المالية، وإعانة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناءً على معلومات صحيحة ووافية، وبما يتوافق مع الأحكام النظامية ذات العلاقة.

ومن أبرز التعديلات، تعديل نماذج الإعلان عن النتائج المالية السنوية والأولية لشركات التأمين بما يتوافق مع المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 "عقود التأمين"، كما تضمنت التعليمات المعدلة إضافة نماذج الإعلان عن زيادة رأس المال مع وقف العمل بحقوق الأولوية، ونموذج الإعلان عن تأثير الأحداث الطارئة في أعمال الشركة، إلى جانب عدد من التعليمات الأخرى.

3. اللوائح التنفيذية قيد التطوير

سعياً من الهيئة في الاستثمار في ثقة المستثمرين وتطوير السوق المالية، تعمل الهيئة على تطوير مجموعة من اللوائح التنفيذية، وهي كالآتي:

1. مشروع تعليمات طرح شهادات المساهمات العقارية:

يهدف المشروع إلى تنظيم تسجيل وطرح شهادات المساهمات العقارية في المملكة، بما في ذلك تحديد المتطلبات الواجب استيفاؤها قبل طرح شهادات المساهمات العقارية أو تسويقها أو الإعلان عنها أو جمع الأموال لها، ومتطلبات الطرح الخاص والطرح العام لشهادات المساهمات العقارية، والتزامات مؤسسة السوق المالية التي سيتم الطرح من خلالها، وتنظيم سجلّ المساهمين، ومتطلبات الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات.

2. مشروع الإطار التنظيمي لتنظيم الطروحات الثانوية:

يهدف المشروع إلى تنظيم الطروحات الثانوية في السوق المالية السعودية.

وتتمثل أبرز العناصر الرئيسية للمشروع في الآتي:

1. تنظيم متطلبات تقديم إشـــعار إلى الهيئة في حال رغبة مســـاهم في طرح أسهمه كافة في شركة مدرجة أو جزء منها طرحاً ثانوياً عاماً أو طرحاً ثانوياً في السوق الموازية، ومتطلبات تعيين المستشار المالي للمساهم البائع.
2. تنظيم متطلبات الإفصاح في حالة الطرح الثانوي، بما في ذلك مستند الطرح الثانوي.
3. بيان الأحكام المتعلقة بتطبيق آلية بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الطرح الثانوي العام.
4. بيان الأحكام المتعلقة بتطبيق آلية الاستقرار السعري في الطرح الثانوي العام والطرح الثانوي في السوق الموازية.

3. مشروع الضوابط الخاصة باستثناء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية من مدلول عبارة (غير السعودي) وفقاً لنظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره:

يهدف المشروع إلى تنظيم استثناء الشركات الســـعودية المدرجة في السوق المالية السعودية من مدلول عبارة (غير السعودي) الواردة في المادة الخامسة من نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره بهدف تحفيز الاستثمار، ورفع جاذبية وكفاءة السوق المالية، وتعزيز تنافسيتها إقليمياً ودولياً ودعم الاقتصاد المحلي من خلال جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

ثانياً: منهجية الهيئة في إصدار وتطوير لوائحها وقواعدها التنفيذية

1. إعداد المفاهيم التنظيمية مع الاسترشاد بأفضل الممارسات والمعايير الدولية.
2. إعداد مسودة اللائحة التنفيذية وفقاً للمفاهيم التنظيمية المعتمدة.
3. استطلاع مرئيات العموم على مسودة اللائحة التنفيذية.
4. تحديث مسودة اللائحة التنفيذية في ضوء مرئيات العموم.
5. اعتماد اللائحة التنفيذية الجديدة أو المعدلة.

واســـتمراراً لدور الهيئة في تنظيم وتطوير السوق المالية، تستطلع الهيئة مرئيات العموم عن أي مشروع متعلق بلائحة تنفيذية جديدة قبل إصدارها أو تطوير أو تعديل لائحة تنفيذية مصدرة مســـبقاً، وذلك لأخذ آراء المهتمين والمعنيين وملاحظاتهم، وبلغت استطلاعات مرئيات العموم (4) حالات استطلاع خلال العام 2023م، وتُسلّم خلالها (313) من المرئيات.

وتشمل منهجية الهيئة في التعامل مع مرئيات العموم التي تتلقاها على:

1. حصر وترتيب جميع المرئيات الواردة بحسب مواد مشروع اللائحة التنفيذية.
2. دراسة المرئيات من الناحية الفنية والقانونية.
3. إجراء التعديلات اللازمة على مشروع اللائحة التنفيذية في ضوء نتائج دراسة المرئيات.

كما تنشـــر الهيئة ملخصاً بأهـــم ما تضمنته مرئيات العموم مع بيـــان مرئيات الهيئة حيالها في المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية (منصة استطلاع).

4 حالات

استطلاع خلال العام 2023م

وتسلم خلالها

313 من المرئيات

03

الباب الثالث:
تطورات السوق المالية

الفصل الأول: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية.

الفصل الثاني: أعمال الأوراق المالية.

03

الفصل الأول:
طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية

أولاً: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة.

ثانياً: الأصول المدراة.

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي في السوق المالية السعودية.

أولاً: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة

1. طرح وتسجيل الأسهم

شـــهدت طلبات الطرح العام وتسجيل الأسهم في السوق الرئيسية والموازية الموافق عليها من قبل الهيئة انخفاضاً خلال العام 2023م مقارنة بالعام السابق، وذلك بانخفاض بلغت نسبته 21.4% لتصل إلى 44 طلباً، شكلت طلبات الطرح العام للأسهم في السوق الموازية 72.7% منها.

الرسم البياني (1): عدد طلبات الطرح العام وتسجيل الأسهم في السوقين الرئيسية والموازية التي وافقت عليها الهيئة

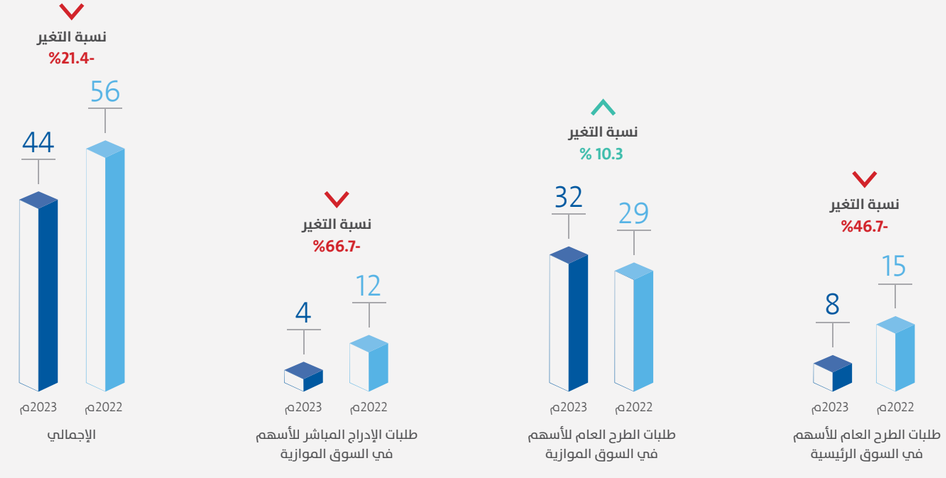

شـــهد العام 2023م طرح 7 شركات للاكتتاب العام في السوق الرئيسية وطرح 29 شركة للاكتتاب العام في السوق الموازية. كذلك طرحت أسهم شركة واحدة وفقاً لإجراءات طرح الأسهم مع وقف العمل بحق الأولوية والذي اتاحته الهيئة مؤخراً كقناة تمويلية إضافة إلى القنوات المتوافرة.

الجدول رقم (6): الطروحات في السوق المالية السعودية

النوع	عام 2022م		عام 2023م	
	إجمالي القيمة (مليون ريال)	العدد	إجمالي القيمة (مليون ريال)	العدد
قيمة الطرح العام للأسهم في السوق الرئيسية والسوق الموازية	39,955.9	37	12,265.4	36
قيمة الطرح العام الثانوي للأسهم في السوق الرئيسية	0.0	0	0.0	0
طرح خاص لأسهم[1]	15,792.0	57	3,983.0	39
طرح أسهم حقوق أولوية[2]	11,752.3	13	2,885.0	6
طرح أسهم مع وقف العمل بحق الأولوية	0.0	0	630.0	1
الإجمالي	**67,500.2**	**107**	**19,763.4**	**82**

1. تشمل إشعارات الإقفال المتسلمة المتعلقة بالأسهم المطروحة طرحاً خاصاً والمتحصلات المجمعة.
2. تشمل الشركات التي أكملت طرح أسهم حقوق الأولوية في عامي2022م و 2023م.

» الطرح العام الأولي للأسهم

شـــهد العام 2023م انخفاضاً طفيفاً في طروحات الشركات في السوق المالية، وشـــهدت متحصلات الاكتتاب للأسهم المطروحة طرحًا عامًا في العام 2023 انخفاضاً بنسبة 69.3% بالمقارنة بالعام 2022م.

الجدول رقم (7): الشركات التي طَرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام خلال عام 2023م

السوق	اسم الشركة	متحصلات الاكتتاب (مليون ريال)	نسبة الأسهم المطروحة إلى المصدرة	عدد مرات التغطية		عدد المكتتبين الأفراد (ألف مكتتب)
				الأفراد[1]	المؤسسات[2]	
السوق الرئيسية	شركة الموارد للقوى البشرية	288.0	%30.0	16.4	54.4	74.9
	شركة مصنع جمجوم للأدوية	1,260.0	%30.0	11.0	70.8	170.5
	شركة المرابحة المرنة للتمويل	312.9	%30.0	5.5	4.0	61.3
	شركة المطاحن الأولى	999.0	%30.0	10.0	68.9	102.7
	شركة لومي للتأجير	1,089.0	%30.0	11.5	110.3	124.9
	شركة أديس القابضة	4,572.7	%30.0	9.8	62.7	416.4
	شركة سال السعودية للخدمات اللوجستية (سال)	2,544.0	%30.0	16.1	71.7	271.8
نمو - السوق الموازية[3]	شركة لين الخير للتجارة	62.3	%23.5	0.6	0.6	0.1
	شركة نفوذ للمنتجات الغذائية	43.2	%12.0	1.3	2.2	0.1
	شركة وجا	41.0	%13.0	0.9	0.4	0.1
	شركة شبكة المعرفة للحاسب الآلي	28.0	%20.0	0.6	0.8	0.1
	شركة بناء للصناعات الحديدية	31.2	%12.0	0.8	0.7	0.1
	شركة آفاق الغذاء	59.2	%20.0	0.8	0.3	0.1
	شركة بوابة الأطعمة التجارية	23.5	%20.0	4.4	1.2	0.3
	شركة غذاء السلطان للوجبات السريعة	53.8	%20.0	0.5	0.6	0.2
	الشركة السعودية للصناعات الجيرية	34.0	%9.1	1.8	1.4	0.1
	شركة معيار	15.7	%25.0	7.8	1.6	0.3
	شركة آل منيف للتجارة والصناعة والزراعة والمقاولات	53.2	%20.0	0.6	0.8	0.1
	شركة تام التنموية	76.1	%16.0	0.3	1.1	0.2
	شركة الرازي الطبية	8.5	%20.0	20.7	2.5	0.6
	شركة الخدمات الطبية المتخصصة	71.4	%30.0	1.5	3.0	0.2
	شركة مصنع تصميم الرخام	33.6	%20.0	3.0	4.1	0.3
	شركة دار المركبة لتأجير السيارات	20.0	%20.0	14.5	2.9	0.6
	شركة المناولة للشحن	22.0	%20.0	16.9	4.3	0.8
	شركة مصاعد أطلس للتجارة العامة والمقاولات	27.6	%20.0	2.9	2.1	0.4
	شركة البخور الذكي للتجارة	15.9	%20.0	16.3	3.6	0.6
	شركة حياة النظافة	33.6	%20.0	4.6	1.1	0.3
	شركة ريال للاستثمار والتنمية	30.2	%9.0	0.8	0.7	0.3
	الشركة المتحدة للصناعات التعدينية	59.5	%12.5	1.0	2.5	0.3
	شركة أصول وبخيت الاستثمارية	67.5	%18.5	0.3	2.8	0.2
	شركة ملكية للاستثمار	49.4	%20.0	1.4	1.2	0.6
	شركة فاد العالمية	20.2	%20.0	6.8	2.4	0.4
	شركة الرياض للحديد	17.0	%20.0	1.0	1.2	0.3
	شركة لانا الطبية	22.3	%20.0	0.8	0.4	0.2
	شركة أرماج الرياضية	138.0	%15.0	1.7	1.2	0.2
	شركة فيو المتحدة للتطوير العقاري	42.0	%18.2	0.9	0.2	0.1
الإجمالي		**12,265.4**				**1,230.6**

1. احتُسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتب بها الأفراد على عدد الأسهم المخصصة لهم.
2. احتُسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتبت بها المؤسسات على عدد الأسهم المخصصة لهم.
3. عدد مرات التغطية في السوق الموازية تكون من قبل المستثمرين المؤهلين، سواء أكان المستثمر المؤهل فرداً أم مؤسسة. وينطبق على المكتتبين الأفراد في السوق الموازية تعريف المستثمرين المؤهلين.

بلغ عدد الشـــركات التي سجلت أسهمها لغرض الإدراج المباشر في الســـوق الموازية خلال العام 2023م ست شركات وبقيمة سوقية عند الإدراج بلغت 1,950.4 مليون ريال.

الجدول رقم (8): الشركات التي سجلت أسهمها لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية خلال العام 2023م

اسم الشركة	القيمة السوقية عند الإدراج (مليون ريال)
شركة تقنيات القمم للحاسبات والنظم التجارية	240.0
شركة بلدي للدواجن للتجارة	597.9
شركة ميار القابضة	420.0
شركة منزل الورق	112.5
شركة الراشد للصناعة	200.0
شركة المجتمع الرائدة الطبية	380.0
الإجمالي	**1,950.4**

الجدول رقم (9): متحصلات الاكتتابات من قبل الأفراد مصنفةً بحسب قنوات الاكتتاب في السوق الرئيسية (قبل رد الفائض)

قناة الاكتتاب	العدد (مكتتب)			المبلغ قبل رد الفائض (مليون ريال)		
	عام 2022م	عام 2023م	النسبة للإجمالي	عام 2022م	عام 2023م	النسبة للإجمالي
الهاتف المصرفي	2,044,000	13,664	%0.4	7,144.1	491.3	%3.8
القنوات الإلكترونية	7,304,000	3,586,399	%94.0	37,080.9	10,579.0	%82.1
فروع البنوك	163,000	51,545	%1.4	7,579.7	1,773.5	%13.8
الصراف الآلي	664,000	165,624	%4.3	3,681.6	34.3	%0.3
الإجمالي	**10,175,000**	**3,817,232**	**%100**	**55,486.3**	**12,878.0**	**%100**

2. إجراءات الشركات المدرجة

الرسم البياني (2): نسب تغير رؤوس أموال الشركات المدرجة وفقاً لطريقة تعديل رأس المال لعام 2023م

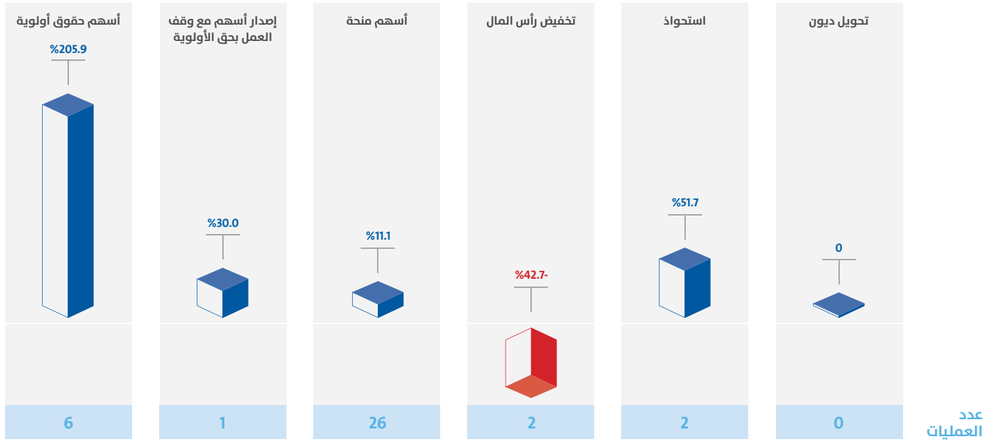

3. طرح الصكوك وأدوات الدين[1]

بلغت الأموال المجمعة من طروحات الصكوك وأدوات الدين 29.95 مليار ريال، موزعة بين 29.85 مليار ريال لطرح خاص، و100 مليون ريال لطروحات عامة.

29.95 مليار ريال
إجمالي المبالغ المجمعة من طروحات الصكـــوك وأدوات الدين

29.85 مليار ريال
طروحات خاص

100 مليون ريال
طروحات عامة

1. لا تشمل طروحات صكوك حكومة المملكة العربية السعودية نظراً لاعتبارها طروحات مستثناة

4. تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين

شهد سوق الصكوك وأدوات الدين عدداً من التطورات الإيجابية من الممكن تلخيصها في النقاط التالية:

- اعتماد استراتيجية تطوير سـوق أدوات الدين والتي تتضمن أكثر من 35 مبادرة استراتيجية خلال الأعوام 2023-2025، و10 مؤشرات لقياس الأداء.
- إلغاء هيئة السـوق المالية لحصتها من عمولة تداول الصكوك والسـندات ابتداء من مايو 2023م لتحفيز نشـاطات السوق الثانوية لأدوات الدين والسيولة بشكل عام.
- تأسيس جي بي مورغان لمؤشر خاص لمتابعة إصدارات صكوك حكومة المملكة المقومة بالريال السعودي، ويسبق ذلك عادة الانضمام للمؤشـرات العالمية كمؤشر جي بي مورغان للسندات الحكومية للأسواق الناشئة، مما يساهم في تعزيز الاستثمار الأجنبي في السوق المحلية.
- بدء اسـتقبال هيئة السوق المالية لطلبات الحصول على الترخيص في ممارسة أعمال السوق من فئة نظام التداول البديل في المملكة (الصكوك وأدوات الدين)، ذلك أن أنظمة التداول البديل ستسـاهم في دعم سوق أدوات الدين في المملكة وتوسيع قاعدة المستثمرين فيها، وتوفير حلول تقنية فعّالة لتسهيل الربط والتداول.
- نشـر لجنة مؤسسات السوق المالية لدليل سوق الصكوك وأدوات الدين لتوعية المستثمرين والمصدرين عن العديد من الجوانب الرئيسـية للسـوق ومنها آليات الاسـتثمار وقنوات إصدار الصكوك وأدوات الدين. ويأتي ذلك لتوسيع قاعدة المستثمرين والمصدرين في السوق بما يساهم في تعميقه وزيادة السيولة فيها.
- تم مراجعة آلية تطبيق واحتساب الزكاة في الصكوك وأدوات الدين من خلال العمل المشترك مع هيئة الزكاة والضريبة والجمـارك، مما نتج عنه القرار الـوزاري (58705) بتعديل اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة بهدف تحفيز الاسـتثمار في سـوق أدوات الدين وتعميقه؛ إذ أتيح للمُصدر خيار معاملة الصكوك والسندات المصدرة من قبله كرأس مال للأغراض الزكوية، ولا يجوز للمصدر العدول عن هذه المعاملة خلال فترة الاسـتحقاق. وفي حال معاملتها كرأس مال، تحسم تلك الصكوك والسندات من الوعاء الزكوي للمسـتثمر المكلف إذا كانت استثماراته في تلك الصكوك والسندات لغير المتاجرة.
- صدور مشـروع نظام ضريبة الدخل لاسـتطلاع مرئيات العموم والذي تضمن اسـتثناء فرض ضريبة الاسـتقطاع على توزيعات أرباح الصكوك والسـندات، إذ يسـاهم ذلك في زيادة جاذبية سـوق الصكوك وأدوات الدين للمستثمرين الأجانب وتعميق السوق.
- وعلى صعيد نشاط التداول في سوق الصكوك وأدوات الدين، تشير البيانات إلى ارتفاع ملحوظ في الصفقات المنفذة لتبلـغ 40.6 ألف صفقة خلال عام 2023م مقارنة بنحو 5.8 ألف صفقة خلال عام 2022م. كذلك ارتفعت قيمة الإصدارات الإجمالية للصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق لتبلغ 549.8 مليار ريال.

الرسم البياني (3): عدد الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)

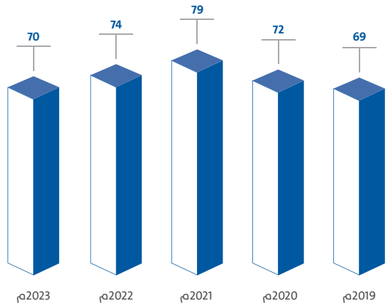

الرسم البياني (4) قيمة الإصدارات الإجمالية للصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) (مليون ريال)

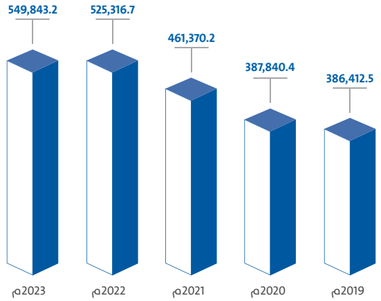

الرسم البياني (5) عدد صفقات الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)

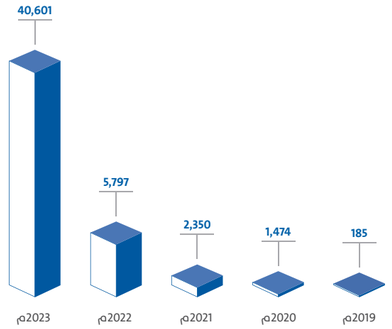

الرسم البياني (6) قيمة تداولات الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) (مليون ريال)

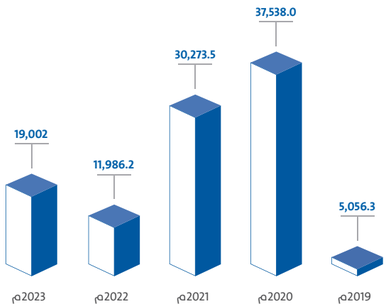

ثانياً : الأصول المدارة

1. إصدار المنتجات الاستثمارية

وافقت الهيئة خلال العام 2023م على طرح:

29
صندوقاً استثمارياً

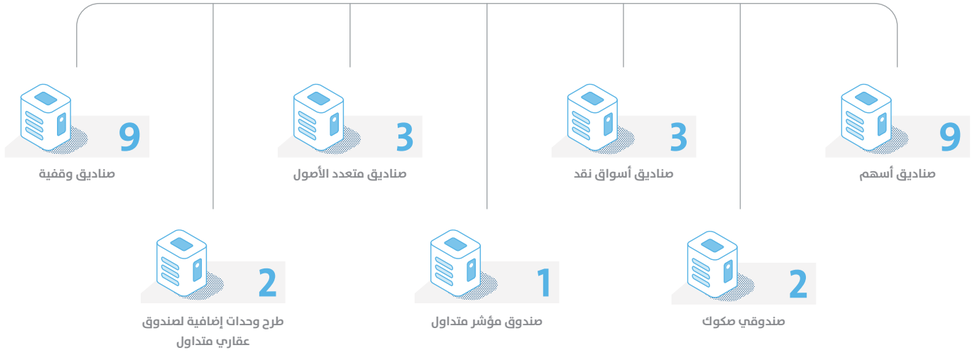

وخلال العام 2023م تسلمت الهيئة:

3,357 طلباً
لتعديلات متعلقة بالمنتجات الاستثمارية شملت إشعارات وطلبات موافقــة، وبلغت نســبة الطلبات التي تمت تســويتها من قبل الهيئة 98.0% وذلك بتسوية 3,290 طلباً

392 إخطاراً مكتملاً
متعلقاً باكتمال طرح خاص لصندوق استثماري

شهد إجمالي الأصول المدارة ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2023م ، فقد ارتفع إجمالي الأصول المدارة بنحو 17.2% بنهاية العام .

الجدول رقم (10): إجمالي قيم الأصول المدارة

العنصر (بالمليون ريال)	2022م	2023م	نسب التغير السنوي
إجمالي أصول صناديق الاستثمار	478,181.6	558,225.7	%16.8
إجمالي أصول المحافظ الخاصة المدارة	265,219.2	313,034.1	%18.0
إجمالي الأصول المدارة	743,400.8	871,259.8	%17.2

2. صناديق الاستثمار

ارتفعت قيم أصول صناديق الاســتثمار بنســبة 16.7% في نهاية عام 2023م مقارنة بالعام الســابق، وارتفع أيضاً عدد المشــتركين في صناديق الاستثمار بنسبة 73.2% مقارنة بالعام السابق ليبلغ مايقارب 1.2 مليون مشترك.

الجدول رقم (11): مؤشرات قطاع صناديق الاستثمار [1]

العنصر	2022م			2023م			نسبة التغير للإجمالي
	عامة	خاصة	الإجمالي	عامة	خاصة	الإجمالي	
عدد الصناديق	253	686	939	291	994	1,285	%36.8
عدد المشتركين	652,869	24,326	677,195	1,080,455	92,410	1,172,865	%73.2
قيم الأصول (مليون ريال)	126,105.0	352,076.6	478,181.6	122,577.5	435,648.2	558,225.7	%16.7

1. تشمل صناديق المؤشرات المتداولة والصناديق العقارية المتداولة.

1.2 صناديق الاستثمار العامة

شكلت قيم أصول صناديق الاستثمار العامة (التي تطرح وحداتها طرحًا عامًا) ما نسبته 22.0% من إجمالي قيم أصول الصناديق بنهاية عام 2023م. كذلك ارتفع إجمالي عدد المشتركين في صناديق الاستثمار العامة بنسبة 65.5% ليصل عددهم إلى 1,080,455 مشتركاً.

الجدول رقم (12): مؤشرات صناديق الاستثمار العامة مصنفة بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عدد الصناديق			عدد المشتركين			قيم الأصول (مليون ريال)		
	عام 2022م	عام 2023م	نسبة التغير	عام 2022م	عام 2023م	نسبة التغير	عام 2022م	عام 2023م	نسبة التغير
أسهم	123	132	%7.3	140,628	209,134	%48.7	23,255.4	28,233.0	%21.4
أدوات دين	13	18	%38.5	5,213	9,154	%75.6	19,551.9	23,041.7	%17.8
أسواق نقد	43	46	%7.0	30,719	37,821	%23.1	49,619.5	30,616.9	%38.3-
عقاري	5	4	%20.0-	2,550	2,015	%21.0-	680.2	295.2	%56.6-
قابض	24	25	%4.2	7,018	50,576	%620.7	2,846.9	4,594.8	%61.4
متوازن	0	1	-	0	317	-	0.0	59.7	-
المؤشرات المتداولة	7	9	%28.6	15,392	17,007	%10.5	1,519.1	647.1	%57.4-
الاستثمار العقاري المتداول	18	19	%5.6	301,031	550,543	%82.9	25,198.2	27,727.0	%10.0
أخرى	20	37	%85.0	150,318	203,888	%35.6	3,434.0	7,362.1	%114.4
الإجمالي	**253**	**291**	**%15.0**	**652,869**	**1,080,455**	**%65.5**	**126,105.0**	**122,577.5**	**%2.8-**

الرسم البياني رقم (7): توزع نسب أصول صناديق الاستثمار العامة بحسب نوع الاستثمار لعام 2023م

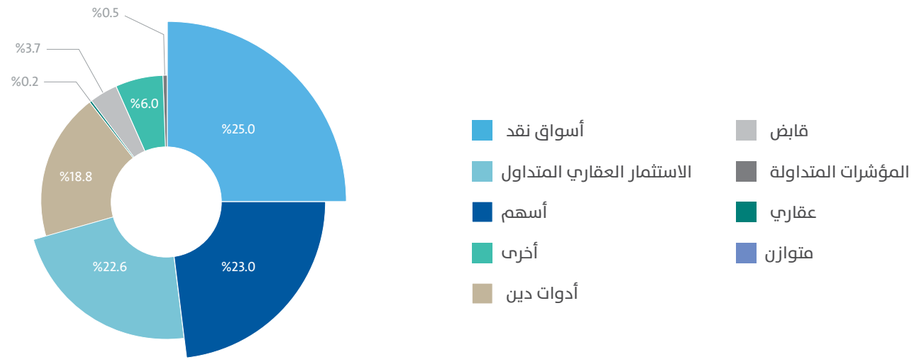

1.1.2 الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم

مؤشرات الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم مصنفة بحسب النطاق الجغرافي للعام 2023م

أسهم أوروبية

عدد الصناديق	1
عدد المشتركين	67
قيم الأصول (مليون ريال)	177.3
نسبة قيم الأصول إجمالي أصول الصناديق العامة	%0.6

أسهم محلية

عدد الصناديق	87
عدد المشتركين	195,198
قيم الأصول (مليون ريال)	24,097.0
نسبة قيم الأصول إجمالي أصول صناديق الأسهم العامة	%85.4

أسهم أمريكية

عدد الصناديق	1
عدد المشتركين	116
قيم الأصول (مليون ريال)	16.8
نسبة قيم الأصول إجمالي أصول صناديق الأسهم العامة	%0.1

أسهم خليجية

عدد الصناديق	26
عدد المشتركين	10,098
قيم الأصول (مليون ريال)	2,321.6
نسبة قيم الأصول إجمالي أصول صناديق الأسهم العامة	%8.2

أسهم دولية أخرى

عدد الصناديق	10
عدد المشتركين	1,136
قيم الأصول (مليون ريال)	1,037.1
نسبة قيم الأصول إجمالي أصول صناديق الأسهم العامة	%3.7

أسهم عربية

عدد الصناديق	4
عدد المشتركين	1,981
قيم الأصول (مليون ريال)	304.6
نسبة قيم الأصول إجمالي أصول صناديق الأسهم العامة	%1.1

أسهم آسيوية

عدد الصناديق	3
عدد المشتركين	538
قيم الأصول (مليون ريال)	278.6
نسبة قيم الأصول إجمالي أصول صناديق الأسهم العامة	%1.0

الإجمالي

عدد الصناديق	132
عدد المشتركين	209,134
قيم الأصول (مليون ريال)	28,233.0
نسبة قيم الأصول إجمالي أصول الصناديق العامة	%100

2.2 صناديق الاستثمار الخاصة

بلغت قيم أصول صناديق الاستثمار الخاصة (التي طُرحت وحداتها طرحاً خاصاً) بنهاية عام 2023م ما نسبته 78.0% من إجمالي قيم أصول الصناديق، وارتفع إجمالي عدد المشتركين في صناديق الاستثمار الخاصة بنسبة 279.9% ليصل عددهم إلى 92,410 مشتركاً.

الجدول رقم (13): مؤشرات صناديق الاستثمار الخاصة مصنفة بحسب نوع الاستثمار[1]

نوع الاستثمار	عدد الصناديق			عدد المشتركين			قيم الأصول (مليون ريال)		
	عام 2022م	عام 2023م	نسبة التغير	عام 2022م	عام 2023م	نسبة التغير	عام 2022م	عام 2023م	نسبة التغير
أسهم	168	181	%7.7	1,327	1,209	%9.8-	178,592.2	205,102.6	%14.8
أسهم ملكية خاصة	117	163	%39.3	2,993	6,666	%122.7	19,463.9	19,934.1	%2.4
رأس مال جريء	21	27	%28.6	706	824	%16.7	1,431.9	2,460.9	%71.9
أدوات دين	21	31	%47.6	709	973	%37.2	11,816.8	12,686.2	%7.4
أسواق نقد	6	10	%66.7	116	503	%333.6	2,356.9	3,679.2	%56.1
عقاري	249	403	%61.8	17,631	61,128	%246.7	122,977.0	164,233.5	%33.5
سلع	2	3	%50.0	0	2	-	0.0	5.6	-
متعدد الأصول	86	119	%38.4	430	602	%40.0	13,708.0	24,596.3	%79.4
مغذي	5	22	%340.0	165	215	%30.3	404.9	801.7	%98.0
تمويلي	10	30	%200.0	248	20,287	%8080.2	1,296.1	2,117.1	%63.3
وقفي	1	5	%400.0	1	1	%0.0	28.9	31.1	%7.8
الإجمالي	**686**	**994**	**%44.9**	**24,326**	**92,410**	**%279.9**	**352,076.6**	**435,648.2**	**%23.7**

1. تشمل الصناديق في فترة الطرح

3.2 صناديق المؤشرات المتداولة

شهد عدد المشتركين في صناديق المؤشرات المتداولة ارتفاعاً بنسبة 10.5% مقارنة بالعام السابق.

الجدول رقم (14): صناديق المؤشرات المتداولة

اسم الصندوق	قيم الأصول (مليون ريال)			عدد المشتركين		
	عام 2022م	عام 2023م	نسبة التغير	عام 2022م	عام 2023م	نسبة التغير
يقين 30	45.8	50.5	%10.2	3,812.0	3,514	%7.8-
يقين للبتروكيماويات	6.0	5.8	%2.6-	765.0	813	%6.3
صندوق الأول للإستثمار إم إس سي آي تداول 30 السعودي المتداول	14.2	9.8	%30.6-	687.0	697	%1.5
صندوق الإنماء المتداول لصكوك الحكومة السعودية المحلية - قصيرة الاجل	1,239.1	424.0	%66-	484.0	640	%32.2
صندوق البلاد المتداول للصكوك السيادية السعودية	122.0	92.5	%24.2-	3,786.0	4,506	%19.0
صندوق البلاد المتداول للذهب	58.9	40.5	%31.2-	4,467.0	4,444	%0.5-
البلاد إم إس سي آي	33.1	11.5	%65.4-	1,391.0	1,446	%4.0
صندوق البلاد إم إس سي آي المتداول للأسهم التقنية الأمريكية	-	12.6	-	-	947	-
صندوق البلاد إم إس سي آي المتداول لأسهم النمو السعودية[1]	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	**1,519.1**	**647.1**	**%57.4-**	**15,392.0**	**17,007**	**%10.5**

1. بيانات الصندوق غير متوفرة، إذ تأسس الصندوق في العام 2023م وأُدرج في العام 2024م.

4.2 الصناديق العقارية المتداولة

ارتفاع عدد المشتركين في الصناديق العقارية المتداولة بنهاية عام 2023م مقارنة بالعام السابق بنسبة 82.9% ليصل إلى ما يزيد على 550 ألف مشترك

الجدول رقم (15): الصناديق العقارية المتداولة

اسم الصندوق	قيم الأصول (مليون ريال)			عدد المشتركين		
	عام 2022م	عام 2023م	نسبة التغير	عام 2022م	عام 2023م	نسبة التغير
الرياض ريت	3,072.6	3,069.4	%0.1-	20,696	26,848	%29.7
الجزيرة موطن ريت	86.8	84.8	%2.4-	5,131	5,404	%5.3
جدوى ريت الحرمين	743.9	749.3	%0.7	11,569	11,083	%4.2-
تعليم ريت	661.3	854.0	%29.1	6,623	10,370	%56.6
المعذر ريت	602.8	867.0	%43.8	9,825	10,062	%2.4
مشاركة ريت	1,579.0	1,552.2	%1.7-	12,712	13,432	%5.7
ملكية ريت	1,369.7	1,375.3	%0.4	11,700	36,037	%208.0
سيكو ريت	672.8	536.2	%20.3-	8,197	8,420	%2.7
الأهلي ريت	1,954.4	1,996.1	%2.1	11,014	13,760	%24.9
دراية ريت	1,688.6	1,638.1	%3.0-	25,745	30,653	%19.1
الراجحي ريت	2,191.4	3,132.8	%43.0	36,530	153,284	%319.6
جدوى ريت السعودية	2,440.3	2,215.6	%9.2-	13,875	13,468	%2.9-
سدكو كابيتال ريت	1,854.5	2,453.8	%32.3	50,477	91,424	%81.1
صندوق الإنماء ريت لقطاع التجزئة	912.8	975.7	%6.9	15,629	14,877	%4.8-
ميفك ريت	1,042.3	1,031.8	%1.0-	15,506	15,120	%2.5-
بنيان ريت	2,157.5	1,908.3	%11.6-	13,059	15,461	%18.4
الخبير ريت	2,010.5	2,017.4	%0.3	32,618	32,020	%1.8-
الواحة ريت	156.6	177.9	%13.6	125	84	%32.8-
الإنماء ريت الفندقي[1]	-	1,091.3	-	-	48,736	-
الإجمالي	**25,198.2**	**27,727.0**	**%10.0**	**301,031**	**550,543**	**%82.9**

1. طرح وأدرج الصندوق في عام 2023م.

3. المحافظ الخاصة المدارة

ارتفع إجمالي قيم أصول المحافظ الخاصة المُدارة بنهاية عام 2023م بنسبة 18.0% لتصل إلى 313.0 مليار ريال .

الجدول رقم (16): قيم أصول المحافظ الخاصة المُدارة مصنفة بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	قيم الأصول (مليون ريال)		نسبة التغير
	عام 2022م	عام 2023م	
أسهم محلية	120,965.7	140,644.8	%16.3
أسهم عالمية	8,753.5	11,554.7	%32.0
أدوات دين	11,803.1	16,685.3	%41.4
صناديق الاستثمار[1]	19,049.3	20,837.2	%9.4
أخرى	104,647.6	123,312.1	%17.8
الإجمالي	**265,219.2**	**313,034.1**	**%18.0**

1. تختلف بيانات العام 2022م عن المنشور في التقرير السنوي للعام 2022م، إذ تم تصنيف الاستثمارات في أسواق النقد لتكون ضمن الفئة "أخرى" نتيجة تحديث نموذج الكفاية المالية و التقارير المالية الواردة من مؤسسات السوق المالية

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي في السوق المالية السعودية

شـــهدت سوق الأسهم الرئيســـية ارتفاعاً في الاستثمارات الأجنبية لتصل إلى مستويات قياسية غير مســـبوقة تاريخياً، إذ بلغ صافي الاستثمارات الأجنبية بنهاية عام 2023م 198.0 مليار ريال سعودي مرتفعاً بنسبة 7.7 % مقارنة بنهاية عام 2022م. وكذلك استمرت ملكية المستثمرين الأجانب في الســـوق الســـعودية بالارتفاع لتصل إلى 401 مليار ريال بنهاية عام 2023م ممثلة ما نســـبته 12.9 % من الأسهم الحرة في السوق الرئيسية بنهاية عام 2023م.

الرسم البياني رقم (8): تطور صافي الاستثمار الأجنبي[1]
(بالمليار ريال) حتى نهاية عام 2023م

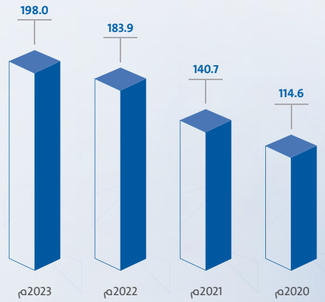

الرسم البياني رقم (9): قيمة ملكية المستثمرين الأجانب
(بالمليار ريال) بنهاية عام 2023م

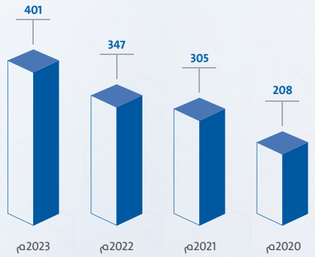

الرسم البياني رقم (10):نسبة ملكية المستثمرين الأجانب[2] من
الأسهم الحرة في بنهاية عام 2023م

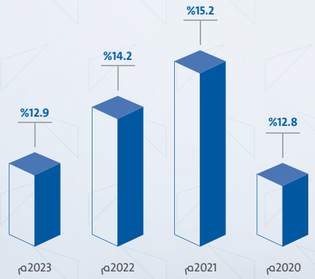

1. يقصد بصافي الاستثمار الأجنبي هو صافي عمليات البيع والشراء. وتستعرض بشكل تراكمي من العام 2019م.
2. يعود سبب انخفاض نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من الأسهم الحرة في السوق الرئيسية إلى ارتفاع القيمة السوقية للأسهم الحرة نتيجة تحويل حصة من ملكية الحكومة في شركة أرامكو إلى صندوق الاستثمارات العامة. علماً بأن هذا الارتفاع لم يقابله ارتفاع لوزن السوق السعودية في المؤشرات الدولية نظراً لاختلاف منهجية احتساب الأسهم الحرة. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة ملكية المستثمرين الأجانب في السوق المالية السعودية شهدت نمواً مطرداً لتبلغ 401 مليار ريال بنهاية العام 2023م بالمقارنة مع 347 ملياراً في العام 2022م و305 ملياراً بنهاية العام 2021م.

03

الفصل الثاني:
أعمال الأوراق المالية

أولاً: التراخيص

ثانياً: التفتيش والكفاية المالية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ثالثاً: أداء مؤسسات السوق المالية

رابعاً: مكاتب المحاسبة والمحاسبون القانونيون المسجلون

أولاً: التراخيص

1. قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية

الجدول رقم (17): عدد قرارات التراخيص مصنفةً بحسب نوع القرار

نوع القرار		عام 2023م	نسبة التغير السنوي
ترخيص جديد		25	%56.3
تعديل ترخيص	إضافة نشاط	11	%1000.0
	إلغاء نشاط	3	%0.0
إلغاء ترخيص		1	%0.0
سحب ترخيص		0	%0.0
الإجمالي		**40**	**%100**

عدد مؤسسات السوق المالية المرخص لها

2022م	الإجمالي	2023م
139		163

2. تراخيص ممارسة التصنيف الائتماني

تراخيص ممارسة نشاط التصنيف الائتماني مصنفة بحسب ممارسة العمل

ممارسون للعمل

2022م	2023م
5	5

غير ممارسين للعمل

2022م	2023م
0	0

الإجمالي

2022م	2023م
5	5

3. المنشآت ذات الأغراض الخاصة

464
منشأة بنهاية العام 2023م

366
منشأة لممارسة نشاط إصدار أدوات الدين

98
منشأة لممارسة نشاط إصدار الوحدات الاستثمارية

4. منتجات التقنية المالية "فنتك" في السوق المالية السعودية

انطلاقًا من دور هيئة الســوق المالية في تطوير السوق المالية، وتماشيًا مع جهود الهيئة المستمرة لإضفاء مزيد من التنوع في مختبر التقنية الماليــة وتوفير بيئة تنظيمية ممكنّة ومحفزة للابتكار في الســوق المالية، صرحت الهيئة في شــهر ديســمبر 2023م لأول نموذج في خدمة المشــورة باستخدام الذكاء الاصطناعي، ويقدم النموذج خدمات المشورة في الأوراق المالية لعملاء المنصة باستخدام الخوارزميات وذلك وفقًا لبيانات من مصادر مختلفة بما في ذلك البيانات الخاصة بعميل المنصة التي تم الحصول عليها بناءً على موافقة العميل من خلال مؤسسة سوق مالية -أو أكثر- مرخص لها من الهيئة.

كذلك ســاهمت الهيئة في تســهيل عملية الاســتثمار في أدوات الدين وتيسير وصولها إلى شرائح مختلفة من المســتثمرين، من خلال السماح لشركات التقنية المالية المصرح لها بتجربة طرح أدوات الدين والاستثمار فيها بتوزيع أداوت الدين المطروحة طرحًا عامًا وفقًا لقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.

الجدول رقم (18): دفعات مختبر التقنية المالية

	الدفعات				
	الدفعة الثالثة	الدفعة الرابعة	الدفعة الخامسة[1]	الدفعة السادسة	الدفعة السابعة
تاريخ الإغلاق	2020/01/30م	2020/11/30م	2021/12/15م	2022/08/15م	2023/11/23م
عدد المتقدمين	44	58	95	76	81

1. تضمنت تحديثات تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية تحديث آليه استقبال الطلبات.

وصرحـــت الهيئة في عام 2023م لتجربة أربعة نماذج تقنية مالية، إذ منحت أربعة تصاريح لنموذج توزيع صناديق الاســـتثمار وصناديق الاســـتثمار العقاري وثمانية تصاريح لنموذج طرح أدوات الدين والاســـتثمار فيها، وتصريحاً ممنوحاً لنموذج المستشـــار الآلي، وتصريحًا ممنوحًا لنموذج خدمة المشورة باستخدام الذكاء الاصطناعي ليبلغ عدد التصاريح القائمة بنهاية عام 2023م 38 تصريحاً.

الجدول رقم (19): تصاريح تجربة التقنية المالية القائمة

نموذج التقنية المالية المصرح له	العدد	
	2022م	2023م
تمويل الملكية الجماعية	5	1
المستشار الآلي	7	7
طرح أدوات الدين والاستثمار فيها	6	14
استخدام تقنية السجلات الموزعة لترتيب إصدار الأوراق المالية وحفظها	1	1
التداول الاجتماعي	1	1
منصة توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري	9	13
خدمة المشورة باستخدام الذكاء الاصطناعي	0	1
إجمالي عدد التصاريح	**29**	**38**

حجم الأموال المجمعة من خلال منصات التمويل الجماعية (مليون ريال)

قيمة الصكوك المطروحة من خلال منصات طرح أدوات الدين (مليون ريال)

قيمة المحافظ المدارة في منصات المستشار الآلي (مليون ريال)

عدد المستثمرين المستفيدين من خدمات شركات التقنية المالية بحسب الفئة

مستثمرو المؤسسات

مستثمرون مؤهلون

مستثمرو التجزئة

1. تختلف بيانات العام 2022م عما هو منشور في التقرير السنوي للعام 2022م، نتيجة إعادة تصنيف ومراجعة البيانات وتضمين بيانات مؤسسات السوق المالية التي تقدم خدمات التقنية المالية.

5. القوى العاملة في قطاع السوق المالية

الموظفون العاملون لدى مؤسسات السوق المالية

شخص مسجل

شخص غير مسجل

الإجمالي

نسبة التوطين للعاملين لدى مؤسسات السوق المالية

شخص مسجل

شخص غير مسجل

الإجمالي

الجدول رقم (20): الموظفون العاملون لدى مؤسسات البنية الأساسية للسوق ونسبة التوطين

الشركة	عدد الموظفين[1]		نسبة التوطين	
	عام 2022م	عام 2023م	عام 2022م	عام 2023م
شركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة)	34	42	%82.0	%76.0
شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع)	65	68	%95.0	%94.1
شركة تداول السعودية	80	77	%91.0	%92.0
الإجمالي	**179**	**187**	**%91.1**	**%89.3**

الموظفون العاملون لدى شركات التقنية المالية المصرح لها ونسبة التوطين

عدد الموظفين

نسبة التوطين

1. الإعداد لا تشمل متدربي برنامج تطوير الخريجين في تلك المؤسسات.

ثانياً: التفتيش والكفاية المالية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

التفتيش

الجدول رقم (21): التفتيش على مؤسسات السوق المالية:

البند	العدد	
	عام 2022م	عام 2023م
مؤسسات السوق المالية التي شملتها أعمال التفتيش الدوري	13	13
مؤسسات السوق المالية التي شملتها أعمال التفتيش الخاص	34[1]	24[2]
مؤسسات السوق المالية التي شملتها أعمال التفتيش ذو النطاق المحدود	4	0

تتوزع أعمال التفتيش على مؤسســات السوق المالية بحســب أنواع الرخص المختلفة لدى تلك المؤسسات. وخلال عام 2023م شملت أعمال التفتيش 37 ترخيصاً توزعت بين 23 تفتيشاً دورياً و 14 تفتيشاً خاصاً.

الرسم البياني رقم (11): عدد التراخيص التي شملتها أعمال التفتيش لعام 2023م

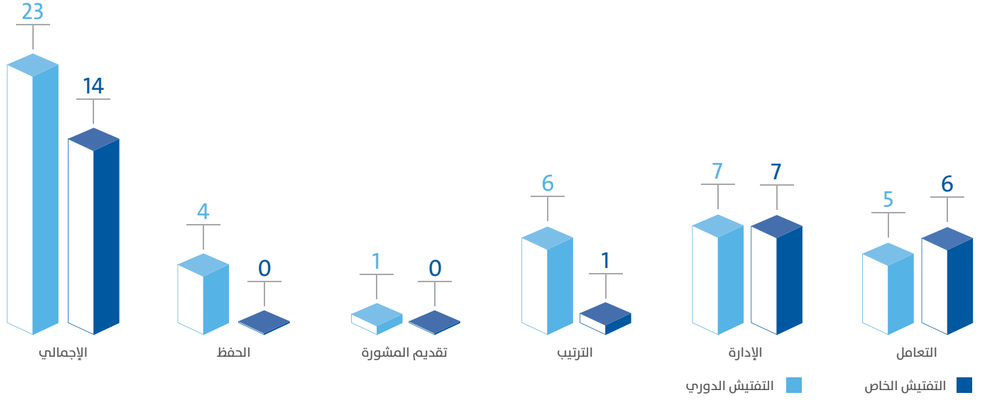

نتج عن مهام التفتيش الدوري على مؤسســات الســوق المالية خلال عام 2023م عدد من الملاحظات حول التزامها بمتطلبات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها.

1. شملت 78 قضية و69 زيارات تفتيش ميدانية
2. شملت 33 قضية و10 زيارات تفتيش ميدانية

الرسم البياني رقم (12): نسب ملاحظات مهام التفتيش الدوري مصنفةً بحسب موضوعاتها

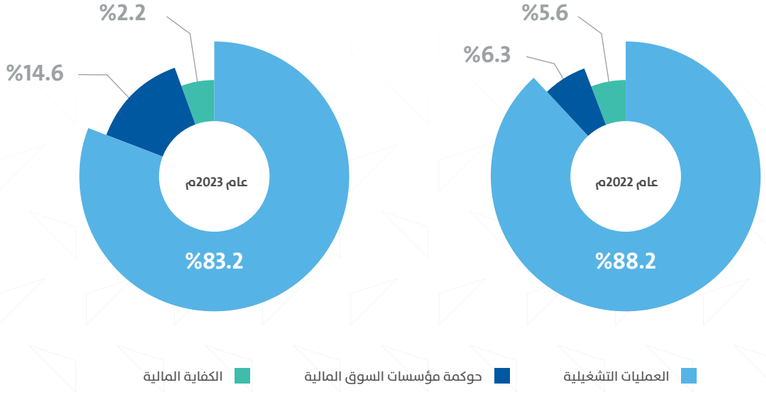

الكفاية المالية

» مراكز كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية

للتحقق من كفاية رأس المال، صُنفت مؤسسات السوق المالية بناءً على أنشطة أعمال الأوراق المالية إلى صنفين، هما:

1. مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ

بلغت نسبة كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة أنشطة التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ 27.7% بنهاية العام 2023م وذلك بالمقارنة بـ26.8% بنهاية العام 2022م.

الجدول رقم (22): متطلبات كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ

العنصر	تابعون لبنوك سعودية		سعوديون		إقليميون		دوليون		المتوسط / المجموع	
	2022م	2023م	2022م	2023م	2022م	2023م	2022م	2023م	2022م	2023م
معدل تغطية كفاية رأس المال	2.14	لا ينطبق	1.49	لا ينطبق	2.41	لا ينطبق	6.58	لا ينطبق	2.11	لا ينطبق
نسبة كفاية رأس المال[1]	%27.2	%29.7	%19.2	%16.8	%30.1	%32.9	%74.1	%70.1	%26.8	%27.7
قاعدة رأس المال (مليون ريال)	20,785	24,790	6,432	6,808	1,542	1,641	3,154	3,403	31,913	36,642
الحد الأدنى[2] (مليون ريال)	9,705	83,586	4,324	40,520	639	4,984	479	4,854	15,147	133,943
مخاطر الائتمان[3] (مليون ريال)	8,388	65,948	3,848	24,588	535	2,360	325	1,310	13,096	94,205
مخاطر السوق[4] (مليون ريال)	503	5,803	138	636	27	320	13	240	683	6,999
المخاطر التشغيلية[5] (مليون ريال)	814	11,835	337	5,504	76	1,013	141	2,022	1,369	20,375
مخاطر التركز[6]	لا ينطبق	0	لا ينطبق	9,792	لا ينطبق	1,291	لا ينطبق	1,281	لا ينطبق	12,364

2. مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاطي الترتيب و/أو تقديم المشورة

تتطلب قواعد الكفاية المالية من مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط الترتيب و/أو المشورة الاحتفاظ في جميع الأوقات بحقوق ملكية لا تقل عن 200 ألف ريال ورأس مال عامل يكفي لثلاثة أشهر.

وبلغ رأس المال العامل لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط الترتيب و/أو تقديم المشورة 481 مليون ريال، وبلغ إجمالي الفائض في رأس المال العامل 292 مليون ريال، في حين بلغ متوسط الفائض في رأس المال 14 مليون ريال في نهاية عام 2023م

1. طريقة عرض نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل.
2. القيمة تغطي مجموع مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر التركز.
3. مخاطر الخسارة التي تتعرض لها مؤسسات السوق المالية الناجمة عن التغيرات في الوضع الائتماني للجهات المصدرة للأوراق المالية والأطراف النظيرة والمدينين.
4. مخاطر الخسارة التي تتعرض لها مؤسسات السوق المالية الناجمة عن التغيرات في المستوى وفي التقلبات للقيم السوقية للأصول والخصوم والأدوات المالية.
5. المخاطر التي تتعرض لها مؤسسات السوق المالية الناجمة عن وجود قصور أو خلل في الإجراءات الخاصة بمؤسسة السوق المالية.
6. مخاطر الخسارة نتيجة تعرّضات مفرطة لطرف نظير واحد أو مجموعة من الأطراف النظيرة المترابطة، أو لأصول ذات مخاطر عالية كالاستثمارات العقارية.

الجدول رقم (23): متطلبات كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط الترتيب و/أو تقديم المشورة

العنصر	عام 2022م	عام 2023م
رأس المال العامل	317	481
إجمالي الفائض في رأس المال العامل	194	292
متوسط الفائض في رأس المال	9	14

» مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الجدول رقم (24): الأعمال المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مصنفة بحسب الجهة الطالبة

نوع المعاملات الواردة	العدد		نسبة التغير
	عام 2022م	عام 2023م	
طلبات واردة من الجهات الحكومية	3,364	5,046	%50.0
طلبات واستفسارات مؤسسات السوق المالية	111	101	%9.0-
الإجمالي	**3,475**	**5,147**	**%48.1**

الجدول رقم (25): الزيارات التفتيشية الدورية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

العنصر	العدد		نسبة التغير
	عام 2022م	عام 2023م	
الزيارات	16	17	%6.3

ثالثاً: أداء مؤسسات السوق المالية

1. مؤشرات أداء مؤسسات السوق المالية

بنهاية عام 2023م قارب صافي ربح مؤسســات السوق المالية 6.3 مليار ريال مرتفعاً بنســبة 4.2% مقارنة بالعام السابق. وقد حققت مؤسسات الســوق المالية التابعة لبنوك ســعودية أرباحاً بلغت قيمتها 4.9 مليار ريال، مثلت ما نســبته 76.7% من إجمالي أرباح مؤسســات السوق المالية المحققة خلال عام 2023م.

الجدول رقم (26): مؤشرات أداء مؤسسات السوق المالية (مليون ريال)

العنصر	مرخص لهم تابعون لبنوك سعودية		مرخص لهم سعوديون		مرخص لهم اقليميون		مرخص لهم دوليون		مرخص لهم ترتيب/ تقديم مشورة		الإجمالي	
	2022م	2023م	2022م	2023م	2022م	2023م	2022م	2023م	2022م	2023م	2022م	2023م
إجمالي رؤوس الأموال المدفوعة	6,990.0	6,990.0	5,580.4	5,406.6	1,585.9	1,405.9	3,004.1	3,080.4	359.7	465.0	17,520.2	17,348.0
إجمالي الأصول	39,305.5	42,722.9	9,726.3	9,959.5	1,960.9	2,126.3	4,394.7	4,437.7	564.1	764.0	55,951.5	60,010.5
إجمالي الالتزامات	15,506.3	14,269.5	2,083.5	2,149.6	228.8	266.4	976.6	761.1	153.2	258.0	18,948.3	17,704.6
إجمالي حقوق الملكية	23,799.3	28,453.5	7,642.9	7,810.0	1,732.1	1,859.9	3,418.1	3,676.6	410.9	506.0	37,003.2	42,305.9
الإيرادات	7,459.5	8,511.1	3,044.8	2,765.3	439.4	588.5	950.1	1,044.7	264.5	584.0	12,158.3	13,493.7
الأرباح / الخسائر	4,247.6	4,862.3	1,442.8	1,076.8	123.1	169.8	220.9	217.8	50.9	13.1	6,085.3	6,339.8

2. مصادر إيرادات مؤسسات السوق المالية

بلغت إيرادات مؤسســات السوق المالية من نشاط إدارة الأصول نحو 4.3 مليار ريال، مثلت ما نسبته 31.8% من إجمالي الإيرادات، ونمت الإيرادات من الاستثمار بنسبة 102.9% خلال عام 2023م.

الجدول رقم (27): مصادر إيرادات مؤسسات السوق المالية (مليون ريال)

البيان	مؤسسات السوق المالية التابعة لبنوك سعودية		مؤسسات السوق المالية السعودية		مؤسسات السوق المالية الإقليمية		مؤسسات السوق المالية الدولية		مؤسسات السوق المالية برخصة ترتيب/مشورة*		الإجمالي	
	2022م	2023م	2022م	2023م	2022م	2023م	2022م	2023م	2022م	2023م	2022م	2023م
الإيرادات من التعامل	1,651.4	1,355.5	429.9	425.1	80.8	89.8	229.0	176.4	0.0	0.0	2,391.1	2,046.7
الإيرادات من إدارة الأصول	2,550.4	2,691.4	1,324.2	1,316.6	113.4	125.6	51.0	83.8	50.5	70.1	4,090.0	4,287.5
الإيرادات من الخدمات المصرفية الاستثمارية	531.3	441.1	158.6	139.1	169.8	220.1	236.7	188.9	84.2	89.8	1,180.5	1,079.0
الإيرادات من الاستثمار	1,459.4	2,904.4	471.0	677.5	33.5	60.9	33.9	139.4	2.8	277.3	2,000.5	4,059.4
أخرى	1,267.0	1,118.8	661.1	207.0	41.9	92.2	399.6	456.2	127.1	146.8	2,496.8	2,021.0
الإجمالي	**7,459.5**	**8,511.1**	**3,044.8**	**2,765.3**	**439.4**	**588.5**	**950.1**	**1,044.7**	**264.5**	**584.0**	**12,158.9**	**13,493.7**

رابعاً: مكاتب المحاسبة والمحاسبون القانونيون المسجلون

عدد المحاسبين
المسجلين لدى الهيئة

2022م	2023م
41	43

عدد مكاتب المحاسبة
المسجلة لدى الهيئة

2022م	2023م
14	15

عدد ورش العمل لمكاتب المحاسبة
المسجلة لدى الهيئة

2022م	2023م
2	3

عدد مكاتب المحاسبة
المشمولة بالزيارات الإشرافية

2022م	2023م
4	4

عدد المخالفات المرصودة على مكاتب
المحاسبة المسجلة لدى الهيئة

2022م	2023م
13	15

04

الباب الرابع:
حماية المستثمر

الفصل الأول: توعية المستثمر.

الفصل الثاني: الرقابة.

الفصل الثالث: الإفصاح والحوكمة في السوق المالية.

الفصل الرابع: الشـــكاوى والبلاغات ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها والادعاء والعقوبات والطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين.

04

الفصل الأول:
توعية المستثمر

أولاً: البرامج الإعلامية.

ثانياً: برامج التواصل المؤسسي.

ثالثاً: برامج الثقافة الاستثمارية.

تولي الهيئة منذ إنشائها الجوانب التواصلية والتوعية والثقافة الاستثمارية في الأوراق المالية جل اهتمامها ورعايتها، سعياً منها إلى تبصير المجتمع المحلي والإقليمي والدولي بأهمية ومكانة السوق المالية ومساهمتها في الاقتصاد الوطني من جهة، ولرفع وتعزيز مستوى الوعي بالأنظمة واللوائح التي تختص بتنظيمها، والارتقاء بمستوى الثقافة المالية والاستثمارية من جهة أخرى، وتزويد المجتمع المحلي المشارك في السوق المالية بأحدث القرارات والإعلانات المرتبطة بهذا القطاع، مما يسهم في زيادة مستويات الثقة، والحصيلة المعرفية، واكتساب المهارات اللازمة لإدارة الأدوات الاستثمارية، وجعل المستثمر أكثر قدرة على الاستفادة من الفرص المتاحة للاستثمار وتنمية استثماراته وضخ الأموال والمدخرات في السوق المالية مما ينعكس إيجاباً على أداء الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى حماية المستثمرين من خلال رفع مستوى الوعي بالمخاطر التي قد يتعرضون لها في السوق المالية، والتصرفات التي تُعد تلاعباً أو تضليلاً؛ لذا أوجدت الهيئة عدة قنوات لتوعية المستثمرين في السوق المالية نفذت من خلالها البرامج الرئيسة التالية:

1. البرامج الإعلامية

- نشرت الهيئة عدداً من المواد الصحفية والإعلامية في الوسائل الإعلامية المحلية والإقليمية والعالمية باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى بث أكثر من 2,265 منشور في قنوات التواصل الاجتماعي.
- أصدرت الهيئة خلال عام 2023م أكثر من 200 بيان صحفي وإعلاني نشرتها في موقعها الإلكتروني، وشاركتها مع المتعاملين في السوق المالية من خلال وسائل الإعلام، ومنصات التواصل الاجتماعي، وموقع شركة السوق المالية «تداول». كما تم رصد وتقييم أكثر من 6,000 مقال وتقرير تتعلق بالسوق المالية السعودية وتشريعاتها في وسائل الإعلام المحلية والعالمية.
- عقدت الهيئة أكثر من 40 لقاءً إعلامياً مع وسائل الإعلام، وشاركت كذلك في عدد من المؤتمرات والندوات والمنتديات وورش العمل الإعلامية والتوعوية، وأصدرت عدة تقارير ترصد وتحلل دورياً ما يطرح في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي عن السوق المالية.
- أطلقت الهيئة أكثر من 80 حملة تواصلية خلال عام 2023م، قامت بنشرها في قنوات التواصل الاجتماعي والرقمي والوسائل الإعلامية بغرض إبراز المفاهيم الصحيحة، والتوعية بأحداث السوق المالية، والقرارات والإعلانات التي تصدرها الهيئة لضمان استدامة التواصل مع الجمهور المستهدف والتعريف ببرامج وخدمات وأنظمة الهيئة والسوق المالية، وإبراز الجوانب التي تحفز الاقتصاد المحلي وتوضح أهمية وتموضع السوق المالية السعودية.
- ساهمت الحملات الإعلامية والإعلانية في ارتفاع وتيرة الزيارة لبوابة الهيئة الرقمية حتى وصلت إلى أكثر من 2 مليون زائر في عام 2023م.
- نظمت الهيئة (ملتقى الكُتاب الاقتصاديين) بحضور عدد من الإعلاميين وممثلي وسائل الإعلام في لقاء مع معالي رئيس مجلس هيئة السوق المالية. وتجاوز عدد الحضور 30 إعلامياً.

2. برامج التواصل المؤسسي

» شاركت هيئة السوق المالية في عدد من المؤتمرات والفعاليات الكبرى على الصعيدين المحلي والدولي، شملت عدداً من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وهونج كونج، والإمارات العربية المتحدة، وسنغافورة. وشاركت أيضاً في جملة من المحافل المحلية بهدف تعزيز وعي الزوار بالسوق المالية واستعراض قصة هذه السوق، إلى جانب عقد عدد من اللقاءات الجانبية على هامش المؤتمرات لاستعراض فرص التعاون والسماع من المستثمرين والباحثين عن الفرص في السوق المالية.

» عقدت الهيئة 163 لقاءً مؤسسيًا وورشة عمل مع أصحاب المصلحة في السوق المالية، للوقوف على مواضيع محددة من شأنها تطوير السوق المالية والاستماع إلى وجهات النظر وسبل التطوير وكيفية مواجهة التحديات، وقد استهدفت ورش العمل مشاركة ذوي المصلحة قبل إصدار اللوائح والتنظيمات وبعدها، للتأكد من سلامة فهم المشاركين في السوق للّوائح والتنظيمات الجديدة، بما في ذلك تنظيم الورش التي تعّزز مستوى الوعي بعدد من الموضوعات المتعلقة بقطاع السوق المالية. وقد شارك في هذه الورش والملتقيات أكثر من 8 آلاف شخص.

» نظمت الهيئة (ملتقى مؤسسات السوق المالية) بالتعاون مع لجنة مؤسسات السوق، بهدف تطوير السوق المالية وإتاحة الفرصة لمؤسسات السوق للمشاركة في الملتقيات المتخصصة، وقد تجاوز عدد المشاركين فيه الـ500 شخص. كذلك شاركت الهيئة في 9 أجنحة من خلال الملتقيات والمؤتمرات داخل المملكة، للحديث عن عدد من الموضوعات المتعلقة بالسوق المالية وتحفيز الإدراج ومناقشة أبرز المواضيع التي تهم الاقتصاد بشكل عام وأنظمة ولوائح السوق المالية، وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

3. برامج الثقافة الاستثمارية

نفذت الهيئة خلال عام 2023م برنامجيها التوعويين "ثمين" و "المستثمر الذكي" من خلال مشاركتها في برنامج "مُلم" الذي أطلقته هيئات الأوراق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأطلقت الهيئة أيضاً عدداً من الأنشطة التي كان لها دور بارز في تعزيز الثقافة المالية والاستثمارية لدى الفئات المستهدفة، وهي:

1. الحملات التوعوية:

أطلقت الهيئة عدد من الحملات التوعوية في عام 2023م من خلال برنامجيها التوعويين "ثمين" و "المستثمر الذكي" ، بلغ مجموعها 55 حملة توعوية في مختلف المنصات. وشملت الحملات عدد من المواضيع، أبرزها: التخطيط المالي، الاستثمار بوعي، سلوكيات مخالفة، الاكتتابات، القوائم المالية، الادخار، المنتجات الاستثمارية. وجرى خلال الحملات التوعوية بناء مكتبة لتصبح مرجعاً للثقافة المالية والاستثمارية، إذ أنتجت ونشرت الهيئة أكثر من 300 رسالة توعوية في مختلف القنوات. كذلك أنتجت ونشرت الهيئة أكثر من 13 فيديو توعوي، وما يربو على أكثر من 6 كتب صوتية. ووصل عدد الظهور من خلال الأنشطة التوعوية إلى ما ينوف على 250 مليون ظهور، وعدد المشاهدات إلى ما يزيد على 70 مليون مشاهدة. وشاركت الهيئة ومن خلال برامجها التوعوية في عدد من المناسبات العالمية، منها (أسبوع المال العالمي)، و(أسبوع المستثمر العالمي)، و(يوم الادخار العالمي). وشملت المشاركات إطلاق الرسائل التوعوية المباشرة، ونشر المنشورات في المنصات التوعوية، بهدف الوصول إلى الجمهور المستهدف بشرائحه المختلفة، بجانب تعزيز المشاركة في المناسبات العالمية.

2. اللقاءات الجامعية:

تحرص الهيئة من خلال برنامجها التوعوي "ثمين" على تنظيم عدد من اللقاءات الجامعية في المملكة العربية السعودية. ونظمت الهيئة في عام 2023م من خلال برنامج "ثمين" 32 لقاءاً جامعياً شملت عدداً من الكليات، ككليات القانون، والاقتصاد والأعمال. وتجاوز عدد المستفيدين من هذه اللقاءات أكثر من 1,100 طالب وطالبة.

3. المشاركات التوعوية:

شاركت الهيئة في البرامج التوعوية المختلفة في عدد من الفعاليات على مستوى المملكة، منها معرض (بيبان) التي نظّمته الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهدفت المشاركة إلى تعزيز وعي الحضور من زوار المعرض بأنشطة برنامج "ثمين" التوعوي. وشاركت أيضاً الهيئة في (ملتقى مؤسسات السوق) للمساهمة في نشر مجهودات برنامج "ثمين" لزوار الملتقى، وشاركت أيضاً في (ملتقى الاكاديمية المالية)، وبلغ عدد المستفيدين في المشاركات أكثر من 1,000 مستفيد.

4. المواقع الالكترونية التوعوية:

للبرامج التوعوية التابعة لهيئة السوق المالية مواقع إلكترونية متخصصة تستهدف الوصول إلى الجمهور المستهدف. ويمكن للمتصفح من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لبرنامج "ثمين" thameen.org.sa الاطلاع على المكتبة الخاصة بالبرنامج والتي تحتوي على لقاءات "ثمين"، محاضرات "ثمين"، كتيبات "ثمين"، وغيرها من المواد التوعوية التي تفيد الفئة المستهدفة. كذلك يمكن للمتصفح من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لبرنامج "المستثمر الذكي" si.org.sa الاطلاع على المحتوى التوعوي الذي يستهدف النشء، مثل "الأدوات التعليمية" ومسلسل "المستثمر الذكي" وإصدارات مجلة "المستثمر الذكي". وبلغ عدد زوار المواقع الالكترونية والصفحات التوعوية أكثر من 600 ألف زائر خلال عام 2023م.

5. صفحات البرامج التوعوية في منصات التواصل الاجتماعي:

خُصص للبرامج التوعوية صفحات على منصات التواصل الاجتماعي تستهدف الوصول الى الجمهور ذي العلاقة وبث الرسائل التوعوية حسب الفئات المستهدفة. ويمكن من خلال زيارة صفحات برنامج "ثمين" thameen.sa متابعة الحساب والاطلاع على آخر المنشورات التي يقوم البرنامج بنشرها. ومن خلال زيارة صفحات برنامج "المستثمر الذكي" si.org.sa متابعة الحساب والاطلاع على آخر المنشورات التي يقوم البرنامج بنشرها.

6. اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخص:

بلغ عدد الرسائل التوعوية التي نشرتها اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخص خلال عام 2023م أكثر من 68 رسالة توعوية من خلال عدد من الحملات التوعوية، بالإضافة الى إنتاج ونشر فيديو توعوي. وبموجب الأمر السامي رقم 20889 بتاريخ 30-4-1439هجرية، تترأس هيئة السوق المالية اللجنة، وتضم في عضويتها: وزارة الداخلية، وزارة الإعلام، وزارة التجارة، البنك المركزي السعودي. وتهدف اللجنة إلى توعية الفئات المستهدفة بمخاطر الاستثمار في الفوركس والعملات الرقمية غير المرخصين.

7. برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي "مُلم":

أطلقت هيئات الأوراق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية برنامجاً توعوياً باسم " مُلم " وتشرفت المملكة العربية السعودية بقيادة البرنامج في عام 2023م. ويهدف برنامج "مُلم" إلى رفع الوعي بثقافة التعاملات المالية والاستثمار في الأسواق المالية من خلال عدد من الحملات والفعاليات التوعوية التي يقدمها البرنامج، الذي يتألف من عدد من المبادرات والحملات التوعوية. وقد أطلق البرنامج 4 حملات خلال عام 2023م، وشارك ضمن حملة (أسبوع المستثمر العالمي)، و(جائزة المستثمر الذكي الخليجي) التي تتيح للمواطنين والمقيمين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المشاركة بمحتوى إبداعي عن الثقافة المالية والاستثمارية ضمن أربعة مسارات: الفيديو، والرسم، والتصوير، والكتابة. وأطلق برنامج "مُلم" الجائزة في عامه الثاني خلال عام 2023م بجوائز مالية كانت من نصيب 36 فائزاً. ويستهدف برنامج "مُلم" المواطنين والمقيمين في دول مجلس التعاون لدول الخليجي العربية لتعزيز وعيهم المالي والاستثماري.

04

الفصل الثاني:
الرقابة

أولاً: الرقابة على التداولات

ثانياً: الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها

أولاً: الرقابة على التداولات

الجدول رقم (28): أبرز تطورات الرقابة على التداولات والتعاملات

العنصر	العدد		نسبة التغير
	عام 2022م	عام 2023م	
تنبيهات نظام الرقابة [1]	42,353	32,376	-23.6%
البحث المكثف في التداولات المشتبه في مخالفتها	859	1,019	18.6%
الاستفسارات الرقابية	152	59	-61.2%
حالات اشتباه في مخالفة	11	7	-36.4%

الجدول رقم (29): عمليات البحث المكثف للتداولات والتعاملات المشـتبه في مخالفتها الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة بحسب مصدر البحث

مصادر البحث المكثف	عام 2022م		عام 2023م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
مراقبة السوق [2]	317	36.9%	396	38.9%	24.9%
تنبيه [3]	542	63.1%	623	61.1%	14.9%
الإجمالي	**859**	**100%**	**1,019**	**100%**	**18.6%**

32,376 تنبيهاً
عام 2023م منها:

1,019 حالة
تم البحث المكثف في التداولات المشتبه في مخالفتها ، نتج عنها:

59 حالة
(استفسارات رقابية)

7 حالات
(اشتباه في مخالفة)

1. المقصود بـ "تنبيهات نظام الرقابة": الإشعارات الصادرة عن النظام الرقابي الآلي بوجود اشتباه مخالفة في تداول ورقة مالية.
2. المقصود بـ «مراقبة السوق»: رصد الاشتباهات عن طريق متابعة التداولات في السوق المالية بشكل مباشر وتحليلها.
3. المقصود بـ «التنبيه»: الاشتباه الذي يُرصد عن طريق صدور إشارة من النظام الرقابي «SMARTS» إلى وجود تداولات غير اعتيادية.

ثانياً: الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها

حرصاً من الهيئة على تعزيز حماية المستثمرين وتطوير الإجراءات المرتبطة بتقليص مخاطر السوق المالية، تم العمل بالإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق والتي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها.

الجدول رقم (30) : الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها لعام 2023م[1]

نسبة الخسائر المتراكمة	العدد
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر وبما يقل عن 35% من رأس مالها	14
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 35% فأكثر وبما يقل عن 50% من رأس مالها	4
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 50% فأكثر من رأس مالها	5
الإجمالي	**23**

1. تم اعتماد بيانات الخسائر المتراكمة للعام 2023م من القوائم المالية الأولية لفترة الربع الثالث المنتهية في 30 سبتمبر 2023م وذلك لأن مهلة النشر للقوائم المالية السنوية 2023م تنتهي في 31 مارس 2024م، أي بعد صدور هذا التقرير.

04

الفصل الثالث:
الإفصاح والحوكمة في السوق المالية

أولاً: الإفصاح

ثانياً: حوكمة الشركات المدرجة

أولاً: الإفصاح

1. القوائم المالية للشركات المُدرجة

الجدول رقم (31): عدد الملاحظات الواردة في تقرير مراجع الحسابات للقوائم المالية السنوية للشركات المدرجة[1]

الملاحظة	عام 2022م	عام 2023م
امتناع عن إبداء الرأي	1	0
تحفظ	12	11
لفت انتباه	24	26
أمر آخر	25	53
المجموع	**62**	**90**

وبلغ عدد المخالفات على القوائم المالية للشركات المدرجة 260 مخالفة بنهاية عام 2023م.

2. إعلانات الشركات المُدرجة

الجدول رقم (32): الإعلانات المنشورة في الموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية السعودية (تداول)، مصنفةً بحسب نوع التطورات الجوهرية في الإعلانات

نوع الإعلان	عام 2022م		عام 2023م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
نتائج مالية	898	%19.2	1000	%18.4	%11.4
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مالها عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية	10	%0.2	10	%0.2	%0.0
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مالها عن طريق منح أسهم	25	%0.5	29	%0.5	%16.0
توصية مجلس إدارة الشركة بخفض رأس مالها	11	%0.2	4	%0.1	%63.6-
الدعوة إلى حضور اجتماعات الجمعيات العمومية والإعلانات المتعلقة بنتائج تلك الاجتماعات	822	%17.6	956	%17.6	%16.3
توزيع أرباح	210	%4.5	239	%4.4	%13.8
إعلان إيضاحي	470	%10.1	449	%8.3	%4.5 -
أي تغير في تشكيل أعضاء مجلس إدارة الشركة وإداراتها العليا	217	%4.6	318	%5.8	%46.5
موافقة على منتج جديد	9	%0.2	42	%0.8	%366.7
التطورات أو الأحداث المهمة الأخرى	2,004	%42.9	2,394	%44.0	%19.5
الإجمالي	**4,676**	**%100**	**5,441**	**%100**	**%16.4**

1. تعمل إدارة القوائم المالية في الهيئة على حصر الملاحظات الواردة في تقرير مراجع الحسابات وفحص بعضها واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها.

ثانياً:حوكمة الشركات المدرجة

1. مجالس إدارة الشركات المدرجة

تضمّنت المادة السادسة عشرة من لائحة حوكمة الشركات الشروط الواجبة لتكوين مجلس الإدارة، ومنها:

1. تناسب عدد أعضائه مع حجم الشركة وطبيعة نشاطها، دون الإخلال بما ورد في الفقرة (أ) من المادة السابعة عشرة من هذه اللائحة.
2. أن تكون أغلبيته من الأعضاء غير التنفيذيين.
3. أن لا يقل عدد أعضائه المستقلين عن عضوين أو عن ثلث أعضاء المجلس، أيهما أكثر.

ويمثل الأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المســتقلون مجتمعين ما نسبته 90% من إجمالي مقاعد مجالس الإدارة في الشركات المدرجة في عام 2023م.

تكوين مجالس الإدارة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

الأعضاء غير التنفيذيين [1]

2022م	نسبة التغير	2023م
842	%8.4	913

النسبة من الإجمالي %44.4

الأعضاء المستقلون [2]

2022م	نسبة التغير	2023م
848	%10.5	937

النسبة من الإجمالي %45.6

الأعضاء التنفيذيون

2022م	نسبة التغير	2023م
180	%14.4	206

النسبة من الإجمالي %10.0

الإجمالي

2022م	نسبة التغير	2023م
1,870	%9.9	2,056

النسبة من الإجمالي %100

استقالات أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

الأعضاء غير التنفيذيين [1]

2022م	نسبة التغير	2023م
20	%100	40

النسبة من الإجمالي %52.6

الأعضاء المستقلون [2]

2022م	نسبة التغير	2023م
29	%3.4	30

النسبة من الإجمالي %39.5

الأعضاء التنفيذيون

2022م	نسبة التغير	2023م
10	%40-	6

النسبة من الإجمالي %7.9

الإجمالي

2022م	نسبة التغير	2023م
59	%28.8	76

النسبة من الإجمالي %100

1. العضو غير التنفيذي: هو عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة الشركة، ولا يشارك في الأعمال اليومية لها.
2. العضو المستقل: هو عضو مجلس إدارة غير تنفيذي يتمتع بالاستقلال التام في مركزه وقراراته، ولا تنطبق عليه أي من عوارض الاستقلال المنصوص عليها في المادة التاسعة عشرة من لائحة حوكمة الشركات.

2. اللجان الرئيسية للشركات المُدرجة

أ. لجنة المراجعة

عدد مقاعد لجان المراجعة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

غير تنفيذي

2022م	نسبة التغير	2023م
101	%13.9	115
%12.3	النسبة من الإجمالي	%12.1

مستقل

2022م	نسبة التغير	2023م
282	%12.8	318
%34.4	النسبة من الإجمالي	%33.3

خارج مجلس الإدارة

2022م	نسبة التغير	2023م
436	%19.5	521
%53.2	النسبة من الإجمالي	%54.6

الإجمالي

2022م	نسبة التغير	2023م
819	%16.9	954
%100	النسبة من الإجمالي	%100

ب. لجنة المكافآت والترشيحات

عدد مقاعد لجان المكافآت والترشيحات في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

غير تنفيذي

2022م	نسبة التغير	2023م
254	%18.5	301
%35.6	النسبة من الإجمالي	%36.4

تنفيذي

2022م	نسبة التغير	2023م
5	%0.0	5
%0.7	النسبة من الإجمالي	%0.6

مستقل

2022م	نسبة التغير	2023م
359	%8.1	388
%50.4	النسبة من الإجمالي	%46.9

خارج مجلس الإدارة

2022م	نسبة التغير	2023م
95	%40.0	133
%13.3	النسبة من الإجمالي	%16.1

الإجمالي

2022م	نسبة التغير	2023م
713	%16.0	827
%100	النسبة من الإجمالي	%100

3. تطوير الالتزام بحوكمة الشركات

تحقيقاً للأهداف الرامية إلى تطوير الالتزام بلائحة حوكمة الشـركات، وزيادة الوعي باللائحة وتطوير ممارساتها لدى الشركات المدرجة والأطراف ذات العلاقة بالسـوق المالية، حرصت الهيئة على المشـاركة في عدة محافل دولية ومحلية، وعقدت عدة ندوات وورش عمل خلال عام 2023م، تمثلت في الآتي:

نوع المشاركة	العنوان	العدد	المقر
ورشة عمل	تفعيل دور وظيفة علاقات المستثمرين	1	فندق حياة ريجنسي - الرياض
ورشة عمل	الدعم بعد الإدراج للشركات المدرجة	3	عن بعد
ورشة عمل	أبرز التعديلات للتعليمات الخاصة بإعلانات الشركات المدرجة	1	عن بعد
محاضرة – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	حوكمة الشركات: نظرة عامة في ضوء نظام الشركات الجديد ولائحته التنفيذية	1	فندق كمبينسكي - الخبر
مشاركة	الاجتماع الخامس والأربعون للجنة حوكمة الشركات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	1	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - باريس
مشاركة	الاجتماع السادس والأربعون للجنة حوكمة الشركات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	1	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - باريس

4. الاستدامة

نشـأ مفهوم الاســتدامة من الاهتمام بالبيئة والمجتمع، وتطور عبر الزمن ليكون أكثر قابلية للقياس، ويقصد بالاســتدامة: نطاق الحوكمة الواســع الذي يشــمل المجالات الثلاثة الرئيســة: البيئية، والاجتماعية، وحوكمة الشــركات التي تعكس العوامل الرئيسية لقياس الاستدامة والتأثير الأخلاقي للاســتثمار في الشركات أو الأعمال التجارية. وهنا يبرز الاهتمام الكبير بالعوامل غير المالية ذات البعد الاجتماعي والبيئي والتي يعنى بها بعض المستثمرين الاستراتيجيين لارتباطها باستدامة الأعمال.

ولأهمية تطوير ممارســات الاستدامة في القطاع الخاص وعلى مستوى قطاع الســوق المالية تحديداً، وقعت كل من هيئة السوق المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط ومجموعة تداول الســعودية مذكرة تفاهم خلال النســخة الثانية من ملتقى السوق المالية السعودية 2023م. وتحفز هذه الشــراكة الجديدة التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز استدامة الشركات السعودية على جميع المستويات، وتساهم في تشجيع جميع الشــركات المدرجة على تبني ممارســات استدامة الشــركات وإصدار تقارير دورية حول الاســتدامة. وتغطي المذكرة مجالات التعاون الرئيسة التالية:

توقيع مذكرة تفاهم ثلاثية للارتقاء بمعايير الاستدامة (ESG)

المجالات الرئيسة للاتفاقية
تبني وتطبيق معايير لإطار إفصاح الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) للشركات المدرجة ومؤسسات السوق المالية ومؤسسات البنية التحتية
تطوير تصنيف سعودي (Saudi Taxonomy) للأنشطة المستدامة
بناء الوعي بجوانب الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمستثمرين والشركات

وتأتي هذه المذكرة انســجاماً مع «مهام ومسؤوليات مبادرة الســعودية الخضراء»، إذ تسعى هذه المبادرة إلى تحقيق أهداف الاستدامة في المملكة من خلال مجالات عدة منها؛ تعزيز الاقتصاد الأخضر، والإشــراف على جميع جهود المملكة وتوحيدها لمكافحة تغير المناخ تحت مظلة واحدة وبأهداف واضحة.

والجدير بالذكر أن الهيئة تشــارك في عضوية عدد من اللجان المعنية بتنفيذ جملة من المبادرات ذات الصلة بتطوير اســتدامة الشــركات في المملكة، ومن ذلك مبادرة «تطوير وإطلاق معايير إفصاحات الاستدامة للشركات».

وعلى المستوى الداخلي استحدثت الهيئة في هيكلها التنظيمي إدارة خاصة بالاستدامة، لتتولى مهام تطوير المعايير والسياسات الخاصة بالاستدامة في قطاع الســوق المالية السعودية والإسهام في دعم مستهدفات الاستدامة على المستوى الوطني، كذلك تعمل الهيئة من خلال لجنة «تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين» على مبادرة لإنشاء الإطار التنظيمي لأدوات الدين الخضراء والاجتماعية والمستدامة.

04

الفصل الرابع:
الشكاوى والبلاغات ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها والادعاء والعقوبات والطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين

أولاً: شكاوى وبلاغات المستثمرين ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها.

ثانياً: الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات.

ثالثاً: الطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين.

أولاً: شكاوى وبلاغات المستثمرين ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها.

1. مركز الاتصال

28,228

إجمالي الاتصالات الواردة خلال العام 2022م

27,712

إجمالي الاتصالات الواردة خلال العام 2023م. وشملت:

21,064

اتصالاً هاتفياً

6,570

بريداً إلكترونياً

78

قناة تواصل اجتماعي

القنوات الرسمية لاستقبال البلاغات والشكاوى:

إدارة حماية المستثمر

الرياض - طريق الملك فهد - مقر هيئة السوق المالية

موقع الهيئة على شبكة الانترنت

www.cma.org.sa

البريد الإلكتروني

Investor.Protection@cma.org.sa

2. بلاغات المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية

اســـتمراراً لجهود الهيئة في حماية المستثمرين وضمان سلامة السوق وتعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين بالسوق المالية، أولت مهمة تلقي بلاغات المســـتثمرين غاية الاهتمام، إذ سعت منذ إنشائها إلى تيسير سبل تقديم البلاغات عن حالات الاشتباه في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص بتطبيقها، وتذليل العقبات التي قد تواجه مقدمي البلاغات من خلال توفير العديد من القنوات الرسمية لاستقبال البلاغات والاشتباهات في أي أعمال أو تصرفات تنطوي على مخالفة لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

الجدول رقم (33): عدد البلاغات المتسلمة مصنفة بحسب موضوعاتها

موضوع البلاغ	العدد		نسبة التغير
	عام 2022م	عام 2023م	
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	781	534	%31.6-
أعمال مؤسسات السوق	119	111	%6.7-
حوكمة الشركات	473	232	%51.0-
القوائم المالية	12	29	%141.7
سلوكيات السوق	119	228	%91.6
المنتجات الاستثمارية والطرح	16	28	%75.0
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	1	10	%900.0
أخرى	132	84	%36.4-
الإجمالي	**1,653**	**1,256**	**%24.0-**

الجدول رقم (34): عدد البلاغات مصنفة بحسب المبلغ عنه

المبلغ عنهم	العدد		نسبة التغير
	عام 2022م	عام 2023م	
مؤسسات السوق المالية	99	106	%7.1
الشركات المدرجة	413	289	%30.0-
أفراد	597	528	%11.6-
مؤسسات البنية الأساسية للسوق المالية	11	14	%27.3
جهات غير مرخص لها تمارس أعمال الأوراق المالية	196	223	%13.8
هيئة السوق المالية	5	2	%60.0-
أخرى	332	94	%71.7-
الإجمالي	**1,653**	**1,256**	**%24.0-**

3. شكاوى المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية:

تســتند الهيئة في استقبال الشــكاوى إلى مهامها ومسؤولياتها التي نص عليها نظام الســوق المالية والأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها ولا ســيما مسؤولياتها المتعلقة بحماية المســتثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب. وفي سبيل ذلك اتخذت الهيئة عدة خطوات، من بينها: فتح قنوات عديدة لاستقبال شكاوى المستثمرين، ومتابعة مخالفات نظام الســوق المالية ولوائحه التنفيذية، بالإضافة إلى تنظيم أعمال الدعاوى الجماعية لتعويض المتضررين من مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

الجدول رقم (35): عدد الشكاوى المتسلمة مصنفة بحسب موضوعاتها

العنصر	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
	عام 2022م		عام 2023م		
الاتفاقيات والعقود بين المستثمرين والوسطاء	113	%0.9	105	%1.5	%7.1-
الاكتتابات العامة وحقوق الأولوية	1,277	%10.5	596	%8.5	%53.3-
الخدمات المقدمة من مؤسسات السوق المالية	1,705	%14.1	1,090	%15.5	%36.1-
الصناديق الاستثمارية	238	%2.0	201	%2.9	%15.5-
المحافظ الاستثمارية	3,005	%24.8	1,202	%17.1	%60.0-
تنفيذ صفقات الأوراق المالية	335	%2.8	0	%0.0	%100.0-
حوكمة الشركات	1,400	%11.6	624	%8.9	%55.4-
صرف أرباح الشركات المدرجة	1,868	%15.4	1,083	%15.4	%42.0-
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	924	%7.6	275	%3.9	%70.2-
طلبات التعويض المتعلقة بمخالفات النظام واللوائح التنفيذية	625	%5.2	1,634	%23.3	%161.4
شكاوى خارجة عن اختصاص هيئة السوق المالية	213	%1.8	214	%3.0	%0.5
أخرى	415	%3.4	1	%0.0	%99.8-
الإجمالي	**12,118**	**%100.0**	**7,025**	**%100.0**	**%42.0-**

الجدول رقم (36): عدد الشكاوى مصنفةً بحسب المشتكى عليه

المشتكى عليه	العدد				نسبة التغير
	عام 2022م	النسبة من الاجمالي	عام 2023م	النسبة من الاجمالي	
مؤسسات السوق المالية	4,744	%39.1	2,690	%38.3	%43.3-
الشركات المدرجة	4,247	%35.0	2,012	%28.6	%52.6-
أفراد	738	%6.1	995	%14.2	%34.8
هيئة السوق المالية	511	%4.2	403	%5.7	%21.1-
مؤسسات غير مرخص لها وشركات غير مدرجة	1,407	%11.6	676	%9.6	%52.0-
شركة تداول السعودية	324	%2.7	30	%0.4	%90.7-
شركة مركز إيداع الأوراق المالية	105	%0.9	35	%0.5	%66.7-
لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	40	%0.3	3	%0.0	%92.5-
أخرى	2	%0.0	181	%2.6	%8950.0
الإجمالي	**12,118**	**%100.0**	**7,025**	**%100.0**	**%42.0-**

الجدول رقم (37): حالات الشكاوى التي عالجتها الهيئة خلال العام 2023م

حالة الشكوى	العدد		نسبة التغير
	عام 2022م	عام 2023م	
تحت الدراسة	252	855	%239.3
سُوّيت	11,354	5,056	%55.5-
إخطار المشتكي للتوجه إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	512	1,047	%104.5
أخرى	0	67	-
الإجمالي	**12,118**	**7,025**	**%42.0-**

» الدعاوى الجماعية

يتضمن مفهوم الدعاوى الجماعية أي دعوى تقام من مجموعة أشـــخاص، تشـــترك دعواهم في نفس الأســـس النظامية والوقائع والطلبات. وقـــد عملت الهيئة خلال عام 2023م على دعوى جماعية واحدة، وأتاحـــت طلبات الانضمام لكل من يدعي وقوع الضرر عليه خلال المدد النظامية المحددة في لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية.

965

عدد المتقدمين للدعوى الجماعية المقامة ضد بعض أعضاء مجلس إدارة وموظفي شركة ألغي إدراجها؛ للمطالبة بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن الإعلانات المضللة الصادرة عن الشركة.

4. مباشرة الإجراءات في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

تنص الفقرة (ج) من المادة الخامسة من نظام السوق المالية على أنه: «لأغراض إجراء جميع التحقيقات التي يرى المجلس ضرورتها لتطبيق أحكام هذا النظام واللوائح والقواعد الصادرة طبقاً لأحكامه، يتمتع أعضاء الهيئة وموظفوها الذين يحددهم المجلس بصلاحية اســـتدعاء الشهود، وأخذ الأدلة، وطلب تقديم أي سجلات، أو أوراق، أو أي وثائق أخرى قد تراها الهيئة ذات صلة أو مهمة لتحقيقها. ويجوز للهيئة التفتيش على السجلات وغيرها من المســـتندات أياً كان حائزها، لتقرر ما إذا كان الشخص المعني قد خالف أو يوشـــك أن يخالف أحكام هذا النظام، أو اللوائح التنفيذية، أو القواعد الصادرة عن الهيئة».

الجدول رقم (38): مباشرة الإجراءات في القضايا الواردة في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها[1]

حال القضايا	عام 2022م		عام 2023م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
تحت الإجراء	50	%30.9	65	%30.8	%30.0
أُنهي الإجراء	112	%69.1	146	%69.2	%30.4
الإجمالي[2]	**162**	**%100.0**	**211**	**%100.0**	**%30.2**

1. تركز الهيئة على القضايا النوعية، التي تتطلب بطبيعتها إجراءات استثنائية لضبطها او التحقيق فيها، أو القضايا العاجلة التي تتطلب سرعة في معالجتها إما لنمط سلوكها أو لأثرها.
2. تشمل قضايا متسلسة في نفس العام والأعوام السابقة.

5. قضايا مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

الجدول رقم (39): عدد القضايا الـــواردة والمنتهية الإجراءات فيها المتعلقة بمخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة حسب نوع المخالفة[1]

نوع المخالفة	الواردة			أُنهيت الإجراءات فيها[2]		
	عام 2022م	عام 2023م	نسبة التغير	عام 2022م	عام 2023م	نسبة التغير
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	17	33	%94.1	16	31	%93.8
لائحة حوكمة الشركات	14	22	%57.1	7	21	%200.0
لائحة الاندماج والاستحواذ	1	0	%100.0-	1	0	%100.0-
لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	5	9	%80.0	7	6	%14.3-
لائحة مؤسسات السوق المالية	23	19	%17.4-	26	17	%34.6-
لائحة وكالات التصنيف الائتماني	0	0	-	0	0	-
تعليمات الحسابات الاستثمارية	4	0	%100.0-	2	2	%0.0
التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات	0	0	-	1	0	%100.0-
قواعد الكفاية المالية	0	3	-	0	1	-
لائحة سلوكيات السوق	14	9	%35.7-	13	12	%7.7-
لائحة أعمال الأوراق المالية	15	38	%153.3	7	39	%457.1
قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة	7	7	%0.0	6	4	%33.3-
قواعد الإدراج	0	1	-	0	1	-
قرارات مجلس الهيئة	1	3	%200.0	1	1	%0.0
تعاميم الهيئة	7	3	%57.1-	7	3	%57.1-
الضوابط والإجـــراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشـــركات الخاصة بشـــركات المساهمة المدرجة	0	0	-	1	0	%100.0-
لائحة مراكز مقاصة الأوراق المالية	0	0	-	0	0	-
الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشـــركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها	4	0	%100.0-	4	0	%100.0-
نظام الشركات	10	9	%10.0-	12	6	%50.0-
نظام مكافحة غســـل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهـــاب وتمويله ولائحتيهما التنفيذية	1	0	%100.0-	1	0	%100.0-
نظام السوق المالية	0	3	-	0	1	-
تعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية	0	1	-	0	0	-
لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية	0	1	-	0	1	-
لائحة تعليمات الحوكمة الشرعية في مؤسسات السوق المالية	0	1	-	0	0	-
الإجمالي	**123**	**162**	**%31.7**	**112**	**146**	**%30.4**

1. قد تشترك أكثر من مخالفة في قضية واحدة وفي هذه الحالة تصنّف القضية بناءً على المخالفة الأبرز.
2. تشمل قضايا لأعوام سابقة.

ثانياً: الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات

نتيجةً لســعى الهيئة المستمر إلى التميز مؤسســياً وتعزيز كفاءتها في إدارة أعمالها، من خلال تطبيق أفضل الممارسات في تطوير الإجراءات والعمليات الداخلية بما يســاهم في رفع كفاءة الأعمال التشــغيلية، جعلت لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ومنذ بداية عام 2023م من أولوياتهــا إنجاز جميع الدعاوى القائمة لديها المقيدة قبل العام 2023م، وضاعفت أيضاً جهودها لإصدار أكبر عدد من القرارات خلال عام 2023م، فارتفع عدد القرارات الصادرة عن لجان الفصل والاستئناف خلال عام 2023م لتبلغ (1,115) قراراً، وهو ما يُعدّ إنجازاً يتحقق لأول مرة لدى اللجنتين على حدٍ ســواء وعلى مدار الأعوام الســابقة، وانخفض عدد الدعاوى القائمة لدى لجنة الفصل ليبلغ (230) دعوى خلال العام 2023م مقارنة بـ (302) دعوى بنهاية العام 2022م. إضافةً إلى أنه لا يوجد أي دعوى قائمة لدى لجنة الفصل مقيدة قبل عام 2023م، وهو إنجاز يتحقق لأول مرة بخلو قوائم الدعاوى التي لديها من أي دعوى مقيدة قبل العام 2023م، كذلك خفضت اللجان جلســات النظر بأكثر من 25.65% مقارنة بالعام السابق، مما ساهم في تسريع إجراءات نظر الدعاوى وتحقيق هذه الإنجازات.

الأمر الذي ســاهم في تحسن كبير في المؤشر الاستراتيجي لمتوسط فترة التقاضي، فانخفضت فترة التقاضي خلال عام 2023م لتبلغ (5.5) أشهر مقارنة بمتوسط (7.6) أشهر للعام 2022م وبانخــفاض نسبته (-27.4%) عن العام الســابق، علماً أن القيمة المستهدفة للمؤشر تبلغ (8.5) أشهر للعام 2023م.

1. القضايا القائمة المنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها

تتولى الهيئة الترافع أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية في شــأن القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها، المتعلقة بمخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها، ويحق للهيئة اســتئناف قرار اللجنة أمام لجنة الاســتئناف في منازعــات الأوراق المالية، وتعد قرارات هذه اللجنة نهائية واجبة النفاذ.

الجدول رقم (40): عدد القضايا القائمة والمنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها مصنفة بحسب نوع القضية

نوع القضية	لجنة الفصل				لجنة الاستئناف			
	عام 2022م		عام 2023م		عام 2022م		عام 2023م	
	من الهيئة	ضد الهيئة	من الهيئة	ضد الهيئة	من الهيئة	ضد الهيئة	من الهيئة	ضد الهيئة
مخالفة لائحة سلوكيات السوق	0	0	0	0	2	0	0	0
مخالفة قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	0	0	0	0	1	0	0	0
الدعــاوى المقامة ضد قرارات مجلس الهيئة أو الإجراءات والتعليمات والتعاميم الصادرة من الهيئة	0	9	0	17	0	0	0	6
الإجمالي	**0**	**9**	**0**	**17**	**3**	**0**	**0**	**6**

2. القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها

الجدول رقم (41): عدد القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها

الجهة القضائية	نوع الدعوى	عدد القضايا	
		عام 2022م	عام 2023م
المحكمة الإدارية	إدارية / تنفيذ	7	15
محكمة التنفيذ	تنفيذ	1	1
المحكمة العامة	للعامين	0	0
الإجمالي		**8**	**16**

3. اللوائح والمذكرات الجوابية في القضايا المنظورة المقامة من الهيئة أو ضدها

تتولى الهيئة إعداد لوائح الادعاء والمذكرات الجوابية والاستئنافية في شأن القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها.

الجدول رقم (42): عدد اللوائح والمذكرات والتظلمات في القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها

اللوائح / المذكرات / التظلمات	العدد		نسبة التغير
	عام 2022م	عام 2023م	
لوائح ومذكرات جوابية في القضايا المقامة من الهيئة	7	60	%757.1
مذكرات جوابية في القضايا المقامة ضد الهيئة	34	64	%88.2
لوائح الاستئناف المقدمة ضد القرارات والأحكام الصادرة من الجهات القضائية المختصة	46	51	%10.9
التظلمات ضد القرارات والإجراءات الصادرة من الهيئة	25	50	%100.0
الإجمالي	**112**	**225**	**%100.9**

4. الأحكام النهائية في الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها

الجدول رقم (43): الأحكام النهائية في الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها

التصنيف	عام 2022م			عام 2023م		
	مقامة من الهيئة	مقامة ضد الهيئة	الإجمالي	مقامة من الهيئة	مقامة ضد الهيئة	الإجمالي
انتهت بحكم نهائي لصالح الهيئة	2	24	26	3	17	20
انتهت بحكم نهائي ضد الهيئة	0	0	0	0	0	0

5. القضايا والمخالفات التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة

بلغ عدد القضايا التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة منذ صدور الأمر السامي رقم 4690 وتاريخ 6/ 2/ 1435هـ، القاضي بنقل اختصاصات الجهات واللجان المتعلقة بالتحقيق والادعاء في الجرائم الجنائية إلى النيابة العامة 219 قضية حتى نهاية عام 2023م، منها 20 قضية منظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، و5 قضايا أحيلت إلى النيابة العامة وما زالت تحت الإجراء، وبلغ عدد القضايا المنتهية 194 قضية.

الجدول رقم (44): عدد المخالفات التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة

المادة المخالفة	2022م	2023م
المادة (31): مخالفات ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	4	5
المادة (49): مخالفات تلاعب وتضليل	9	6
المادة (50): مخالفات التداول بناءً على معلومة داخلية	3	0
المادة (211): من نظام الشركات	2	1
المادة (2): من نظام مكافحة غسل الأموال	1	4
الإجمالي	**19**	**16**[1]

6. متابعة تنفيذ قرارات العقوبات

تتولى الهيئة متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلسها، والقرارات الوقتية المتعلقة بالحجز التحفظي ورفع الحجز التحفظي الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، والقرارات النهائية الصادرة عن لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها، وذلك عبر الخطوتين التاليتين:

أ. تبليغ المخالف والجهات المعنية بتنفيذ قرارات العقوبات الصادرة بحق المخالف.

ب. متابعة تنفيذ قرارات العقوبات.

7. تصنيف قرارات العقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

الجدول رقم (45): عدد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها الذين صدرت بشأنهم قرارات واجبة التنفيذ خلال عام 2023م[2]

نوع المخالف	العدد	المُنفذ	نسبة المُنفذ	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه
مستثمر	137	91	%66.4	46	%33.6
مؤسسة سوق مالية / شخص مسجل	22	21	%95.5	1	%4.5
شركة مدرجة	4	4	%100.0	0	%0.0
عضو مجلس إدارة / كبار التنفيذيين	116	63	%54.3	53	%45.7
الإجمالي	**279**	**179**	**%64.2**	**100**	**%35.8**

1. يمثل عدد المخالفات في القضايا المحالة إلى النيابة العامة خلال عام 2023م والبالغ عددها 10 قضايا، وقد تشترك أكثر من مخالفة في قضية واحدة.
2. القرارات الواجب تنفيذها للعام 2023م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2022م حتى الربع الثالث من عام 2023م، ولاتشمل قرارات الربع الرابع من العام 2023م باعتبار أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.

الجدول رقم (46): عدد مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها التي صدرت بشأنها قرارات واجبة التنفيذ خلال عام 2023م[1]

النظام/الائحة	العدد	المُنفذ	نسبة المُنفذ	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	15	15	%100.0	0	%0
لائحة حوكمة الشركات	18	12	%66.7	6	%33.3
لائحة الاندماج والاستحواذ	0	0	%0.0	0	%0
لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	3	3	%100.0	0	%0
لائحة مؤسسات السوق المالية	13	10	%76.9	3	%23.1
لائحة وكالات التصنيف الائتماني	0	0	%0.0	0	%0
تعليمات الحسابات الاستثمارية	5	5	%100.0	0	%0
قواعد الكفاية المالية	0	0	%0.0	0	%0
لائحة سلوكيات السوق	103	74	%71.8	29	%28.2
لائحة أعمال الأوراق المالية	20	8	%40.0	12	%60.0
قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة	2	2	%100.0	0	%0
قواعد الإدراج	9	5	%55.6	4	%44.4
قرارات مجلس الهيئة	2	2	%100.0	0	%0
تعاميم الهيئة	2	2	%100.0	0	%0
الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة	0	0	%0.0	0	%0
لائحة مراكز مقاصة الأوراق المالية	0	0	%0.0	0	%0
نظام الشركات	87	41	%47.1	46	%52.9
نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحتيهما التنفيذية	0	0	%0.0	0	%0
الإجمالي	**279**	**179**	**%64.2**	**100**	**%35.8**

1. القرارات الواجب تنفيذها للعام 2023م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2022م حتى الربع الثالث من عام 2023م، ولاتشمل قرارات الربع الرابع من العام 2023م باعتبار أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.

الجدول رقم (47): تصنيف العقوبات الصادرة عن المجلس ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

نوع العقوبة	عام 2022م		عام 2023م		نسبة التغير
	العدد[1]	النسبة من الإجمالي	العدد[2]	النسبة من الإجمالي	
غرامة مالية	149	%90.9	261	%81.3	%75.2
المنع من مزاولة الوساطة أو إدارة المحافظ أو العمل كمستشار استثمار أو أي وظيفة واجبة التسجيل	1	%0.6	2	%0.6	%100.0
المنع من العمل في الشركات المدرجة في السوق المالية	1	%0.6	34	%10.6	%3300.0
المنع من شراء الأسهم في الشركات المدرجة	2	%1.2	21	%6.5	%950.0
السجن	0	%0.0	1	%0.3	-
أخرى[3]	11	%6.7	2	%0.6	%81.8-
الإجمالي	**164**	**%100**	**321**	**%100.0**	**%95.7**

1. القرارات الواجب تنفيذها للعام 2022م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2021م حتى الربع الثالث من عام 2022م، ولاتشمل قرارات الربع الرابع من العام 2022م باعتبار أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.
2. القرارات الواجب تنفيذها للعام 2023م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2022م حتى الربع الثالث من عام 2023م، ولاتشمل قرارات الربع الرابع من العام 2023م باعتبار أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.
3. تشمل عقوبات إدارية واحترازية

8. الغرامات والجزاءات المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

الجدول رقم (48): إجمالي الغرامات والجزاءات المالية الواجب تنفيذها بقرارات صادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها[1]

اللائحة/النظام	عام 2022م			عام 2023م		
	إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية الواجب تحصيلها (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة إنفاذاً للقرارات (ريال)	نسبة المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة	إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية الواجب تحصيلها (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة إنفاذاً للقرارات (ريال)	نسبة المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	7,280,000	6,280,000	%86.3	2,760,000	2,760,000	%100.0
لائحة حوكمة الشركات	2,010,000	1,810,000	%90.0	2,510,000	1,510,000	%60.2
لائحة الاندماج والاستحواذ	-	-	–	-	-	-
لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	2,230,000	2,230,000	%100.0	450,000	450,000	%100.0
لائحة مؤسسات السوق المالية	10,905,000	9,755,000	%89.5	3,585,000	3,075,000	%85.8
لائحة وكالات التصنيف الائتماني	-	-	–	-	-	-
تعليمات الحسابات الاستثمارية	-	-	–	1,250,000	1,250,000	%100.0
قواعد الكفاية المالية	-	-	–	-	-	-
لائحة سلوكيات السوق	18,056,426	11,456,113	%63.4	1,352,313,101	361,674,174	%26.7
لائحة أعمال الأوراق المالية	1,250,000	274,139	%21.9	20,790,000	890,453	%4.3
قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة	-	-	–	30,000	30,000	%100.0
قواعد الإدراج	110,000	110,000	%100.0	905,000	375,000	%41.4
قرارات مجلس الهيئة	800,000	800,000	%100.0	60,000	60,000	%100.0
تعاميم الهيئة	-	-	–	50,000	50,000	%100.0
نظام الشركات	540,000	170,000	%31.5	10,350,000	3,230,000	%31.2
نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحتيهما التنفيذية	100,000	100,000	%100.0	-	-	-
الإجمالي	**43,281,426**	**32,985,252**	**%76.2**	**1,395,053,101**	**[2]375,354,627**	**[3]%26.9**

1. المبالغ الواجب تحصيلها للعام 2023م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2022م حتى الربع الثالث من عام 2023م. ولاتشمل قرارات الربع الرابع من العام 2023م باعتبار أن تحصيلها يتم بعد نهاية العام.
2. تم تخصيص جزء من المبلغ المحصل كمخصص تنظيمي تطبيقاً لنظام السوق المالية.
3. يعود انخفاض نسبة التحصيل لصدور قرار لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية رقم (2912/ل س/2023 لعام 1444هـ) ضد عدد (22) مخالف بإجمالي عقوبات مالية مفروضة مقدارها (1,202,611,361.39) ريال منها مبلغ (1,196,536,361) يمثل مكاسب غير مشروعة تحققت نتيجة المخالفات ، وجرى تحصيل مبلغ مقداره (333,372,625.54) ريال من الإجمالي ، ويجري العمل على التنفيذ والذي قد يتطلب مدة طويلة نظراً لضخامة المبالغ المطالب بها في هذا القرار.

الجدول رقم (49): إجمالي الغرامات والجزاءات المالية الواجب تنفيذها بقرارات صادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة بحسب المخالف[1]

نوع المخالف	عام 2022م			عام 2023م	
	إجمالي المبالغ الواجب تحصيلها (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة (ريال)	نسبة المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة والجزاء	إجمالي المبالغ الواجب تحصيلها (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة عام (ريال)	نسبة المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة والجزاء
مستثمر	20,416,426	11,840,252	%58.0	1,376,533,100.62	365,144,627.05	%26.5
عضو مجلس إدارة / كبار تنفيذيين	8,310,000	6,590,000	%79.3	12,730,000	4,430,000	%34.8
شخص مسجل	1,225,000	1,225,000	%100.0	0	0	-
شركة مدرجة	190,000	190,000	%100.0	220,000	220,000	%100.0
مؤسسة سوق مالية	13,140,000	13,140,000	%100.0	5,570,000	5,560,000	%99.8
الإجمالي	**43,281,425.8**	**32,985,251.7**	**%76.2**	**1,395,053,100.6**	**375,354,627.1**	**%26.9[2]**

المبالغ المحكوم بها في الدعاوى المدنية والدعاوى الجزائية الصادرة بقرارات قطعية صادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

الجدول رقم (50): المبالغ المحكوم بها في الدعاوى المدنية الصادرة بقرارات قطعية صادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

العام	عدد المعوضين	التعويضات	أتعاب متابعة الدعوى	الإجمالي
2022م	1,294	1,751,894,860.4	466,000.0	1,752,360,860.4
2023م	579	245,347,758.6	638,000.0	245,985,758.6

الجدول رقم (51): مبالغ التعويضات المحكوم بها الصادرة بقرارات قطعية عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

التصنيف	عام 2022م	عام 2023م
ضد ممارسي أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	53,190,846.9	61,932,860.5
ضد مخالفي لائحة سلوكيات السوق والمادة (49) من نظام السوق المالية	323,472,285.0	5,939,953.7
ضد مؤسسات السوق المالية	37,498,341.9	23,458,177.3
ضد شركة مدرجة	52,969,178.5	123,423.6
دعوى جماعية	1,225,113,291.0	19,532,809.5
أخرى[3]	59,650,917.0	134,360,534.0
الإجمالي	**1,751,894,860.4**	**245,347,758.6**

1. المبالغ الواجب تحصيلها للعام 2023م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2022م حتى الربع الثالث من عام 2023م ولا تشمل قرارات الربع الرابع من العام 2023م باعتبار أن تحصيلها يتم بعد نهاية العام.
2. يعود انخفاض نسبة التحصيل لصدور قرار لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية رقم (2912/ل.س/2023 لعام 1444هـ) ضد عدد (22) مخالف بإجمالي عقوبات مالية مفروضة مقدارها (1,202,611,361.39) ريال منها مبلغ (1,196,536,361) يمثل مكاسب غير مشروعة تحققت نتيجة المخالفات ، وجرى تحصيل مبلغ مقداره (333,372,625.54) ريال من الإجمالي ، ويجري العمل على التنفيذ والذي قد يتطلب مدة طويلة نظراً لضخامة المبالغ المطالب بها في هذا القرار.
3. تشمل تعويضات المستثمرين ضد أفراد وشركات غير مدرجة.

الجدول رقم (52): مبالغ المكاسب غير المشروعة والغرامات المالية المحكوم بها الصادرة بقرارات قطعية صادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

العام	المكاسب غير المشروعة	الغرامات المالية	الإجمالي
2022م	14,350,171.7	[1]21,870,000.0	36,220,171.7
2023م	1,712,034,237.3	40,610,000.0	1,752,644,237.3

ثالثاً: الطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين

الجدول رقم (53) طلبات الإفصاح والحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة إلى الهيئة مصنفة بحسب جهة الطلب

الجهة الطالبة	عام 2022م	عام 2023م	نسبة التغير
وزارة العدل	1,149,383	1,377,273	%19.8
جهات حكومية	1,194	1,805	%51.2
مستثمرون / ورثة	6,785	9,286	%36.9
الإجمالي	**1,157,362**	**1,388,364**	**%20.0**

الجدول رقم (54) عدد الأوامر القضائية الواردة عبر نظام «نافذ»

نوع الأمر	2022م	2023م	نسبة التغير
إفصاح وحجز	738,943	884,621	%19.7
رفع حجز	394,460	462,837	%17.3
تنفيذ	12,384	26,619	%114.9
الإجمالي	**1,145,787**	**1,374,077**	**%19.9**

الجدول رقم (55): عدد الطلبات الواردة إلى الهيئة مصنفة بحسب نوع الطلب

نوع الطلب	عام 2022م	عام 2023م	نسبة التغير
إفصاح	9,825	11,894	%21.1
حجز	739,699	885,791	%19.8
رفع حجز	394,609	463,055	%17.3
قسمة تركة	99	170	%71.7
بيع	13,005	27,360	%110.4
أخرى	125	94	%24.8-
الإجمالي	**1,157,362**	**1,388,364**	**%20.0**

1. تم تعديلها عما هو منشور في التقرير السنوي لعام 2022م، بإضافة 300 ألف ريال، بعد إعادة تصنيف البيانات لتشمل قيمة الغرامات للجنة الفصل ولجنة الاستئناف معاً.

05

الباب الخامس:
الإفصاح المالي للهيئة

أولاً: تقرير مراجع الحسابات المستقل.

ثانياً: قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023م.

ثالثاً: قائمة الأداء المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م.

رابعاً: قائمة التغير في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م.

خامساً: قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م.

سادساً: الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية في 31 ديسمبر 2023م.

هيئة السوق المالية

القوائم المالية

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م

وتقرير مراجع الحسابات المستقل

فهرس القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م

المحتويات	الصفحة
تقرير مراجع الحسابات المستقل	179 - 178
قائمة المركز المالي	180
قائمة الأداء المالي	181
قائمة التغيرات في صافي الأصول	183 - 182
قائمة التدفقات النقدية	184
الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية	210 - 185

تقرير مراجع الحسابات المستقل

الـى السادة أصحاب المعالي والسعادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين

هيئة السوق المالية

الرياض – المملكة العربية السعودية

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لهيئة السـوق المالية (الهيئة)، والتي تشـمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسـمبر2023 م، وقائمة الأداء المالي، وقائمة التغيـرات في صافي الموجودات، وقائمة التدفقات النقدية للسـنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مـع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص عن السياسات المحاسبية الجوهرية.

وفي رأينا فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي للهيئة كما في 31 ديسمبر 2023م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم«مسـؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية» الوارد في تقريرنا. ونحن مسـتقلون عن الهيئة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية وفقاً لذلك الميثاق. وفي إعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافيةً ومناسبةً لتوفير أساس لرأينا.

المعلومات الأخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للهيئة ، بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع عنها. والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي. ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسـؤوليتنا تتمثـل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيـام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحرّفة بشكلٍ جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى استنادا إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسـؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشـكل عادل ، وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الهيئة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال عن الأمور المتعلقة بالاسـتمرارية واسـتخدام أساس الاستمرارية في المحاسـبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية الهيئة أو إيقاف عملياتها أو ما لم يكن لديها أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، والممثلون لجنة المراجعة ومجلس الإدارة للهيئة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الهيئة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سـواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مسـتوى عال من التأكيد لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها ، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السـعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشـك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سـواء بسـبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تسـتجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى اسـتنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأسـاس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الهيئة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإنه علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتسـتند اسـتنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الهيئة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويـم العرض العام للقوائم الماليـة، وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم الماليـة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- ونحـن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتهـا المخطط والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي تم إكتشافها أثناء المراجعة.

الرياض - المملكة العربية السعودية
التاريخ:16 / 09 / 1445 هـ
الموافق: 26 / 03 / 2024م

عن شركة الدكتور محمد العمري وشركاه

جهـــــاد محـمـــــد العـمـــــري

محاسب قانوني ـ ترخيص رقم 362

هيئة السوق المالية
قائمة المركز المالي
(جميع المبالغ مقربة إلى أقرب ريال سعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إيضاح	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2022م
الأصول			
الأصول المتداولة			
نقد ومعادلات النقد	5	3,304,095,296	2,916,035,384
ذمم مدينة من معاملات تبادلية	6-أ	1,168,918	2,037,138
ذمم مدينة من معاملات غير تبادلية	6-ب	54,144,450	18,136,379
سلف الموظفين		14,599,111	14,081,177
دفعات مقدمة وأصول متداولة أخرى	7	82,222,860	49,761,241
مجموع الأصول المتداولة		**3,456,230,635**	**3,000,051,319**
الأصول غير المتداولة			
الجزء غير المتداول من سلف الموظفين		29,427,199	26,774,430
عقارات ومعدات	8	214,044,394	223,367,927
مشروعات تحت التنفيذ	9	1,713,386,776	1,704,287,977
أصول غير ملموسة	10	13,969,461	14,917,501
مجموع الأصول غير المتداولة		**1,970,827,830**	**1,969,347,835**
مجموع الأصول		**5,427,058,465**	**4,969,399,154**
الالتزامات			
الالتزامات المتداولة			
موردين وذمم دائنة من معاملات تبادلية	11	3,558,461	3,412,998
مصروفات مستحقة والتزامات متداولة أخرى	12	438,342,762	115,252,024
مجموع الالتزامات المتداولة		**441,901,223**	**118,665,022**
الالتزامات غير المتداولة			
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	13	399,460,093	383,515,033
مجموع الالتزامات غير المتداولة		**399,460,093**	**383,515,033**
مجموع الالتزامات		**841,361,316**	**502,180,055**
صافي الأصول			
احتياطي نفقات	14	1,155,886,296	1,134,485,372
احتياطي عام	14	1,776,203,184	1,558,255,284
فائض نقدي	14	44,433,530	223,294,728
فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم		1,609,174,139	1,551,183,715
مجموع صافي الأصول		**4,585,697,149**	**4,467,219,099**
مجموع صافي الأصول والالتزامات		**5,427,058,465**	**4,969,399,154**

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (21) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة السوق المالية
قائمة الأداء المالي
(جميع المبالغ مقربة إلى أقرب ريال سعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

		للسنة المالية المنتهية في	
	إيضاح	31 ديسمبر 2023م	31 ديسمبر 2022م
الإيرادات			
إيرادات من معاملات غير تبادلية			
عمولات تداول الأوراق المالية	15	804,763,731	1,052,568,017
خدمات تداول وأنشطة الهيئة	15	160,528,317	158,798,952
مخالفات الأنظمة واللوائح التنفيذية	15	68,346,645	48,010,133
		1,033,638,693	1,259,377,102
إيرادات من معاملات تبادلية			
عوائد ودائع	15	177,574,698	75,588,572
خدمات تداول وأنشطة الهيئة	15	1,409,895	5,281,875
		178,984,593	80,870,447
مجموع الإيرادات		**1,212,623,286**	**1,340,247,549**
المصروفات			
رواتب ومزايا الموظفين	16	(611,378,256)	(566,031,069)
مصروفات عمومية وإدارية	17	(170,367,441)	(160,762,301)
استهلاكات واطفاءات	10.8	(20,383,522)	(25,365,756)
خدمات مهنية واستشارات		(18,730,316)	(30,386,510)
تدريب وابتعاث الموظفين		(52,249,840)	(48,323,670)
مجموع المصروفات		**(873,109,375)**	**(830,869,306)**
مصروفات أخرى، بالصافي		(121,026)	(2,088,822)
صافي فائض الإيرادات عن المصروفات للسنة		**339,392,885**	**507,289,421**

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (21) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة السوق المالية
قائمة التغيرات في صافي الأصول
(جميع المبالغ مقربة إلى أقرب ريال سعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إيضاح	احتياطي نفقات	احتياطي عـام	فائض نقدي	فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم	المجموع
31 ديسمبر 2022م						
الرصيد في 1 يناير 2022م		896,822,150	1,469,075,664	698,943,801	1,488,959,980	4,553,801,595
محول إلى وزارة المالية خلال العام	14	-	-	(698,943,801)	-	(698,943,801)
صافي فائض الإيرادات عن المصروفات		-	-	-	507,289,421	507,289,421
أثر التغييرات في الافتراضات الإكتوارية	13	-	-	-	105,071,884	105,071,884
رد احتياطي نفقات واحتياطي عام في فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم		(896,822,150)	(1,469,075,664)	-	2,365,897,814	-
الفائض النقدي قبل تكوين الاحتياطيات	14	-	-	2,916,035,384	(2,916,035,384)	-
محول إلى احتياطي نفقات	14	1,134,485,372	-	(1,134,485,372)	-	-
محول إلى احتياطي عام	14	-	1,558,255,284	(1,558,255,284)	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022م		1,134,485,372	1,558,255,284	223,294,728	1,551,183,715	4,467,219,099
31 ديسمبر 2023م						
الرصيد في 1 يناير 2023م		1,134,485,372	1,558,255,284	223,294,728	1,551,183,715	4,467,219,099
محول إلى وزارة المالية خلال العام	14	-	-	(223,294,728)	-	(223,294,728)
صافي فائض الإيرادات عن المصروفات		-	-	-	339,392,885	339,392,885
أثر التغييرات في الافتراضات الإكتوارية	13	-	-	-	2,379,893	2,379,893
رد احتياطي نفقات واحتياطي عام في فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم		(1,134,485,372)	(1,558,255,284)	-	2,692,740,656	-
الفائض النقدي قبل تكوين الاحتياطيات	14	-	-	2,976,523,010	(2,976,523,010)	-
محول إلى احتياطي نفقات	14	1,155,886,296	-	(1,155,886,296)	-	-
محول إلى احتياطي عام	14	-	1,776,203,184	(1,776,203,184)	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023م		1,155,886,296	1,776,203,184	44,433,530	1,609,174,139	4,585,697,149

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (21) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة السوق المالية
قائمة التدفقات النقدية
(جميع المبالغ مقربة إلى أقرب ريال سعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إيضاح	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م	31 ديسمبر 2022م
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي فائض الإيرادات عن المصروفات للسنة		339,392,885	507,289,421
تعديلات:			
استهلاكات واطفاءات	10,8	20,383,522	25,365,756
خسائر استبعاد عقارات ومعدات وأصول غير ملموسة		107,690	1,548
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	13	53,389,650	45,940,773
إيرادات عوائد الودائع	15	(177,574,698)	(75,588,572)
التغيرات في			
ذمم مدينة من معاملات تبادلية		868,220	1,106,577
ذمم مدينة من معاملات غير تبادلية		(36,008,071)	2,686,098
سلف موظفين		(3,170,703)	(4,260,761)
دفعات مقدمة وأصول متداولة أخرى		(24,943,588)	21,303,116
موردين وذمم دائنة من معاملات تبادلية		145,463	(5,743,020)
مصروفات مستحقة والتزامات متداولة أخرى		323,090,738	13,125,346
مدفوع من مكافأة نهاية الخدمة	13	(35,064,697)	(16,906,671)
إيرادات عوائد ودائع محصلة	15	170,056,667	60,273,681
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		630,673,078	574,593,292
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
إضافات عقارات ومعدات ومشروعات تحت التنفيذ	9,8	(19,086,499)	(20,674,892)
إضافات أصول غير ملموسة	10	(254,928)	(3,780,830)
محصل من استبعاد عقارات ومعدات		22,989	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(19,318,438)	(24,455,722)
التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية			
محول إلى وزارة المالية	14	(223,294,728)	(698,943,801)
صافي النقد المستخدم في الانشطة التمويلية		(223,294,728)	(698,943,801)
التغير في النقد ومعادلات النقد خلال السنة		388,059,912	(148,806,231)
النقد ومعادلات النقد في أول السنة		2,916,035,384	3,064,841,615
النقد ومعادلات النقد في آخر السنة	5	3,304,095,296	2,916,035,384

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (21) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

1. التنظيم والأنشطة الرئيسية

تأسست هيئة السوق المالية بموجب «نظام السوق المالية» الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ ٢ جمادى الثاني 1424هـ الموافق 1 أغسطس 2003م الذي نص على أن يتم إنشاء هيئة في المملكة العربية السعودية تسمى «هيئة السوق المالية». وقد تم إنشاء الهيئة وشرعت في تنفيذ المهام الموكلة إليها بموجب الأمر الملكي الكريم رقم أ / 114 بتاريخ 13 جمادى الأول 1425هـ الموافق 1 يوليو 2004م بتعيين مجلس هيئة السوق المالية.

هيئة السوق المالية ذات استقلال مالي وإداري وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء. الهيئة هي الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات وتطبيق أحكام نظام السوق المالية لتحقيق الآتي:

- تنظيم السوق المالية وتطويرها.
- تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها.
- تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.
- حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة.
- العمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.
- تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها.
- تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.
- الترخيص بتأسيس منشأة ذات أغراض خاصة وتنظيم ومراقبة أعمالها وإصدار القواعد المنظمة لذلك.
- تنظيم رهن الأوراق المالية والتنفيذ عليها.

بناءً على قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 02/5/2004 بتاريخ 23 جمادى الثاني 1425 الموافق 9 أغسطس 2004م (تبدأ السنة المالية للهيئة من اليوم الحادي عشر من برج الجدي من كل سنة (الموافق 1 يناير) وتنتهي في اليوم العاشر من برج الجدي من السنة المالية التالية) الموافق 31 ديسمبر.

يقع مقر الهيئة في طريق الملك فهد، مدينة الرياض ص.ب 87171. الرياض 11642.

2. أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي ومفهوم الاستمرارية ما لم يذكر خلاف ذلك. ويتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة.

تعرض القوائم المالية بالريال السعودي، وهي العملة الوظيفية وعملة العرض الخاصة بالهيئة، ويتم تقريب الأرقام إلى أقرب ريال سعودي مالم يذكر خلاف ذلك.

3. معلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية

1.3 عرض الأصول والالتزامات

تم تطبيق نفس دورة التشغيل العادية على تصنيف الأصول والالتزامات و مدتها اثني عشر شهراً.

تصنف الهيئة الأصل على أنه أصل متداول عندما يستوفي أياً من الضوابط التالية:

أ. يتوقع أن يُحقق أو يُحتفظ به لغرض البيع أو الاستهلاك خلال دورة التشغيل العادية للجهة؛ أو

ب. يُحتفظ به -بشكل رئيس -لغرض المتاجرة؛ أو

ج. يتوقع أن يُحقق خلال مدة اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية؛ أو

د. يكون الأصل نقداً أو معادلاً للنقد، ما لم يكن خاضعاً لقيود على مبادلته، أو استخدامه لتسوية التزام لمدة اثني عشر شهراً -على الأقل -بعد تاريخ القوائم المالية.

وتصنف الهيئة جميع الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة.

تصنف الهيئة الالتزام على أنه التزام متداول عندما يستوفي أياً من الضوابط التالية:

أ. يتوقع تسويته خلال دورة التشغيل العادية للهيئة؛ أو

ب. يُحتفظ بالالتزام -بشكل رئيس – لغرض المتاجرة؛ أو

ج. يكون الالتزام واجب التسوية خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية؛ أو

د. ليس للهيئة حق غير مشروط في أن تُؤجل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً – على الأقل – بعد تاريخ القوائم المالية.

تصنف الهيئة التزاماتها المالية على أنها التزامات متداولة عندما تكون واجبة التسوية خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية، حتى وإن:

أ. كان الأجل الأصلي لفترة أطول من اثني عشر شهراً؛ و

ب. تم إكمال اتفاق لإعادة التمويل، أو لإعادة جدولة الدفعات، على أساس طويل الأجل بعد تاريخ القوائم المالية وقبل اعتماد إصدار القوائم المالية.

تصنف الهيئة جميع الالتزامات الأخرى على أنها غير متداولة.

2.3 النقد ومعادلات النقد

يتكون النقد ومعادلات النقد من النقد في الصندوق والنقد لدى البنوك والودائع، والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية معروفة وتخضع لمخاطر ضئيلة للتغيرات في القيمة.

تعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفقاً للطريقة غير المباشرة في قائمة التدفقات النقدية.

يتم تصنيف الفائدة المقبوضة، في قائمة التدفقات النقدية ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

تصنف التحويلات من وإلى وزارة المالية في قائمة التدفقات النقدية ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

3.3 الأدوات المالية

الأصول المالية

الإثبات الأولي والقياس

الأصول المالية في نطاق معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 29 "الإثبات والقياس"؛ تصنف الأصول المالية عند الاثبات الأولي من قبل الهيئة كأصول مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، وقروض ومبالغ مستحقة، واستثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق أو الأصول مالية متاحة للبيع، حسبما هو ملائم.

تشمل الأصول المالية للهيئة: النقد والودائع لأجل والمبالغ مستحقة التحصيل من المعاملات التبادلية وغير التبادلية وسلف الموظفين.

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للأصول المالية على تصنيفها. علماً بأن جميع الأصول المالية للهيئة تندرج تحت فئة قروض وسلف للموظفين ومبالغ مستحقة أخرى.

السلف والذمم المدينة هي أصول مالية غير مشتقة ذات أقساط ثابتة أو قابلة للتحديد وغير متداولة في سوق نشطة. بعد القياس الأولي، يتم قياس مثل هذه الأصول المالية لاحقاً بالقيمة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة السائد، ناقصاً انخفاض القيمة. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على الاقتناء والأتعاب أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة السائد. يتم اثبات الخسائر التي تنشأ من انخفاض القيمة في الفائض أو العجز.

إلغاء الاثبات

تقوم الهيئة بإلغاء اثبات أصل مالي أو حسب مقتضى الحال، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المتماثلة عند:

- انتهاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- قيام بتحويل حقوقها في استلام تدفقات نقدية من أصل أو تحمل التزام بدفع تدفقات نقدية مستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث أو (أ) قيام الهيئة بتحويل كافة مخاطر ومنافع الأصل أو (ب) عدم قيام الهيئة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الأصل وتحويل السيطرة على الأصل

الهبوط في قيمة الأصول المالية

تقوم الهيئة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم احتمالية وجود دليل موضوعي على أن أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد تعرضت لهبوط القيمة. ويتقرر أن أصل معين أو مجموعة من الأصول المالية قد هبطت قيمتها فقط في حالة وجود دليل موضوعي على هبوط قيمة الأصل نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاثبات الأولي للأصل (حدوث خسارة) ويكون لحدوث الخسارة أثر يمكن تقييمه بصورة يعتمد عليها على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية.

تشمل الأدلة الموضوعية لانخفاض القيمة المؤشرات التالية:

- تعرض مدين أو مجموعة من المدينين إلى صعوبات مالية جوهرية
- وقوع إهمال أو تقصير في سداد الفائدة او أصل المبلغ
- احتمال إفلاس المقترض أو إعادة هيكلته ماليا
- المعطيات التي يمكن ملاحظتها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مثل التغيرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية التي ترتبط بتعثرات السداد.

تقوم الهيئة في البداية بإجراء تقييم بصورة فردية للتأكد من وجود دليل موضوعي على هبوط قيمة أي من الأصول المالية التي تعتبر هامة بمفردها أو بشكل جماعي بالنسبة للأصول المالية التي لا تعتبر هامة بمفردها. إذا ما تبين للهيئة عدم وجود دليل موضوعي على هبوط في قيمة الأصول التي تم تقويمها بشكل فردي للتأكد من هبوط قيمتها، سواءً كان هام أم لا، فأنها تقوم بإدراج الأصل في مجموعة من الأصول المالية التي لها خصائص ومخاطر ائتمان متشابهة وتقوم بتقويمها بشكل جماعي للتأكد من هبوط قيمتها. إن الأصول، التي يتم تقويمها على أساس فردي للتأكد من هبوط قيمتها والتي يتم بشأنها إثبات أو الاستمرار في إثبات خسارة هبوط القيمة، لا يتم إدراجها في عملية تقويم الانخفاض في القيمة التي تتم على أساس جماعي.

إذا كان هناك دليل رئيسي على تكبد خسارة هبوط القيمة تقاس خسارة الهبوط المحددة وذلك بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المتوقعة المستقبلية غير المتكبدة بعد). تخصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدل العمولة الفعلية الأصلية للأصل المالي.

تخفض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص ويثبت مبلغ الخسارة في الفائض أو العجز. يتم شطب القروض مع المخصص المرتبط بالقروض - عندما يكون هناك نظرة واقعية للاسترداد المستقبلي وتم تحقق جميع الضمانات أو تحويلها إلى الهيئة. وفيما إذا تم في سنة لاحقة - زيادة أو نقص مبلغ خسارة الانخفاض التقديرية بسبب حدث وقع بعد إثبات الانخفاض في القيمة فيتم زيادة أو تقليص خسارة الانخفاض المسجلة سابقاً من خلال تعديل حساب المخصص. ويتم إذا ما تم عكس قيد شطب ما في وقت لاحق، فيتم قيد الاسترداد إلى تكاليف التمويل في الفائض أو العجز.

الإلتزامات المالية

الاثبات الأولي والقياس

تصنف الإلتزامات المالية في نطاق معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 29 على أنها أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز أو القروض والسلف حسب الملائمة.

تحـــدد الهيئة تصنيف الإلتزامات المالية عند الاثبات الأولي. يتم إثبـــات كافة الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القـــروض والافتراضات، تضاف إلى تكاليف المعاملات المباشرة. تشمل الإلتزامات المالية للهيئة الذمم الدائنة من المعاملات التبادلية وغير التبادلية.

القياس اللاحق

يعتمد قياس الإلتزامات المالية على تصنيفها. جميع الإلتزامات المالية للهيئة تكون تحت تصنيف القروض والسلف، ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة. تقاس الإلتزامات المالية للهيئة لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم احتساب التكلفة المطفأة من خلال الأخذ في الاعتبار أي خصم أو قسط عند الاستحواذ والرسوم أو التكاليف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

إلغاء الاثبات

يتم إلغاء اثبات الإلتزامات المالية عند ســـداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته. فـــي حالة تبديل الإلتزامات المالية الحالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة بشروط مختلفة تماماً، أو بتعديل شروط الإلتزامات الحالية، عندئذ يتم اعتبار مثل هذا التبديل أو التعديل كتوقف عن اثبات الإلتزامات الأصلية واثبات مطلوبات جديدة. يتم اثبات الفرق بين القيم الدفترية المعنية في الفائض أو العجز.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الأصول المالية والإلتزامات المالية وتدرج بالصافي في قائمة المركز المالي، فقط عند وجود حق نظامي حالي ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعند وجود نية للسداد علي أساس الصافي، أو بتسييل الأصول وسداد الإلتزامات في آن واحد.

القيمة العادلة للأدوات المالية

تقوم الهيئة بقياس القيم العادلة للأصول المالية و الإلتزامات المالية لأغراض الإثبات و/أو الإفصاح. وتقوم الهيئة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باســـتخدام الســـعر المعلن في ســـوق نشطة. وإذا لم يكن سوق الأداة المالية نشـــطاً، تقوم الهيئة بتحديد القيمة العادلة باستخدام أســـلوب للتقييم. الهدف من استخدام أســـلوب التقييم هو تحديد ما هو ســـعر المعاملة الذي كانت ســـتتم به في تاريخ القياس بين أطراف تتصرف بحرية حفزتها عوامل التشغيل العادية. تشمل أساليب التقييم اســـتخدام معاملات تبادلية في السوق بين أطراف مطلعة تتصرف بحرية ورضا – إن وجدت، والرجوع إلى القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى متطابقة إلى حد كبير، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة، ونماذج تسعير الخيارات. ويعتمد أسلوب التقييم المختار على أقصى استخدام لمدخلات السوق وعلى أقل ما يمكن من المدخلات الخاصة بالهيئة. ويأخذ أســـلوب التقييم في الاعتبار جميع العوامل التي من شأن المشاركين في السوق أخذها في الاعتبار عند وضع سعر ويكون متسقاً مع المنهجيات الاقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية.

سلف الموظفين

تحدد الهيئة القيمة العادلة للســـلفة بالرجوع إلى أسعار الفائدة في سوق نشـــطة. وعندما لا تستطيع الهيئة تحديد القيمة العادلة بالإشارة إلى السوق النشطة، فإنها تســـتخدم أحد أساليب التقييم. ويمكن تحديد القيمة العادلة باستخدام أســـلوب تقييم عن طريق خصم جميع المتحصلات النقدية المستقبلية باستخدام سعر الفائدة السائد بالسوق لسلفة مشابه.

4.3 العقارات والمعدات

يتم قياس العقارات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم والخسارة المتراكمة للهبوط في القيمة (إن وجدت). تتضمن التكلفة النفقات المباشرة لاقتناء الأصول. تستهلك العقارات والمعدات القابلة للاستهلاك بطريقة القسط الثابت.

عندما يُطلب اســـتبدال أجزاء هامة من العقارات والمعدات على فترات، تثبت الهيئة هـــذه الأجزاء كموجودات فردية ذات أعمار إنتاجية محددة وتخفض قيمتها وفقًا لذلك. وبالمثل، عند إجراء فحص رئيس، تُثبت تكلفته ضمن المبلغ الدفتري لبند العقارات والمعدات على أنه استبدال إذا أستوفيت ضوابط الإثبات. يتم اثبات جميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى كمصروفات عند تكبدها. عندما يتم اقتناء أصل في معاملة غير تبادلية بدون مقابل أو بدل اســـمي، فإنه يتم قياس الأصل بالقيمة العادلة، وفي ما يلي الأعمار الإنتاجية للأصول التي يتم استهلاكها:

	السنوات
مباني	33,33
ديكورات و تحسينات	5
اثاث ومعدات مكتبية	10-5
سيارات	4
أجهزة الحاسب آلي	3

يتم مراجعة القيمة المتبقية للأصول وعمرها الإنتاجي في نهاية كل سنة مالية، وتعديلها مستقبليًا إذا لزم الأمر.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى قيمته القابلة للاسترداد، أو مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته المقدرة القابلة للاسترداد أو مبلغ الخدمة القابل للاسترداد.

تقوم الهيئة باســـتبعاد بنـــود العقارات والمعدات أو أي جزء هـــام من الأصول عند البيع أو عندمـــا لا يتوقع أي منافع اقتصادية مســـتقبلية أو خدمة ممكنة من اســـتخدامها المستمر. إن أي ربح أو خسارة تنشأ عن اســـتبعاد الأصول (محســـوبًا بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) يتم إثباته في صافي الفائض أو العجز عند إلغاء اثبات الأصل.

مشروعات تحت التنفيذ

تقيد مشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ناقصاً الخسائر المتراكمة للهبوط في القيمة (إن وجدت). ويتم تحويل التكلفة إلى العقارات والمعدات/ الأصول غير الملموسة عندما تكون متاحة للاستخدام في الغرض الذي أنشأت من أجله، ويتم حينها بدء عملية احتساب الاستهلاك / الاطفاء.

5.3 الأصول غير الملموسة

يتم قياس الأصول غير الملموســـة المقتناة بشكل مســـتقل بالتكلفة عند الاثبات الأولي. بعد الاثبات الأولي، تقاس الأصول غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي اطفاء متراكم وخسائر متراكمة للهبوط في قيمة الأصل.

يتم تقييم الأعمار الانتاجية للأصول غير الملموسة لتكون محددة أو غير محددة.

يتم اطفاء الأصول غير الملموسة ذات العمر الانتاجي المحدد على مدى العمر الانتاجي للأصول كما يلي:

	السنوات
برامج حاسب الآلي	5

يتم تقييم الأصول غير الملموســـة ذات العمر الإنتاجي المحدد لتحديد الهبوط في القيمة إذا كان هناك مؤشراً على أن الأصول غير الملموسة قد تعرضت لانخفاض في القيمة.

يتم مراجعة ســـنة الاطفاء وطريقة الاطفاء للأصول غير الملموســـة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على الأقل في نهاية سنة كل تقرير مالي. يتم احتساب التغيرات في العمر الانتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاســـتهلاك المنافع الاقتصادية المســـتقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تغيير ســـنة أو طريقة الاطفاء، حسبما

يقتضي الحال، ويتم اعتبارها كتغيرات في التقديرات المحاسبية بشكل مستقبلي. يتم إثبات مصروف الاطفاء للأصول غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في صافي فائض أو عجز ضمن فئة المصروفات بما يتماشى مع وظيفة الأصول غير الملموسة.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إلغاء اثبات الأصول غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل ويتم إثباته في صافي الفائض أو العجز عند إلغاء اثبات الأصل.

6.3 الهبوط في قيمة الأصول

تقوم الهيئة في نهاية كل سنة مالية بتقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على هبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد. وعندما يوجد أي مؤشر من هذا القبيل، أو عندما يكون اختبار هبوط القيمة للأصل مطلوبًا، تقوم الهيئة بتقدير المبلغ الممكن استرداده من الأصل والذي يساوى القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد أو قيمة الاستخدام أيهما أكبر. ولاحتساب قيمة الاستخدام تتبع الهيئة طريقة تكلفة الإحلال المستهلكة.

عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن مبلغ الخدمة الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد هبطت قيمته ويتم تخفيضه إلى مبلغ الخدمة القابل للاسترداد.

يتم إجراء تقويم لكل أصل في تاريخ كل تقرير مالى لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو ربما انخفضت. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، فإن الهيئة تقوم بتقدير مبلغ الخدمة القابل للاسترداد ويتم الغاء خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فقط في حالة حدوث تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد مبلغ الخدمة القابل للاسترداد الخاص بالأصل. يكون الإلغاء محدودًا بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، ولا تتجاوز القيمة الدفترية بعد خصم الاستهلاك في حالة عدم اثبات خسارة هبوط القيمة للأصل في السنوات السابقة. ويتم اثبات الالغاء لخسارة الهبوط في الفائض أو العجز.

7.3 منافع الموظفين

منافع ما بعد انتهاء الخدمة

برامج المنافع المحددة

لدى الهيئة برنامج ما بعد نهاية الخدمة وهي منافع محددة لموظفيها وهذه المنافع غير ممولة. يتم إعادة تحديد التزامات المنافع المحددة على أساس دوري من قبل إدارة الهيئة باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. يتم تحديد القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام أسعار الفائدة لسندات الشركات عالية الجودة المقومة بالعملة التي سيتم دفع الاستحقاقات بها والتي تحتوي على شروط تقارب شروط الالتزام ذي الصلة. استخدمت الهيئة المعدلات التقريبية للسندات الحكومية. يتم احتساب صافي تكلفة الفائدة من خلال تطبيق معدل الخصم على صافي رصيد التزام المنافع المحددة ويتم تضمين هذه التكلفة في حساب منافع الموظفين في قائمة الأداء المالي.

يتم إثبات أرباح وخسائر إعادة القياس الناتجة عن تسويات الخبرة والتغيرات في الافتراضات الاكتوارية في السنة التي تحدث فيها في قائمة التغيرات في صافي الأصول. تدرج التغيرات في القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة الناتجة عن تعديلات الخطة فورًا في قائمة الأداء المالي لتكاليف الخدمة السابق.

برامج المساهمات المحددة

تتم المحاسبة عن اشتراكات فرع المعاشات في مؤسسة التأمينات الاجتماعية على أنها مدفوعات لبرامج مساهمات محددة وبالتالي يتم إثباتها على أنها مصروفات عندما يؤدي الموظفون الخدمات التي تخولهم الحق في هذه المساهمات. تدفع هذه الاشتراكات أولاً بأول لذا يتم قياسها بمبالغها غير المخصومة.

منافع الموظفين قصيرة الأجل

هي منافع الموظفين التي يتوقع تسويتها بشكل كامل قبل اثني عشر شهراً بعد نهاية فترة القوائم المالية التي يقدم فيها الموظفون الخدمات المتعلقة بها، وتشمل الأجور والرواتب واشتراكات فرع الأخطار في التأمينات الاجتماعية؛ والإجازات السنوية مدفوعة الأجر والإجازات المرضية مدفوعة الأجر؛ والمنافع العينية (مثل التأمين الطبي، والسكن، والسيارات) للموظفين الحاليين. عندما يقدم موظف خدمة للهيئة خلال الفترة المحاسبية، يتم إثبات المبلغ غير المخصوم لمنافع الموظفين قصيرة الأجل المُتوقع أن تدفع في مقابل تلك الخدمة على أنه (أ) التزام (مصروف مستحق) بعد طرح أي مبلغ سدد بالفعل، و(ب) مصروف.

تسجل تكاليف منافع الموظفين على أنها مصروفات، ما لم يتطلب معيار أو يسمح بتضمين المنافع في تكلفة أصل ما.

8.3 الاحتياطيات

وفقاً للمادة الرابعة عشر من نظام السوق المالية تقوم الهيئة نهاية كل سنة مالية بتحويل الفائض من الموارد التي تتقاضاها إلى وزارة المالية بعد اقتطاع جميع النفقات الجارية والرأسمالية التي تحتاج إليها (احتياطي نفقات)، وكذلك بعد تكوين (احتياطي عام) بما يعادل ضعف إجمالي نفقاتها المبينة في ميزانيتها السنوية السابقة.

9.3 الإيرادات

الإيرادات من المعاملات غير التبادلية

الرسوم والغرامات والعقوبات

تثبت الهيئة إيرادات الرسوم عند وقوع الحدث وعند استيفاء ضوابط إثبات الأصول. إلا إذا وجد شرط مرتبط بالإيراد وينتج عن هذا الشرط التزام مستقبلي فيتم إثبات إيراد مؤجل بدلاً من إثبات إيرادات.

كما تثبت الهيئة إيرادات الغرامات والعقوبات عند وقوع الحدث المتعلق بالغرامة أو العقوبة، فيما يتم اثبات إيرادات الغرامات والعقوبات على الأفراد عندما يمكن قياس الإيراد وتوقيت تحصيله بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وعندما لا يمكن قياس إمكانية أو توقيت تحصيل الإيراد بطريقة يمكن الاعتماد عليها يتم إثبات الإيراد عند تحصيله.

عمولات التداول

يتم تسجيل ما تتقاضاه الهيئة عن الخدمات المرتبطة بالسوق المالية السعودية بموجب الإشعارات التي يتم استلامها من شركة مجموعة تداول السعودية القابضة («تداول») وتعد عمولات التداول في السوق الرئيسية للأسهم هي الجزء الأكبر من إيرادات عمولات التداول وتبلغ حصة الهيئة من إيرادات التداول بنسبة (3.2) نقطة أساس من قيمة الصفقة المنفذة، (0.2 من تداولات الأسهم في السوق الرئيسية تخص برنامج التوعية في السوق المالية).

وفقا لقرار مجلس الهيئة رقم (1-41-2022) تم اعادة توزيع النقاط التي تتقاضاها الهيئة الخاصة بعمولات تداول لتصبح بنسبة (3) نقاط أساس من قيمة الصفقة المنفذة وذلك بالغاء (0,2) التي تخص برنامج التوعية في السوق المالية بدءاً من تاريخ 3 أبريل 2022م.

جدير بالذكر أنه بعد تغيير الشكل القانوني لشركة تداول السعودية وتغييره إلى شركة مجموعة تداول السعودية القابضة فلا يوجد أي تغيير على الارتباطات التعاقدية بين الطرفين.

الإيرادات من المعاملات التبادلية

تقديم الخدمات

تثبت الهيئة إيرادات تقديم الخدمات عندما يمكن تقدير نتيجة المعاملة بشكل يمكن الاعتماد عليه. عندما لا يمكن قياس النتيجة بشكل يمكن الاعتماد عليه، يتم إثبات الإيرادات فقط إلى الحد الذي يمكن فيه استرداد النفقات المتكبدة.

إيرادات عوائد الودائع

يتم استحقاق إيرادات الودائع باستخدام طريقة العائد الفعلي. تقدر خصومات العائد الفعلي المكاسب النقدية المستقبلية خلال العمر المتوقع للأصل المالي إلى صافي القيمة الدفترية لذلك الأصل. تطبق هذه الطريقة العائد على رصيد المبلغ الرئيسي لتحديد إيراد الودائع في كل سنة.

10.3 عقود الإيجار

يتم تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تشـغيلي إذا كان لا يحول بصورة جوهرية المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل إلى الهيئة. يتم إثبات دفعات عقود الإيجار من عقود الإيجارات التشغيلية على أنها مصروفات بطريقة القسط الثابت على مدة عقد الإيجار.

لا يوجد لدى الهيئة أي ترتيبات لعقود الإيجار التمويلي.

11.3 الالتزامات المحتملة

لا تثبت الهيئة الإلتزامات المحتملة، ولكنها تفصح عن تفاصيل الأصول والإلتزامات المحتملة في الايضاحات حول القوائم المالية، ما لم يكن احتمال تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية يعد احتمالاً كبيراً.

12.3 الأصول المحتملة

لا تثبـت الهيئة الأصول المحتملة، ولكنها تفصح عن تفاصيل الأصل المحتمل عندما يتأكد وجوده - فقط - بوقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الأحداث المسـتقبلية غير المؤكدة والتي ليست كلها ضمن سيطرة الهيئة في الايضاحات حول القوائم المالية. يتم تقويم الأصول المحتملة - بشكل مستمر - لضمان أن تنعكس التطورات - بشـكل مناسب - في القوائم المالية. وإذا أصبح في حكم المؤكد أنه سوف يحدث تدفق داخل لمنافع اقتصادية، يتم إثبات الأصل والدخل المتعلق به في القوائم المالية للسنة التي يحدث فيها التغير.

13.3 الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الهيئة الطرف ذي صلة الشـخص أو المنشأة التي تكون لديها القدرة على التحكم بشكل فردي أو مشترك، أو ممارسة تأثير كبير على الهيئة، أو العكس. يعتبر أعضاء الإدارة الرئيسيين وشركة تداول والأكاديمية المالية أطرافًا ذات علاقة وتضم أعضاء مجلس الهيئة.

14.3 تحويل العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة عند إجراء المعاملة. ويتم تحويل الأصول والإلتزامات المالية بالعملات الأجنبية «إن وجدت» إلى الريال السـعودي بالأسعار السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. ويتم إدراج المكاسب والخسائر الناتجة من تحويل العملات الأجنبية ضمن قائمة الأداء المالي.

15.3 المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزامات حالية (قانونية أو متوقعة) ناتجة عن أحداث سـابقة، وأنه من المحتمل ان يتطلب الأمر استخدام موارد تنطوي على منافع اقتصادية لسداد الالتزام وأنه يمكن تقدير مبلغ هذا الإلتزام بشكل موثوق به.

وفي الحالات التي تتوقع فيها إدارة الهيئة اسـترداد بعض أو كل المخصصات، على سـبيل المثال بموجب عقد تأمين، فإنه يتم إثبات المبالغ المستردة كأصل مستقل وذلك فقط عندما تكون عملية الاسترداد مؤكدة فعلاً.

16.3 المعايير الجديدة والتعديلات الصادرة غير سارية

فيما يلي بياناً بالمعايير الدولية للقطاع العام الجديدة الصادرة وغير سـارية التأثير حتى تاريخ إصدار القوائم المالية. تعتزم الهيئة اتباع هذه المعايير عندما ينطبق موعد سريانها.

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (43) « الإيجارات »

يقدم المعيار رقم (43) للمسـتأجرين نموذج وحيد للمحاسـبة عن عقود الإيجار. يقوم المسـتأجر بالاعتراف بالأصل المتعلق بحق الاسـتخدام الذي يمثل حقه في اسـتخدام الأصل ذو الصلة بالإضافة إلى التـزام الإيجار الذي يمثل التزامه بسـداد دفعات الإيجار. توجد إعفاءات اختيارية لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار

للأصول ذات القيمة المنخفضة. تبقى طريقة المحاسبة المتبعة من المؤجر مشابهة للمعيار الحالي أي يستمر المؤجرون في تصنيف عقود الإيجار إلى عقود إيجار تمويلي أو تشغيلي.

يطبق المعيار في أو بعد 1 يناير 2025م مع السماح بالتطبيق المبكر في حال تطبيق المنشأة لمعيار 41. كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار.

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (44) « الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع و العمليات المتوقفة »

قـد تخطط كيانات القطاع العـام للتخلص من الأصول غير المتداولة التي لم تعد هناك حاجة إليها. يمكن لهذه الكيانات النظر في خيارات مختلفة حول كيفية التصرف في هذه الأصول ، ويقدم المعيار الارشادات حول كيفية حساب الأصول غير المتداولة عندما تكون متاحة للبيع بشروط تجارية.

يطبق المعيار في أو بعد 1 يناير 2025م مع السماح بالتطبيق المبكر. كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار ولا تتوقع حدوث أثر هام عند تطبيقه.

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (45) « الممتلكات، الآلات والمعدات »

الهدف من هذا المعيار رقم (45) هو وصف المعالجة المحاسـبية للممتلكات و الآلات والمعدات حتى يتمكن مسـتخدمو القوائم المالية من التعرف على معلومات حول استثمار المنشـأة في ممتلكاتها ومعداتها والتغيرات في هذا الاستثمار. تتمثل القضايا الرئيسية في محاسبة الممتلكات والمنشآت والمعدات في الاعتراف بالأصول وتحديد قيمتها الدفترية وتكاليف الاستهلاك وخسائر انخفاض القيمة التي سيتم الاعتراف بها

يطبق المعيار في أو بعد 1 يناير 2025م مع السـماح بالتطبيق المبكر للمنشـآت التى تطبق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم (43 و 44 و 46). كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار ولا تتوقع حدوث أثر هام عند تطبيقه.

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (46) « قياس الأصول والالتزامات »

الهدف من هذا المعيار هو تحديد أسـس القياس التي تساعد في عكس تكلفة الخدمات والقدرة التشغيلية والقدرة المالية للأصول والالتزامات بشكل عادل. ويحدد المعيار المناهج في إطار أسس القياس تلك التي سيتم تطبيقها من خلال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الفردية لتحقيق أهداف إعداد التقارير المالية

يطبق المعيار في أو بعد 1 يناير 2025م مع السماح بالتطبيق المبكر. كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار ولا تتوقع حدوث أثر هام عند تطبيقه.

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (47) « الإيرادات »

الهـدف من هذا المعيار هو وضع المبادئ التي يجب على المنشـأة تطبيقها لتقديم معلومات مفيدة لمسـتخدمي القوائم المالية حول طبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم التأكد من الإيرادات والتدفقات النقدية الناشئة عن معاملات الإيرادات.

ولتحقيق الهدف الوارد،يتطلب من المنشـأة أن يأخذ في الاعتبار شـروط المعاملة وجميع الحقائق والبيانات ذات الصلة لتحديـد نوع معاملة الإيرادات؛ وأيضا يحدد المتطلبات المحاسبية لحساب معاملة الإيرادات.

يطبق المعيار في أو بعد 1 يناير 2026م مع السماح بالتطبيق المبكر. كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار ولا تتوقع حدوث أثر هام عند تطبيقه.

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (48) « مصاريف التحويل»

هدف هذا المعيار هو وضع المبادئ التي يجب أن يطبقها مقدم التحويل (المنشـأة) للإبلاغ عن معلومات مفيدة لمسـتخدمي القوائم المالية حول طبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم التأكد من النفقات والتدفقات النقدية الناشئة عن معاملات مصاريف التحويل.

ولتحقيق الهدف الوارد،يتطلب من المنشـــأة أن يأخذ في الاعتبار شروط المعاملة وجميع الحقائق والبيانات ذات الصلة لتحديد نوع معاملة مصاريف التحويل ؛ وأيضا يحدد المتطلبات المحاسبية لحساب معاملة مصاريف التحويل.

يطبق المعيار في أو بعد 1 يناير 2026م مع السماح بالتطبيق المبكر. كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار ولا تتوقع حدوث أثر هام عند تطبيقه

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (49) « خطط منافع التقاعد »

الهدف من هذا المعيار هو تحديد متطلبات المحاســبة وإعداد التقارير لخطط منافــع التقاعد في القطاع العام، والتي توفر منافع التقاعد لموظفي القطاع العام وغيرهم من المشاركين المؤهلين.

يطبق المعيار في أو بعد 1 يناير 2026م مع السماح بالتطبيق المبكر. كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار ولا تتوقع حدوث أثر هام عند تطبيقه.

4. الأحكام والتقديرات الهامة

يتطلــب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاســبة الدولية للقطاع العام من الإدارة إبداء أحكام وتقديرات وافتراضــات تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات الظاهرة في القوائم المالية والإفصاحات المرفقة بها، والإفصاحات عن الالتزامات المحتملة والأصول المحتملة. وعلى الرغم من ذلك فإن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات قد ينتج عنه ما يتطلب إجراء تعديلات هامة على القيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات التي قد تتأثر بذلك في فترات مستقبلية.

1.4 الأحكام

ضمن سياق تطبيق السياسات المحاسبية للهيئة، قامت الإدارة باتخاذ عدد من الأحكام والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المثبتة في القوائم المالية.

الأحكام المتعلقة بالمشروعات تحت التنفيذ

تقوم الهيئة بالتنســيق مع الأطراف ذات العلاقة للحصول على مبنى بديل للمقر الإداري للهيئة، وفي ضوء ذلك كان من أحكام الإدارة الاســتمرار في إثبات العقار بقيمته الدفترية ضمن المشروعات تحت التنفيذ لحين توقيع اتفاقيات نهائية بهذا الخصوص مع الأطراف ذات العلاقة.

الأحكام المتعلقة بالنقد ومعادلات النقد

لدى الهيئة ودائع يصل تاريخ اســتحقاقها إلى تسعة أشهر، إن هذه الودائع قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد، وغير معرضة للتغيرات في القيمة. وبناءً عليه، اعتبرت الهيئة هذه الودائع في حكم النقد.

الأحكام المتعلقة بالأكاديمية المالية

في ضوء قرار مجلس الوزراء رقم (538) بتاريخ 21شعبان 1441ه الموافق 15 أبريل 2020م فقد تقرر الموافقة على إنشاء أكاديمية بإسم «الأكاديمية المالية» ووفقا للفقرة ثانياً من الترتيبات التنظيمية للأكاديمية والتي تنص على تمتع الأكاديمية بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري.

وكان من ضمن أحكام إدارة الهيئة اعتبار أن الأكاديمية المالية جهة لا تخضع لسيطرة الهيئة كون أن الهيئة لا تمتلك حقوق قائمة تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة والتي تؤثر بشكل كبير على طبيعة أو مقدار المنافع المتحققة من مشاركتها مع الأكاديمية.

تعتبــر ادارة الهيئة أن الأكاديمية المالية طرف ذو علاقة كونها ترتبط تنظيمياً برئيس مجلس إدارة هيئة الســوق المالية وكذلك كون رئيس مجلس إدارة الهيئة هو رئيس مجلس أمناء الأكاديمية.

2.4 التقديرات والافتراضات

فما يلي الافتراضات الرئيســية التي تم الأخذ بها عند تقدير أثر الظروف المســتقبلية على الأرقام الظاهرة في القوائم المالية والإفصاحات المتعلقة بها في تاريخ إعداد القوائم المالية والتي يرتبط بها مخاطر جوهرية قد تسبب تعديلات هامة على القيم الدفترية للأصول والالتزامات خلال السنة المالية القادمة. اعتمدت الهيئة فــي تقديراتها وافتراضاتها على المعايير المتاحة عند إعداد القوائم المالية. إلا أنه يمكن أن تتغير الظروف والافتراضات القائمة حول التطورات المســتقبلية وفقاً للتغيرات في السوق أو الظروف الناشئة خارج سيطرة الهيئة. وتنعكس هذه التغييرات على الافتراضات عند حدوثها.

التقديرات المتعلقة بالأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية

يتم تقدير الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للأصول باستخدام المؤشرات التالية للتوعية والاستخدام المستقبلي المحتمل والقيمة من التخلص:

- طبيعة الأصول وقابليتها للتكيف مع التغيرات في التكنولوجيا والعمليات.
- طبيعة العمليات التي يتم فيها توظيف الأصل.
- توافر التمويل لاستبدال الأصول.
- التغييرات في السوق فيما يتعلق بالأصل.

التقديرات المتعلقة بالهبوط في قيمة الأصول غير المالية والهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد

تقوم الهيئة بمراجعة واختبار القيمة الدفترية للأصول غير المولدة للنقد عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أنه قد يكون هناك هبوط في إمكانيات الخدمة المســتقبلية التي يمكن توقعها بشــكل معقول من الأصل. عندما توجد مؤشــرات هبوط محتمل، تقوم الهيئة بإجراء اختبارات هبوط القيمة، والتي تتطلب تحديد القيمة العادلة للأصل ومبلغ الخدمة القابل للاســترداد. يعتمد تقدير هذه المدخلات في الحســاب على تقديرات الاستخدام والافتراضات. إن أي تغييرات لاحقة على العوامل التي تدعم هذه التقديرات والافتراضات قد يكون لها تأثير على القيمة الدفترية المبلغ عنها للأصل ذي الصلة.

التقديرات المتعلقة بالمخصصات

يتم قياس المخصصات باســتخدام أفضل تقديرات للإدارة المطلوبة لتســوية الالتزام في تاريخ التقرير، ويتم خصمها إلى القيمة الحالية التي يكون لها أثر ذا أهمية نسبية.

التقديرات المتعلقة بقياس التزام المنافع المحددة للموظفين

يتم تحديد تكاليف التزام منافع الموظفين المحددة ومنافع ما بعد الخدمة باستخدام تقييمات اكتوارية. يتضمن التقييم الاكتواري وضع افتراضات متعددة قد تختلف عن التطورات الفعلية في المســتقبل. وهذه تتضمن تحديد معدل الخصم وزيادات الرواتب المســتقبلية ومعــدل دوران الموظفين ومعدلات الوفاة. ونظراً لتعقيد التقييم، فإن الافتراضات الأساسية وطبيعتها طويلة الأجل تجعل من التزام المنافع المحددة بالغ الحساسية بالنسبة للتغيرات في هذه الافتراضات.

تجري الهيئة التقييم الاكتواري بشكل سنوي ويتم مراجعة الافتراضات في تاريخ القوائم المالية السنوية.

التقديرات المتعلقة بالهبوط في الذمم المدينة وسلف الموظفين

تقوم الهيئة بتقييم السلف والذمم المدينة من العمليات التبادلية وغير التبادلية في نهاية كل سنة مالية. عند تحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسارة انخفاض القيمة في الفائض أو العجز، تقوم الهيئة بتقييم المؤشرات الموجودة في السوق لتحديد ما إذا كانت هذه المؤشرات تدل على هبوط قيمة السلف والذمم المدينة.

عندما لا يتم تحديد هبوط في القيمة، يتم احتســاب الهبوط في قيمة الذمم المدينة من المعاملات التبادلية وغير التبادلية على أساس المحفظة، بناءً على نسب الخســارة التاريخية المعدلة للظروف الاقتصادية العامة والمؤشرات الأخرى الموجودة في تاريخ التقرير والتي ترتبط بالتخلف عن السداد. يتم تطبيق نسب الخسارة السنوية على أرصدة السلف في المحفظة وتغييرها إلى سنة ظهور الخسارة المقدرة.

5. نقد ومعادلات النقد

	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2022م
ودائع لأجل (5-1)	3,303,000,000	2,914,000,000
النقد في البنك (الحسابات الجارية)	1,095,296	2,035,384
	3,304,095,296	2,916,035,384

1.5 تتمثل الودائع لأجل في قيمة ودائع لدى بنوك محلية يمكن استردادها دون قيود أو تكلفة وبمعدلات فائدة مختلفة.

تم تحميل قائمة الأداء المالي خلال الســـنة المنتهية في 31 ديســـمبر 2023م بإجمالي عوائد ودائع بنحو 177,6 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2022م: نحو 75,6 مليون ريال سعودي).

6. ذمم مدينة

6.أ ذمم مدينة من معاملات تبادلية	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2022م
ذمم مدينة	-	118,975
الأكاديمية المالية (إيضاح 19)	1,168,918	1,918,163
	1,168,918	2,037,138

6.ب ذمم مدينة من معاملات غير تبادلية	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2022م
شركة مجموعة تداول السعودية القابضة (تداول) (إيضاح 19)	53,096,683	17,379,043
عملاء الهيئة	1,047,767	757,336
	54,144,450	18,136,379

7. دفعات مقدمة وأصول متداولة أخرى

	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2022م
مصروفات مدفوعة مقدماً	49,206,972	27,287,281
إيرادات مستحقة	28,158,067	20,385,036
دفعات مقدمة للموردين	-	155,250
سلف موظفين	4,857,821	1,933,674
	82,222,860	49,761,241

8. عقارات و معدات

	أراضي	مباني	ديكورات وتحسينات	أثاث ومعدات مكتبية وكهربائية	سيارات	أجهزة حاسب آلي	الإجمالي 2023م	الإجمالي 2022م
التكلفة								
كما في 1 يناير 2023م	114,700,000	132,300,020	87,128,939	78,863,470	1,425,000	56,848,765	471,266,194	463,911,194
إضافات	-	-	90,558	1,793,496	-	2,358,168	4,242,222	7,358,035
محول من مشروعات تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	455,137	455,137	-
استبعادات	-	-	(14,460)	(1,242,301)	(410,000)	(4,040,046)	(5,706,807)	(3,035)
كما في 31 ديسمبر 2023م	114,700,000	132,300,020	87,205,037	79,414,666	1,015,000	55,622,024	470,256,746	471,266,194
الاستهلاك المتراكم								
كما في 1 يناير 2023م	-	43,328,256	83,511,381	70,762,753	1,065,932	49,229,945	247,898,267	228,777,405
استهلاك	-	3,969,001	2,396,754	3,023,923	95,000	4,405,535	13,890,213	19,122,348
استبعادات	-	-	(14,460)	(1,191,650)	(339,998)	(4,030,020)	(5,576,128)	(1,486)
كما في 31 ديسمبر 2023م	-	47,297,257	85,893,675	72,595,026	820,934	49,605,460	256,212,352	247,898,267
صافي القيمة الدفترية								
كما في 31 ديسمبر 2023م	114,700,000	85,002,763	1,311,361	6,819,639	194,066	6,016,564	214,044,394	-
كما في 31 ديسمبر 2022م	114,700,000	88,971,764	3,617,558	8,100,717	359,068	7,618,820	-	223,367,927

9. مشروعات تحت التنفيذ

	الرصيد كما في 1 يناير 2023م	إضافات	محول إلى أصول غير ملموسة	محول إلى عقارات ومعدات	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023م
مقر الهيئة في المركز المالي (9-1)	1,690,626,849	-	-	-	1,690,626,849
أجهزة وبرامج حاسب آلي وتجهيزات أخرى	13,661,128	14,844,277	(5,290,341)	(455,137)	22,759,927
	1,704,287,977	14,844,277	(5,290,341)	(455,137)	1,713,386,776

(9-1) تتضمن مشـــروعات تحت التنفيذ تكاليف مبنى لمقر الهيئة في مركز الملك عبد الله المالي في الرياض. تقوم الهيئة بالتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة بشأن الحصول على مبنى بديل وتم توقيع الاتفاقية الخاصة بالمبني البديل خلال شهر فبراير 2024م.

10. أصول غير ملموسة

	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2022م
التكلفة		
الرصيد في بداية السنة	70,688,004	62,024,075
إضافات	254,928	3,780,830
محول من مشروعات تحت التنفيذ	5,290,341	4,883,099
الرصيد في نهاية السنة	76,233,273	70,688,004
اطفاء المتراكم		
الرصيد في بداية السنة	55,770,503	49,527,095
اطفاء محمل	6,493,309	6,243,408
الرصيد في نهاية السنة	62,263,812	55,770,503
صافي القيمة الدفترية	13,969,461	14,917,501

11. موردين وذمم دائنة من معاملات تبادلية

	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2022م
موردين خدمات	3,000,136	1,859,891
أخرى	558,325	1,553,107
	3,558,461	3,412,998

12. مصروفات مستحقة والتزامات متداولة أخرى

	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2022م
مخصص التزامات متداولة (*)	327,572,286	-
مستحقات موظفين	92,165,429	87,525,885
مصروفات مستحقة	14,184,241	24,882,713
أخرى	4,420,806	2,843,426
	438,342,762	115,252,024

(*) يتمثل الرصيد في قيمة مخصص تنظيمي مكون تطبيقاً لنظام السوق المالية.

13. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يبين ما يلي التغيرات في القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة:

	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2022م
التزام المنافع المحددة كما في بداية السنة	383,515,033	459,552,815
المثبت في قائمة الأداء المالي	53,389,650	45,940,773
المنافع المدفوعة	(35,064,697)	(16,906,671)
مكاسب اكتوارية	(2,379,893)	(105,071,884)
التزام المنافع المحددة كما في نهاية السنة	399,460,093	383,515,033

أهم الإفتراضات الاكتوارية المستخدمة في حساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة (خطة منافع محددة غير ممولة) هي كما يلي:

	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2022م
معدل الخصم	%5.6	%5.36
معدل زيادة الراتب	%5	%5
معدلات دوران الموظفين	%7.5	%7

يتم تحديد القيمة المتوقعة لنهاية الخدمة في إطار البرنامج لكل موظف على النحو التالي:

- يتم توقع المرتب المستقبلي عند المعدل المفترض لزيادة الراتب.
- ثم يتم تحديد القيمة الحالية الاكتوارية باستخدام قواعد الخطة، ومعدل الخصم المفترض ومعدل الوفيات ومعدل دوران الموظفين.
- بعد ذلك يتم توزيع الالتزام المحدد على مدار سنوات الخدمة المتوقعة للموظف، مع تحديد الالتزام المتوقع بالتساوي على مدار كل سنة من الخدمة السابقة لحساب التزام المنافع المحددة.

وفيما يلي تحليل الحساسية للافتراضات الاكتوارية الجوهرية :

	المخصص كما في 31 ديسمبر 2023م	التغير ٪
الافتراضات الأساسية	399,460,094	%0.0
أساس معدل الخصم + 0.5%	381,744,432	(%4.4)
أساس معدل الخصم - 0.5%	418,503,474	%4.8
أساس معدل زيادة الراتب + 0.5%	417,430,730	%4.5
أساس معدل زيادة الراتب - 0.5%	382,568,533	(%4.2)
معدل دوران الموظفين 110%	399,461,910	%0.0
معدل دوران الموظفين 90%	399,414,914	%0.0

	المخصص كما في 31 ديسمبر 2022م	التغير %
الافتراضات الأساسية	383,515,034	%0.0
أساس معدل الخصم + 0.5%	365,268,364	(%4.8)
أساس معدل الخصم -0.5%	403,202,152	%5.1
أساس معدل زيادة الراتب +0.5%	402,127,359	%4.9
أساس معدل زيادة الراتب -0.5%	366,081,219	(%4.5)
معدل دوران الموظفين 110%	383,166,708	(%0.1)
معدل دوران الموظفين 90%	383,840,958	%0.1

تم تحديد تحليل الحساسية أعلاه بطريقة تقوم على استقراء التأثير على التزام المنافع المحددة نتيجة للتغيرات المعقولة في الإفتراضات الرئيسية التي تحدث في نهاية فترة التقرير المالي. يستند تحليل الحساسية على أساس التغير في الإفتراضات الرئيسية مع بقاء جميع الافتراضات الأخرى ثابتة. قد لا يكون تحليل الحساسية ممثلاً عن التغير الفعلي في التزام المنافع المحددة حيث انه من غير المحتمل حدوث تغير في الافتراضات بمنأى عن بعضها البعض.

يوضح الجدول أدناه توقعات الالتزامات الغير مخصومة لمنافع نهاية الخدمة للموظفين لمدة خمس سنوات على أساس الافتراضات وبيانات الموظفين المستخدمة في حساب الالتزامات لتاريخ 31 ديسمبر 2023م:

العوائد المتوقع دفعها خلال السنة	المبلغ
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م	40,657,840
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م	37,424,917
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2026م	38,134,500
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2027م	44,787,248
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2028م	41,890,422

تقوم الهيئة بإجراء التقييم الاكتواري لمنافع الموظفين في نهاية كل سنة مالية.

14. الاحتياطيات

تنص المادة الرابعة عشرة من نظام السوق المالية على تحويل الفائض من الموارد التي تتقاضاها الهيئة إلى وزارة المالية بعد تكوين الاحتياطيات وهي:

- احتياطي نفقات ويعادل جميع النفقات الجارية والرأسمالية أي ميزانية الهيئة للسنة المقبلة وقد بلغ كما في 31 ديسمبر 2023م ما قدره 1,155,886,296 ريال سعودي (2022م: 1,134,485,372 ريال سعودي).
- احتياطي عام ويعادل ضعف إجمالي نفقات الهيئة المبينة في ميزانيتها السنوية السابقة وقد بلغ كما في 31 ديسمبر 2023م ما قدره 1,776,203,184 ريال سعودي (2022م: 1,558,255,284 ريال سعودي).

يتم تكوين الاحتياطيات المبينة سابقا خصما من الفائض النقدي من موارد الهيئة كما في نهاية العام، وبذلك تكون الحركة على الفائض النقدي كما يلي:

	لسنة 2023م	لسنة 2022م
الفائض النقدي قبل تكوين الاحتياطيات	2,976,523,010	2,916,035,384
يخصم:		
احتياطي النفقات	(1,155,886,296)	(1,134,485,372)
الاحتياطي العام	(1,776,203,184)	(1,558,255,284)
رصيد الفائض النقدي	44,433,530	223,294,728

تسجل الهيئة الفائض النقدي ضمن صافي الأصول، هذا وقد قامت الهيئة خلال عام 2023م بتحويل مبلغ 223,294,728 ريال سعودي إلى وزارة المالية (2022م: 698,943,801 ريال سعودي) من الفائض النقدي.

15. الإيرادات

جميع إيرادات الهيئة هي إيرادات غير تبادلية فيما عدا بعض إيرادات خدمات وأنشطة الهيئة وعوائد الودائع. وفيما يلي توزيع الإيرادات التبادلية وغير التبادلية:

	للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2023م			للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2022م		
	تبادلي	غير تبادلي	الإجمالي	تبادلي	غير تبادلي	الإجمالي
عمولات تداول الأوراق المالية	-	804,763,731	804,763,731	-	1,052,568,017	1,052,568,017
خدمات تداول وأنشطة الهيئة	1,409,895	160,528,317	161,938,212	5,281,875	158,798,952	164,080,827
مخالفات الأنظمة واللوائح التنفيذية	-	68,346,645	68,346,645	-	48,010,133	48,010,133
عوائد الودائع	177,574,698	-	177,574,698	75,588,572	-	75,588,572
	178,984,593	1,033,638,693	1,212,623,286	80,870,447	1,259,377,102	1,340,247,549

16. رواتب ومزايا الموظفين

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
رواتب	238,910,849	223,371,680
بدلات الموظفين	122,278,743	118,017,965
مكافآت موظفين	80,800,230	70,767,056
مكافأة نهاية الخدمة	52,894,869	45,940,774
تأمين طبي	42,893,487	39,543,871
حصة الهيئة في برنامج الادخار	30,279,258	29,172,589
تأمينات اجتماعية	29,638,054	28,524,513
رحلات العمل والمؤتمرات	3,293,318	1,630,860
أخرى	10,389,448	9,061,761
	611,378,256	566,031,069

17. مصروفات عمومية وإدارية

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م
مبادرات تطوير القطاع المالي *	48,450,094	22,888,837
اشتراكات	27,359,646	34,314,531
صيانة	26,733,933	21,425,072
خدمات عامة	17,419,258	16,380,127
مكافآت أعضاء اللجان	13,302,100	11,891,917
إيجارات	13,209,702	11,080,693
برنامج حديثي التخرج	12,698,634	8,679,868
اعلام وعلاقات عامة	7,489,836	30,380,998
مصروفات العقود التشغيلية	2,419,317	2,165,344
أخرى	1,284,921	1,554,914
	170,367,441	160,762,301

*يتضمن بند مبادرات تطوير القطاع المالي كما فى 31 ديســمبر2023م مبلغ 39,9 مليون ريال سعودى (31 ديسمبر 2022م مبلغ 12,8 مليون ريال سعودي) وهو ما تتحمله هيئة السوق المالية من عجز الميزانية المعتمدة للأكاديمية المالية طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (538).

18. الارتباطات

ارتباطات رأسمالية

تبلغ الارتباطات الرأسمالية كما في 31 ديسمبر 2023م ما قيمته 7.8 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2022م ما قيمته 18,3 مليون ريال سعودي) حيث بلغت القيمة الإجمالية للعقود المتعلقة بها 31.8 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2022م: 32,7 مليون ريال سعودي) بينما بلغ المنفذ منها 24.1 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2022م: 14,38 مليون ريال سعودي).

ارتباطات عقود إيجار تشغيلي

الهيئة كمستأجر

فيما يلي الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود إيجاريه تشغيلية غير قابلة للإلغاء كما في نهاية سنة التقرير:

	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2022م
خلال سنة	989,878	1,403,729
أكثر من سنة ولكن لا تتجاوز خمسة سنوات	4,134,669	105,954
	5,124,547	1,509,683

19. إفصاحات الأطراف ذات العلاقة

1-19 مبالغ مستحقة من طرف علاقة			الرصيد كما في	
اسم الطرف ذو العلاقة	ايضاح	طبيعة العلاقة	31 ديسمبر 2023م	31 ديسمبر 2022م
شركة مجموعة تداول السعودية القابضة (تداول) (*)	6-ب	علاقة إشرافيه وتنظيمية	53,096,683	17,379,043
الأكاديمية المالية	6-أ	علاقة تنظيمية	1,168,918	1,918,163

2-19 المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة			قيمة المعاملات للسنة المنتهية في	
اسم الطرف ذو العلاقة		طبيعة التعامل	31 ديسمبر 2023م	31 ديسمبر 2022م
شركة مجموعة تداول السعودية القابضة (تداول)		إيرادات الهيئة من خلال تداول	926,763,730	1,174,568,017
		المحصل من تداول	891,046,091	1,177,473,530
الأكاديمية المالية		إيرادات	2,981,829	9,127,973
		المحصل من الاكاديمية	3,731,074	9,718,032
		دعم موازنة الاكاديمية	39,883,000	12,796,095

(*) يتمثل الرصيد المستحق على شركة مجموعة تداول السعودية القابضة «تداول» بشكل أساسي فيما تتقاضاه الهيئة عن الخدمات المرتبطة بالسوق المالية السعودية غير المحصلة حتى تاريخ قائمة المركز المالي، حيث يتم إصدار مطالبات أتعاب وعمولات تداول الأسهم والأوراق المالية الأخرى ويتم تحصيلها من قبل شركة مجموعة تداول السعودية القابضة «تداول» نيابة عن الهيئة إضافة إلى الرسم السنوي مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة والمرتبطة بالسوق المالية.

وفقاً لنظام هيئة السوق المالية وتطبيقاً للمادة الثانية والعشرون تخضع مجموعة تداول السعودية القابضة «تداول» لإشراف الهيئة بالإضافة إلى العلاقة التنظيمية المتمثلة فيما يلي:

- تحديد لوائح السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة وقواعدها- كل فيما يخصه بالإضافة إلى شروط العضوية في كل منها ومتطلباتها.
- يجب على السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة – كل فيما يخصه – عرض أسماء المرشحين لشغل عضوية مجالس إدارتها على مجلس الهيئة لأخذ موافقته على ترشيحهم قبل انتخاب الجمعية العامة للمساهمين لهم.
- تحدد اللوائح والتعليمات التي يقرها مجلس الهيئة الإجراءات المتعلقة بعقد اجتماعات مجالس إدارات السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة، وكيفية اتخاذ القرارات فيها، وخطط تسيير أعمالها، والصلاحيات والمهام المنوطة بكل من مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وسائر الأمور الإدارية والمالية ذات الصلة.

3-19 تعويضات كبار موظفي الإدارة في الهيئة	للسنة المنتهية في	
	31 ديسمبر 2023م	31 ديسمبر 2022م
مزايا كبار الموظفين قصيرة الأجل	8,381,354	8,385,775
منافع نهاية الخدمة	556,094	604,767
	8,937,448	8,990,542

بلغ عدد كبار موظفي الهيئة خلال السنة 5 موظفين (2023م: 5 موظفين) وجميعهم يعملون بدوام كامل.

20. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

تتألف الأدوات المالية من النقد ومعادلات النقد والذمم المدينة والأصول المتداولة الأخرى والذمم الدائنة والالتزامات المتداولة الاخرى ولتقدير قيمتها العادلة تم افتراض أنها تعادل قيمتها الدفترية نظراً لطبيعتها واستحقاقها قصير الأجل.

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع أصول ما أو سداده عند تحويل التزامات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الأصول أو تحويل الالتزامات ستتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصول أو الالتزامات، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للأصول أو الالتزامات.

إن السوق الرئيسي أو الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل الهيئة.

تقاس القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الأصول أو الالتزامات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يأخذ قياس القيمة العادلة للأصول غير المالية بعين الاعتبار مقدرة المتعاملين في السوق على تحقيق منافع اقتصادية عن طريق الاستخدام الأفضل والأقصى للأصل أو بيعه لمتعاملين آخرين في السوق يستخدمون الأصل على النحو الأفضل وبأقصى حد.

تستخدم الهيئة طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تستخدم الهيئة المستويات التالية عند تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

- المستوى الأول: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لنفس الأداة (بدون تعديل)
- المستوى الثاني: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة للأصول والالتزامات المشابهة أو طرق تقييم أخرى يتم تحديد جميع مدخلاتها المهمة بناءً على بيانات السوق الممكن رصدها.
- المستوى الثالث: طرق تقييم لم تحدد أي من مدخلاتها المهمة بناءً على بيانات السوق الممكن رصدها.

بالنسبة للأصول والالتزامات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، تقوم الهيئة بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين المستويات الهرمية لقياس القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة مالية.

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت الهيئة بتحديد فئات الأصول والالتزامات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصول والالتزامات والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه

	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2022م
تصنيف الأدوات المالية		
أصول مالية بالتكلفة المطفأة		
نقد ومعادلات النقد	3,304,095,296	2,916,035,384
ذمم مدينة من معاملات تبادلية	1,168,918	2,037,138
ذمم مدينة من معاملات غير تبادلية	54,144,450	18,136,379
سلف الموظفين	44,026,310	40,855,607
	3,403,434,974	2,977,064,508
التزامات مالية بالتكلفة المطفأة		
موردين وذمم دائنة من معاملات تبادلية	3,558,461	3,412,998
	3,558,461	3,412,998

إن القيمة العادلة للأصول الالتزامات المالية تقارب قيمتها الدفترية.

المخاطر

تتعرض الهيئة للمخاطر التالية نتيجة استخدامها للأدوات المالية:

مخاطر الفائدة

تمثل مخاطر أسعار الفائدة المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداه مالية ما نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة السائدة في السوق

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لأصول والتزامات المالية ذات الفائدة المتغيرة.

إن التغيير المعقول المحتمل ل 100 نقطة أساس لأسعار الفائدة بتاريخ التقارير المالي يكون من شأنه زيادة (انخفاض) الأداء المالي بالمبالغ الموضحة أدناه. ويفترض التحليل أن جميع المتغيرات الأخرى ثابته.

	زيادة / (نقص) نقاط الأساس	الأثر الزيادة / (النقص) على قائمة الأداء المالي	
البند		31 ديسمبر 2023م	31 ديسمبر 2022م
نقد ومعادلات النقد	+100	30,314,528	29,493,056
	-100	(30,314,528)	(29,493,056)
سلف الموظفين	+100	(952,254)	(845,169)
	-100	988,787	876,363

مخاطر سعر الصرف الأجنبي

هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ليس لدى الهيئة ذمم مدينة، أو ذمم دائنة، أو ارتباطات ملزمة، ذات أهمية نسبية بعملات أجنبية. كما ليس لدى الهيئة إيرادات بالعملة الأجنبية، معظم مشتريات الهيئة بالعملة الأجنبية تكون مقومة بالدولار الأمريكي ولا تكون الهيئة معرضة لمخاطر العملة من هذه المعاملات كون الريال مربوط بالدولار الأمريكي. المشتريات بعملات أجنبية أخرى ليست ذات أهمية نسبية. وبناءً عليه لا تتحوط الهيئة لمخاطر العملات الأجنبية. (في حال تعرض الهيئة لمخاطر عملات الأجنبية ذات أهمية نسبية تفصح عن التعرضات المهمة وطرق إدارة هذه المخاطر (إن وجدت) وتأثيرها على الفائض أو العجز والمركز المالي وفقا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 30)

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الهيئة صعوبة الحصول على الأموال لمقابلة التزاماتها المتصلة بالأدوات المالية. تتضمن عملية إدارة مخاطر السيولة المتبعة لدى الهيئة التأكد وبأكبر قدر ممكن من توافر سيولة كافية لمقابلة التزاماتها حال استحقاقها.

لا يوجد لدى الهيئة مستحقات مالية تزيد عن سنة.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته مقابل أداة مالية أو عقد عميل مما يؤدي إلى تكبد خسائر مالية. بالنسبة للأصول المالية المصنفة ضمن فئة "ذمم مدينة"، يكون الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان هو القيمة الدفترية للأصول المالية.

الجودة الائتمانية للأصول المالية

تمثل شركة مجموعة تداول السعودية القابضة - تداول أكبر عميل للهيئة كما في 31 ديسمبر 2023م بلغ رصيد المستحق منها نحو 53,1 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2022م مبلغ 17,4 مليون ريال سعودي) مسجلة في ذمم مدينة من معاملات غير تبادلية (ايضاح -6ب) .

في 31 ديسمبر 2023م تحليل أعمار الذمم المدينة من المعاملات التبادلية كانت كما يلي:

	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2022م
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة أقل من 30 يوم	1,167,014	715,354
متأخرة من 31-90 يوم	1,904	1,321,784
	1,168,918	2,037,138

في 31 ديسمبر 2023م تحليل أعمار الذمم المدينة من المعاملات الغير تبادلية كانت كما يلي:

	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2022م
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة أقل من 30 يوم	52,927,649	16,913,086
متأخرة أكثر من 90 يوم	1,216,801	1,223,293
	54,144,450	18,136,379

ترى الإدارة أن المبالغ التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها والمتأخرة لأكثر من 30 يوماً لا تزال قابلة للتحصيل بالكامل اســتناداً إلى ســلوك السداد السابق والتحليل الشامل للمخاطر الائتمانية للعميل بما في ذلك التصنيفات الائتمانية الأساسية للعميل في حال كانت متاحة.

لدى الهيئة نقد ومعادلات النقد بمبلغ 3,30 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2023م (31 ديسمبر 2022م: 2,92 مليار ريال سعودي) مودعة لدى بنوك ذات تصنيف ائتماني جيد.

اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة الهيئة بتاريخ 1445/9/15 هـ الموافق 2024/3/25م

06

الباب السادس:
الملحق الإحصائي للتقرير السنوي

توفرها الهيئة على موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت الآتي:
www.cma.org.sa

البيانات المفتوحة للملحق الإحصائي للتقرير السنوي على الرابط التالي:
https://opendata.cma.org.sa/Pages/default.aspx

الخاتمة

اســتعرض هذا التقرير إنجازات وأعمال الهيئة لعام 2023م الذي كان عاماً حافلاً بالمنجزات التي شهدتها السوق المالية السعودية في مختلف الصُعُد؛ إذ تطرق التقرير إلى اعتماد لائحة تنفيذيــة جديدة وتعديل لوائح أخــرى، إضافةً إلى بدء العمل علــى تطوير لائحتين تنفيذيتين. وكان صدى تلك الجهود التنظيمية والتطويرية للهيئة منعكســاً على الســوق المالية السعودية والمشاركين فيها من مُصدرين ومستثمرين، فقد بلغ عدد الإدراجات في الســوقين الرئيســية والموازية 43 إدراجاً، وحققت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب رقماً قياسياً ببلوغها 401 مليار ريال بنهاية عام 2023م.

ولم يكن الدور التمويلي للســوق المالية السعودية بمنأى عن تلك التطورات إذ استمرت وتيرة إصدار الصكوك وأدوات الدين في الارتفاع، إذ تجاوزت الأموال المجموعة من طروحات الصكــوك وأدوات الدين 29 مليار، وبلغ عدد صفقات الصكــوك وأدوات الدين المدرجة في السوق 40,601 صفقة، ولتتجاوز قيمة تداولات الصكوك وأدوات الدين المدرجة أكثر من 19 مليــار ريال. وقد صاحب تلك التطورات التمويلية للســوق الموافقة على طرح 29 صندوقاً اســتثمارياً خلال عــام 2023م. وتصاعدت وتيرة التطورات الرقميــة والتقنية المتمثلة في منتجات التقنية المالية، إذ صرحت الهيئة لأول نموذج في خدمة المشورة باستخدام الذكاء الاصطناعي ليبلغ عدد التصاريح القائمة بنهاية العام 2023م 38 تصريحاً.

وتحقيقــاً لمهمتها في حماية المســتثمرين، واصلت الهيئة جهودهــا في جوانب تنفيذ القضايا فــي مخالفات الســوق المالية ورفع مســتوى الوعي والثقافــة المالية لدى العموم، ومعالجة الشكاوى.

وتتطلع الهيئة خلال العام القادم لمواصلة جهودها بالتكامل مع جميع الشركاء في قطاع الســوق المالية والقطاع المالي لتحقيق مستهدفاتها الاســتراتيجية الطموحة والعمل على دعم قنوات التمويل البديلة عبر المنتجات المتعددة في السوق المالية السعودية.

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

Saudi CMA
cma.org.sa